خاص الأمرة
لبنان LIBAN P.P.
ب ٤١٨ P 418

أيلول ٢٠٢٦ عدد ١٥٦ السنة الرابعة عشرة

الأمن العام

f𝕏@DGSGLB

اللواء حسن شقير:
العيد الذي لا ينتهي
والدولة التي يستحقّها
أبناؤها

في العيد الحادي والثمانين للأمن العام:
حجر الأساس للبنان الآمن

وزير العمل: مسار الإصلاح على السكّة
قطاع النقل على عتبة التحوّل الرقمي والحوكمة
"إتفاقيّة مكّة": "ناتو إسلامي"
إميل إدّه: حماية الكيان وهواجس الاستقلال

81 عامًا
تصميم. إنجاز. مثابرة

في هذا العدد

الحاضنة اللبنانيّة

تعتمد الدولة اللبنانية بشكل رسمي أعيادا مستقلة لمؤسساتها العسكرية والامنية، وهي ظاهرة مميزة طبعت لبنان منذ تأسيسه، ولها علاقة مباشرة بظروف نيل الوطن استقلاله ونشأة هذه الاجهزة. ويختلف لبنان هنا عن غيره من بعض الدول التي توحّد أعياد قواتها المسلحة في يوم وطني واحد.

العلاقة بين المواطن والأمن، تجسدها "ثقة" صنعها اللبنانيون والدولة معا. ورغم الأزمات التي مرّ بها الوطن، بقيت هذه العلاقة متينة وراسخة، تحمل طابعا خاصا، قوامه الشعور بأن الأجهزة الأمنية ليست مجرد مؤسسات رسمية، بل هي جزء من تاريخ الدولة ومن حياة اللبنانيين اليومية، بيد أن اللبنانيين ينظرون إلى الجيش والأمن العام وقوى الأمن الداخلي وأمن الدولة باعتبارها مؤسسات تحمي الوطن وتصون الاستقرار، وتشكل ملاذا آمنا يلتقي حوله الجميع عندما تواجه البلاد تحديات مصيرية.

يشعر اللبنانيون بأن لهم شراكة معنوية في بناء مؤسساتهم العسكرية والأمنية، فهم واكبوا مراحل تأسيسها وتطورها، احتضنوها في مختلف الظروف، قدموا أبناءهم طواعية لها ليكونوا في صفوفها من أجل خدمة الوطن. من هنا تنبع مسؤولية كل مواطن في الحفاظ على هذه المؤسسات، لأنها تشكل إحدى الركائز الأساسية لاستمرارية الدولة، لا سيما وان أمن المجتمع واستقراره يرتبطان مباشرة بقوة اجهزته العسكرية والامنية المستمدة من القانون، ومن الوحدة الوطنية.

تعرضت العلاقة البنيوية بين المواطن والأمن لاختبارات صعبة نتيجة قرارات او إجراءات أثارت جدلا أو اعتراضا لدى البعض، إلا أن الغالبية تدرك أن أفراد الأجهزة الأمنية ملزمون تطبيق القوانين والقرارات الصادرة عن السلطات المختصة. لذلك، فإن التمييز بين القرار السياسي أو الإداري وبين واجب رجل الأمن في تنفيذ القانون، يبقى أمرا ضروريا للحفاظ على الثقة بالمؤسسات، لا سيما وأن رجال إنفاذ الأمن يقومون بمهماتهم استنادا الى مضمون قَسَم اليمين الذي يفرض عليهم حماية الوطن والشعب من دون تمييز. من هنا، تشكل معادلة "احترام رجال الأمن أثناء قيامهم بواجباتهم من جهة، والتزام هؤلاء بالقانون وصون كرامة مواطنيهم" من جهة اخرى، مرتكزا اساسيا يعكس احترام الدولة نفسها ويعزز من مكانتها وموقعها في وجدان الناس وثقتهم بها.

أثبتت التجارب أن الشعب اللبناني يقف دائما إلى جانب مؤسساته الأمنية كلما تعرض الوطن للخطر، سواء في حماية الحدود ومواجهة الإرهاب وحفظ الأمن الداخلي، أو خلال الكوارث والأزمات. في المقابل، أثبتت هذه المؤسسات في كل المحطات أنها كانت نصرة للمواطنين، حاضرة لتقديم التضحيات، وقد سقط منها شهداء وجرحى دفاعا عن أمن لبنان واستقراره. العلاقة بين الشعب والأمن ليست علاقة خوف أو خشية، بل علاقة شراكة ومسؤولية متبادلة. فالمواطن الصالح يلتزم القانون، ورجل الأمن يحمي المواطن ويصون حقوقه إنفاذا للقانون.

في ظل التحديات التي يواجهها لبنان اليوم، تبقى المحافظة على هذه الثقة أولوية وطنية. فكلما ازداد احتضان المواطنين للمؤسسات العسكرية والأمنية، كلما ازدادت قدرة الدولة على مواجهة الأخطار وحماية السلم الأهلي.

إن حب اللبنانيين لمؤسساتهم الأمنية لم يكن يوما وليد الظروف، بل هو نتاج تاريخ طويل من التضحيات والخدمة العامة. هذا الامر ساهم في المحافظة على استمرارية هذه العلاقة لأنها تشكل أحد أهم أعمدة متانة بنيان الدولة، ولأن الأمن الحقيقي لا يصنعه السلاح وحده، بل تصنعه أيضا الثقة المتبادلة، الاحترام، سيادة القانون، والإيمان بأن أمن الوطن هو مسؤولية الجميع.

في الذكرى الحادية والثمانين لتأسيس المديرية العامة للأمن العام، تتوجه أسرة "الامن العام" بالتهنئة الى قيادة الأمن العام، وإلى الضباط والمفتشين والمأمورين، وإلى جميع العاملين في هذه المؤسسة الوطنية، تقديرا لما يقدمونه من جهد وتضحية وخدمة في سبيل لبنان واللبنانيين.

"الامن العام"

الافتتاحيّة

بقلم المدير العام للامن العام
اللواء حسن شقير

العيد الذي لا ينتهي

العيد الحقيقي لأي مؤسسة رسمية، عسكرية كانت أم أمنية أم مدنية، لا يكمن فقط في مناسبة تستعاد فيها المحطات وتُستحضر فيها الإنجازات، بل في أن تكون المناسبة لحظة تجديد للعزم، ومحطة إضافية على طريق التحديث والتطور الدائم. فالمؤسسة التي تؤمن برسالتها لا تحتفل بما أنجزته فحسب، وإنما تجعل من كل إنجاز نقطة انطلاق نحو إنجاز آخر، ومن كل نجاح حافزاً لرفع مستوى الأداء والمسؤولية. ذلك أن التطور ضرورة تفرضها التحولات المتسارعة في العالم، وحاجة وطنية تزداد إلحاحاً كلما تعقدت التحديات وتبدلت طبيعة المخاطر وحاجات المجتمع.

من هذا المنطلق، اخترنا في المديرية العامة للأمن العام أن يكون التطوير نهجاً ثابتاً ومساراً لا رجوع عنه، وأن تكون مواكبة العصر ممارسة فعلية تستكمل المعرفة النظرية. نحن نتطور بشرياً، لأن الإنسان يبقى أساس المؤسسة وطاقتها الأولى، ونستثمر في التدريب والتأهيل وصقل المهارات، لأن المعرفة لا تكتمل إلا حين تتحوّل إلى قدرة على الفعل. ونتطور تقنياً، لأن الأمن في عالم اليوم بات علماً متقدماً، تتغير أدواته وأساليبه بسرعة، ولا يمكن للمؤسسة أن تحمي المجتمع بكفاية ما لم تكن قادرة على فهم المستجدات واستخدامها وتطويعها في خدمة مهماتها. ونتطور حجراً، لأن تحديث المراكز والمنشآت هو تعبير عن احترام الإنسان، وعن صورة المؤسسة التي ينبغي أن تعكس هيبة الدولة وحداثتها وحسن إدارتها.

لذلك، لا نكتفي في الأمن العام بالاطلاع على كل جديد، بل نسعى إلى التدريب عليه، واستخدامه، واقتنائه، حين تقتضي الحاجة، لأن الفارق بين مؤسسة تراقب التطور ومؤسسة تصنعه هو في القدرة على تحويل المعرفة إلى ممارسة، والتكنولوجيا إلى أداة، والخبرة إلى أداء مؤسسي متقدم. وقد وضعنا لهذا المسار رؤية متكاملة للإنهاض على المستويات كافة، لأننا نؤمن بأن بناء المؤسسة هو جزء لا يتجزأ من بناء الدولة.

إن المواطن اللبناني يستحق مؤسسات تليق به، بثقافته ووعيه وتاريخه ودوره الحضاري والإنساني. والمقيم على أرض لبنان يستحق، بدوره، أن يرى الوجه المشرق لهذا الوطن، وأن يلمس في مؤسساته صورة لبنان القادر على أن يكون دولة حديثة، محترمة، فاعلة، وحاضنة للإنسان. ومن هنا، فإن كل خطوة تطوير ننجزها، وكل مشروع نضعه موضع التنفيذ، وكل نجاح نحققه، لا نراه إنجازاً خاصاً بالمديرية العامة للأمن العام، بل مساهمة عملية في مسار إعادة إعمار لبنان وإعادة إنهاضه، لأن إعادة بناء الوطن تبدأ أيضاً من إعادة بناء الثقة بمؤسساته، ومن قدرة هذه المؤسسات على إثبات حضورها بالكفاية والعمل والإنجاز.

ولا خيار لنا اليوم إلا أن نواصل العمل، وأن ننجز أكثر، وأن نبحث دائماً عن الأفضل. فهذا هو العيد الحقيقي؛ عيد لا ينتهي بانتهاء المناسبة، بل يستمر ويتجدد مع كل نجاح، ومع كل فكرة خلّاقة، ومع كل عمل مبدع يزيح شيئاً من غبار الحروب والأزمات والمآسي عن وجه لبنان، ليعود تدريجاً إلى صورته الحقيقية؛ لبنان الحضارة والثقافة والفكر والإبداع، لبنان الذي لا ينبغي أن تختصره أزماته، ولا أن تحجب إمكاناته سنوات المحن.

نحن أبناء لبنان، وفخرنا وعزنا وشرفنا أن نخدمه ونصون مؤسساته ونحمي مسيرته. وصون الوطن لا يكون بالعاطفة وحدها، مهما كانت صادقة، بل بالعقل والعلم والإرادة والانضباط والعمل المتواصل. علينا أن نجتهد في النهوض به، لأن لبنان لنا، ولأنه يستحق منا أن نعطيه أفضل ما لدينا، ولأن ما نبنيه اليوم سيحدد صورة لبنان في الغد. وسيبقى عيدنا الحقيقي أن نتقدم، وأن ننجز، وأن نفتح كل يوم نافذة جديدة على المستقبل، حتى يستعيد وطننا وجهه الذي يليق به، وتستعيد الدولة مكانتها التي يستحقها أبناؤها.

أيلول ٢٠٢٦ عدد ١٥٦ السنة الرابعة عشرة

رئيس التحرير المسؤول
العميد منير عقيقي

مجلة شهرية
تصدر عن المديرية العامة للأمن العام

رئيس شعبة مجلة الامن العام
المقدم علا قاسم
البريد الالكتروني majallasection@gmail.com

التحرير
العنوان:المديرية العامة للامن العام،
المبنى رقم 3، قرب المتحف، بيروت
هاتف: 01/382642 فاكس: 01/381629

الادارة
العنوان:المديرية العامة للامن العام،
المبنى رقم 1، قبالة قصر العدل، بيروت
هاتف: 01/425303
فاكس: 01/425777 ext:1599

موقع المديرية العامة للأمن العام
HTTPS://www.general-security.gov.lb
twitter@DGSG_Security

تنفيذ وإخراج
برنار كامل
علي عوده

تصوير
عباس سلمان - علي فواز
شعبة التصوير - مكتب شؤون الاعلام
مجلة الأمن العام

الطباعة
RAIDY
RAIDY PRINTING GROUP S.A.L
www.raidy.com | raidy@raidy.com

الفهرس

12 اللواء حسن شقير في النشرة التوجيهية: إحموا المؤسّسة وطبّقوا القانون واحترموا المواطن

14 الأمن العام: تطوّر يواكب الأزمات وجهوزية لمواجهة التحدّيات

22 لبنان يوثق جرائم إسرائيل... ما الخطوة التالية؟

26 ... وإلى متى السباق بين الخيارات الديبلوماسية والعسكرية؟

30 عبدالرحمن شحيتلي: الانسحاب الإسرائيلي أولوية لبنانية في روما

34 من غزّة إلى لبنان: إبادة للعمران وتهجير للسكان

38 يوسف لحّود: غاية العفو ترسيخ الإستقرار في الدولة

46 التوازنات الجديدة تحت المظلّة الأميركية التركية

54 هل نحن أمام مشهد كالذي مهّد للحرب العالمية الثانية؟

58 الأمن العام في البقاع خدمة وتكريم للشهادة

62 تخريج ضبّاط وعسكريين في دورات مكافحة الإتجار بالبشر

68 الذكاء الإصطناعي في الأمن العام ليس بديلاً من رجل الأمن

96 رؤوف أبوزكي: الإجراءات الأمنية والاقتصادية حسّنت الثقة

102 طلاب لبنان بين الجامعة والهجرة واللاعودة

106 الحرب تترك آثارها على أجيال المستقبل

114 تسلية

118 إلى العدد المقبل

الغلاف

الأمن العام احتفل بعيده الـ81 تحت شعار "عهد يتجدّد إلى ما لا نهاية"

- **الرئيس عون: أستمد المعنويّات منكم لأنكم القدوة وستستمرّون في التطوّر**
- **الوزير الحجّار: الأمن العام مع اللواء شقير شهد خطوات جبّارة**
- **اللواء شقير: حماية لبنان أساسها وحدة الدولة وتكامل مؤسّساتها**

في العيد الحادي والثمانين للأمن العام، يتجدد عهد العمل وخدمة الوطن والمواطنين الى ما لا نهاية. هذه حقيقة راسخة تبنتها المديرية وتسير وفقها من دون كلل. وقد جاءت توجيهات المدير العام للأمن العام اللواء حسن شقير لتصب في هذا السياق، حيث لا مكان سوى للعزيمة والتطور وإحداث نقل نوعية في الإجراءات المتخذة

وصول رئيس الجمهورية الى مقر المديرية العامة للامن العام.

لم يكن غريبا ان يتخذ الأمن العام شعاره هذا العام "عهد يتجدد الى ما لا نهاية" ليتطابق مع المسار الذي يسلكه ضمن المهمات التي يضطلع بها.

في هذه المناسبة التي يجتمع لبنان كله على قدسية رسالتها، كان الاحتفال في مقر المديرية العامة للأمن العام، برئاسة رئيس الجمهورية العماد جوزف عون، وفي حضور وزير الداخلية والبلديات العميد أحمد الحجار، والمدير العام للأمن العام اللواء حسن شقير وكبار ضباط المديرية.

قبل بدء الاحتفال، وضع الرئيس عون اكليلا من الزهر على نصب شهداء الأمن العام. ثم عقد اجتماعا مع الوزير الحجار واللواء شقير تناول فيه عمل المديرية وانجازاتها في انجاز جوازات السفر ومتابعة الملفات التي تقع ضمن مهامها.

النشيد الوطني ثم نشيد الأمن العام استهلالا، بعدها ألقت النقيب جووي البستاني كلمة تعريفية، فشريط مصور عن انجازات المديرية في عهد اللواء شقير في مختلف المجالات.

ثم القى اللواء شقير كلمة قال فيها: "نلتقي اليوم في رحاب العيد الحادي والثمانين للأمن العام، في مناسبة ليست مجرد ذكرى سنوية لمؤسسة أمنية، بل محطة وطنية نستعيد فيها مسيرة مؤسسة ارتبط تاريخها بتاريخ الدولة اللبنانية وواكبت ادق المراحل التي مر بها وطننا، وبقيت على الدوام في خدمة لبنان واللبنانيين. وفي هذه المناسبة، يشرفني أن أتوجه باسمي وباسم ضباط ورتباء وافراد الأمن العام بأسمى آيات الشكر والتقدير الى فخامة رئيس الجمهورية العماد جوزف عون على رعايته ودعمه للمؤسسات الأمنية والعسكرية، وعلى حرصه المستمر على ترسيخ سلطة الدولة وتعزيز حضورها ومؤسساتها".

أضاف: "كما أتوجه بالشكر إلى معالي وزير الداخلية والبلديات العميد أحمد الحجار، الذي نعمل بتوجيهاته وإشرافه، وإلى جميع المسؤولين الذين يواكبون مسيرة الأمن العام ويحرصون على تمكينه من القيام بالمهام الموكلة إليه. إن الأمن العام ليس مجرد جهاز أمني وإداري، بل هو أحد ركائز الدولة، ومهمته الأساسية أن يكون في خدمة أمن الوطن واستقراره، وفي خدمة المواطن وصون كرامته وحقوقه".

ولفت اللواء شقير الى أن "التجارب أثبتت أن الأمن الحقيقي لا يقوم على القوة وحدها، بل على القانون والانضباط والاحترام، وعلى القدرة على استباق المخاطر والتنسيق بين مختلف مؤسسات الدولة. من هذا المنطلق، يواصل الأمن العام تطوير قدراته وتعزيز جاهزيته لمواجهة التحديات المتزايدة، وفي مقدمتها الإرهاب والجريمة المنظمة وشبكات التهريب والجرائم العابرة للحدود، إضافة إلى التحديات المرتبطة بالأمن السيبراني والهجرة غير الشرعية، وكل ما من شأنه أن يهدد أمن لبنان واستقراره. وفي الوقت نفسه، نؤكد أن أمن المواطن هو في صلب أولوياتنا. فكل مواطن يقصد مراكز الأمن العام للحصول على جواز سفر أو إقامة أو لإنجاز أي معاملة أخرى، يجب أن يشعر بأن الدولة حاضرة إلى جانبه، وأن المؤسسة التي يمثلها الأمن العام هي مؤسسة تحتضن المواطن وتصون كرامته وحقوقه".

وأكد المدير العام للأمن العام "العمل على تطوير الإدارة والاعتماد المتزايد على التكنولوجيا والتحول الرقمي، بهدف تقديم الخدمات بصورة أكثر سرعة وشفافية وفعالية، بما ينسجم مع متطلبات الدولة الحديثة. إن لبنان يواجه اليوم تحديات استثنائية، سياسية واقتصادية وأمنية واجتماعية، ولا يمكن لأي مؤسسة أن تواجه هذه التحديات منفردة. إن حماية لبنان مسؤولية وطنية مشتركة، أساسها وحدة الدولة وتكامل مؤسساتها العسكرية والأمنية، والتعاون والتنسيق بينها، والالتزام بالدستور والقوانين. ونحن في الأمن العام نؤمن بأن قوة الدولة هي في مؤسساتها، وأن هيبة الدولة لا تُبنى بالشعارات، بل بتطبيق القانون والعدالة، وبالعمل المؤسساتي، وبثقة المواطن بمؤسساته".

81 عامًا
تصميم. ابداع. مثابرة

يصافح الضباط الكبار.

اجتماع ثلاثي.

وجدد الالتزام بأن "يبقى الأمن العام مؤسسة وطنية جامعة، تعمل وفق القانون، وتحترم التنوع اللبناني، وتضع المصلحة الوطنية فوق كل اعتبار".

كما اكد أن علاقة لبنان بالدول الشقيقة والصديقة، والتعاون الأمني معها، "يشكلان عاملا أساسيا في مواجهة المخاطر المشتركة وحماية استقرار لبنان الداخلي". وتوجه الى الضباط والعسكريين بالقول: "في عيدكم، أتوجه إليكم بكلمة تقدير واعتزاز. أنتم الذين تعملون في صمت، وتتحملون المسؤولية في أصعب الظروف، وتؤدون واجبكم بعيداً عن الأضواء. إن أمن لبنان أمانة، والمحافظة عليه مسؤولية، وأنا أقول دائماً في الاجتماعات إن فخامة الرئيس حمّلنا أمانة، وعلينا أن نكون على قدر هذه الأمانة، وأن نعي حجم المسؤولية الملقاة على عاتقنا. وأتوجه بشكر خاص إلى عائلات شهداء الأمن العام، الذين دفعوا أغلى الأثمان من أجل لبنان. إن تضحيات أبنائكم ستبقى حاضرة في وجدان المؤسسة، وستبقى أسماؤهم جزءاً من تاريخ الأمن العام وذاكرة الوطن".

وختم اللواء شقير كلمته بالتشديد على "أن الأمن العام، في عيده الحادي والثمانين، يجدد أمامكم العهد بأن يبقى وفياً للبنان، لدولته ومؤسساته ودستوره وقوانينه. سنكون على قدر المسؤولية، نعمل من أجل أمن الوطن، ونحمي المواطن، ونحافظ على هيبة الدولة، ونواجه المخاطر مهما كانت طبيعتها، بإرادة ثابتة، وعقل أمني متطور، وإيمان راسخ بلبنان. وفي هذه المناسبة، لا يسعني إلا أن أقول لرجال الأمن العام: كونوا كما كنتم دائما؛ عينا ساهرة على أمن الوطن، ويداً أمينة في خدمة المواطن، ودرعا للدولة، وواجهة مشرقة للبنان. عاش الأمن العام، عاشت مؤسساتنا الأمنية والعسكرية، وعاش لبنان. شكراً، فخامة الرئيس. أعزّ الله هذه المؤسسة، ونسأل ربّ العالمين أن يعزكم ويعزّ لبنان، إن شاء الله".

ثم ارتجل الوزير الحجار كلمة قال فيها: "أهلاً وسهلاً بكم في الأمن العام. تحية لفخامتكم على كل الجهود التي تبذلونها، وبالتأكيد على الجهود التي تبذلها الحكومة بأكملها، بالدرجة الأولى، لإخراج لبنان من الأزمة التي يمر بها، ولتحرير لبنان، بدءا من جنوبه، سعيا إلى تأمين الأمان والاستقرار في كل لبنان".

◄

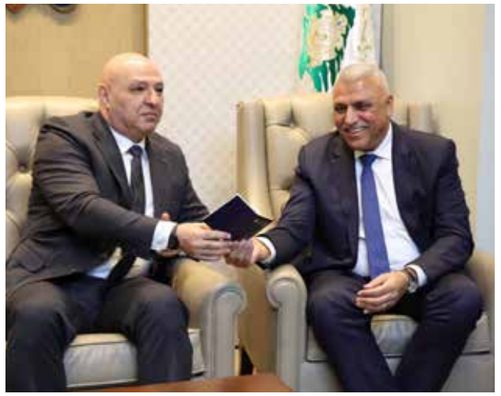
مع المدير العام للامن العام اللواء حسن شقير.

مقدم الاحتفال.

اللواء شقير متكلماً.

وزير الداخلية والبلديات العميد احمد الحجار.

الرئيس جوزف عون يلقي كلمته.

وأعلن أن "وجود رئيس الجمهورية هنا تحديداً في المديرية العامة للأمن العام، هو رسالة دعم كبيرة جداً لكل المؤسسات الأمنية اللبنانية، ولمؤسسات وزارة الداخلية، وتحديداً للأمن العام اللبناني".
وأشار إلى أن "الأمن العام اللبناني شهد خلال السنة والنصف سنة التي تولى فيها اللواء شقير المسؤولية خطوات جبارة. أنا كنت هنا منذ سنة، في العيد السابق للأمن العام، وشهدنا خلال هذه السنة تطورا كبيرا جدا على كل الصعد: على صعيد التحول الرقمي، وعلى صعيد تطوير مراكز الأمن العام، وتطوير الخدمات المقدمة للناس وتحسينها، وتعزيز الأمن والاستقرار. وبطبيعة الحال، هناك جهود كبيرة يبذلها المدير العام للأمن العام، وجميع ضباطه ورتبائه وعناصر الأمن العام".
وختم الوزير الحجار بالقول: "عهدنا إليكم، فخامة الرئيس، أن وجودكم معنا يمنحنا مزيدا من الدعم، وإن شاء الله عهدنا إليكم وإلى جميع مواطنينا اللبنانيين أن نكون على قدر المسؤولية، من خلال تعزيز الأمن والاستقرار، ومزيد من التطور، ومزيد من التحول الرقمي، كما رأينا في مختلف الخدمات التي يعمل الأمن العام على تطويرها وتحسينها. نتمنى أن يكون الأمن العام، وهذا ما يجب أن يكون عليه، نموذجاً ناجحاً، وأن تكون جميع مؤسسات الدولة اللبنانية ناجحة أيضاً. ونقول لجميع ضباط ورتباء وافراد الأمن العام، وعلى رأسهم المدير العام: كل عام وأنتم بخير".
اما رئيس الجمهورية فوجه تحية قلبية الى ضباط المديرية وعناصرها وقال في كلمة مرتجلة: "أنا جئت إلى هنا ليس فقط للمشاركة في عيدكم الحادي والثمانين، بل لأنحني أمام ضريح شهداء الأمن العام، وأمام تضحياتكم وإرادتكم الصلبة التي تحقق هذه الإنجازات. جئت إليكم لا لأعطيكم معنويات، بل جئت لأستمد المعنويات منكم. جئت إليكم لأنكم القدوة، وإن شاء الله تكونون نموذجا لكل إدارات الدولة. والفضل الكبير يعود إليكم، لأن الإنسان الناجح، والقائد الناجح، والمدير الناجح، يظهر نجاحه في الظروف الصعبة. ليس الفضل لمن ينجح عندما يكون الوضع المالي ممتازا، والوضع الأمني جيدا، والوضع الاقتصادي جيدا. لا، بل يظهر المدير الناجح والقائد الناجح في الظروف الصعبة، وهذا ما أنتم عليه. أنتم موجودون لتقدموا الخدمات للمواطن، وأنا موجود لأقدم الخدمات للمواطن. وكلنا في خدمة المواطن، كرامة الإنسان لا تُحفظ للغني فقط".
ورأى الرئيس عون أن "كرامة الإنسان لا تتطلب أن يكون الإنسان غنيا. كرامة الإنسان في أن تصل إليه خدماته، كما يجب أن تكون، من دون أن يكون مدينا بجميل لأحد. هذا حقه الطبيعي. وأنتم تحافظون على كرامة الإنسان من خلال الخدمات التي تقدمونها". وأردف قائلاً: "في وقت قصير، سنة ونصف تقريباً، وهي ليست مدة طويلة، استطعتم تحقيق هذه الإنجازات. استطعتم أن تتقدموا وأن تتحسنوا، وأنا أعرف أنكم ستستمرون في التحسن والتطور أكثر. هذا رغم الظروف الصعبة، لأنكم مؤمنون بمؤسستكم، مؤسسة الأمن العام، ومؤمنون بلبنان، بلدكم".
واكد رئيس الجمهورية ان "أي إنسان لديه قضية ولا يؤمن بها، لا يكتب له النجاح. جئت إلى هنا لأقول لكم شكراً من القلب، ولأنحني أمام تضحياتكم وإنجازاتكم. أعرف أن الظروف صعبة، ولكنكم على قدر المسؤولية وأكثر. عندما تكون هناك إرادة صلبة، تزول كل العوائق والحواجز. جئت لأقدم لكم الشكر من القلب ولأعايدكم، ولأقف إلى جانبكم".
ودعا الضباط والعناصر الى "عدم التأثر بالإعلام، وبما تنشره مواقع وسائل التواصل الاجتماعي. إنهم يفعلون ذلك لأنكم تعملون، ولأنكم تحققون الإنجازات، ولذلك يهاجمونكم. أليست الشجرة المثمرة هي التي ترمى بالحجارة؟ كلما هاجموكم، ازددتم قوة. يجب أن تفتخروا وألا تتأثروا، للأسف، هذا هو الزمن الذي نعيش فيه".
وأضاف: "نحن في صراع. فإلى جانب الصراع مع إسرائيل وفي الجنوب، هناك صراع داخلي بين اناس لا يريدون مؤسسات الدولة، وهم نقيض الدولة، ويعيشون على حساب غيابها وبيننا، نحن وانتم الذين نريد الدولة ومؤسساتها. نقول لهم: مهما فعلتم فنحن مستمرون، ليس من أجلكم، بل من أجل المواطن الذي له حق علينا، والذي هو في سدة المسؤولية وغير قادر على تحمل مسؤولية القرارات التي يتخذها، لا يستحق ان يكون في مركزه. ولكن هذا لا ينطبق عليكم. أنتم على قدر المسؤولية، وأنتم تتحملون مسؤولية القرارات، رغم كل ما تتعرضون له". وفي الختام، قال الرئيس عون: "لا تردوا على أحد. دعوا إنجازاتكم تتحدث عنكم، ودعوا تضحياتكم تتحدث عنكم. وصدقوني، الناس ترى ما تقومون به، وهذا سيظهر تباعا. ونقول لكم: عقبال، ليس ألف سنة، بل سنوات مديدة، ومع التطور الدائم، من أجل خدمة المواطن وخدمة لبنان. وأعود فأقول لكم: أنا أنحني أمامكم، أمام تضحياتكم، وأريد أن أشكركم".
بعد ذلك قطع الرئيس عون والوزير الحجار واللواء شقير قالب حلوى في المناسبة. وعلى الأثر، انتقل الجميع الى المبنى الأساسي للأمن العام قبالة قصر العدل، فتفقد الرئيس عون المدخل الالكتروني الجديد حيث يقدم المواطنون معاملاتهم وتفرز الطلبات الكترونيا حسب نوعها. واستفسر رئيس الجمهورية من المواطنين الذين صودف وجودهم في المركز عما اذا كانت معاملاتهم تتم بانسياب وبسرعة، فأكدوا ان الإجراءات الجديدة سهلت عليهم الكثير ووفرت الوقت.
ثم توجه الرئيس عون إلى حيث وضع مع الوزير الحجار واللواء شقير، الحجر الأساس لمبنى طبابة الأمن العام داخل حرم المديرية. وانهى الرئيس عون زيارته للامن العام، بتفقد مبنى مديرية العلاقات العامة حيث التقى، في حضور الوزير الحجار واللواء شقير، رئيسها العميد رمزي الرامي واطلع منه على التسهيلات التي تقدم للمواطنين لانجاز معاملاتهم.

81 عاماً
تصميم. إنجاز. مثابرة

يقطعون قالب حلوى.

نصب شهداء الامن العام.

تدشين دائرة الرصد والتدخل

دشن وزير الداخلية والبلديات العميد أحمد الحجار مقر دائرة الرصد والتدخل في مكتب شؤون المعلومات في المديرية العامة للأمن العام، في حضور المدير العام للأمن العام اللواء حسن شقير. وأثنى على النهضة الكبيرة التي شهدتها المديرية العامة للأمن العام، وما حققته من تطور على مستوى الأداء والمهام الموكلة إليها، لافتا إلى أن دائرة الرصد والتدخل تشكل الذراع التنفيذية للمديرية في تنفيذ المهام الدقيقة وتعزيز قدرتها على الاستجابة لمختلف التحديات الأمنية. وأمل الوزير الحجار في أن "نشهد جميعا نهوض لبنان من جديد، وتحرير الجنوب وبسط سلطة الدولة على كامل أراضيها، بقواها الذاتية ومؤسساتها الأمنية والعسكرية.

الغلاف

اللواء شقير في النشرة التوجيهيّة للعسكريين: إحموا المؤسسة وطبّقوا القانون واحترموا المواطن

أكد المدير العام للأمن العام اللواء حسن شقير في النشرة التوجيهية التي وجهها إلى العسكريين والموظفين في المديرية العامة للأمن العام، في العيد الـ81 للأمن العام، أن الانجاز الحقيقي هو في الجمع بين الأمن والخدمة، والحزم والمرونة، وتطبيق القانون واحترام الانسان. وحيا ما يبذلونه من جهود وتضحيات في مختلف مواقع الخدمة، كما حيا عائلات شهداء الامن العام الذين دفعوا اغلى الاثمان دفاعا عن الدولة وامنها، والمتقاعدين الذين امضوا سنوات من اعمارهم في خدمة المؤسسة

جاء في النشرة التوجيهية:

"واحد وثمانون عاما والامن العام شاهد على تحولات الوطن وشريك في صون استقراره، وفي ظل ما يواجهه من تحديات امنية وسيادية متزايدة، لم يعد الحفاظ على الاستقرار منفصلا عن بناء مؤسسة حديثة وقادرة، تعتمد الامن الاستباقي، والادارة المتطورة، والتنسيق المؤسساتي، والانفتاح المسؤول، وتضع المواطن في صلب الخدمة وتعزز هيبة الدولة.

تحل هذه الذكرى لتأسيس الامن العام اللبناني، فنقف امامها كمناسبة وطنية ومؤسساتية نستعيد فيها مسيرة طويلة من العطاء والتضحيات، ونستحضر امانة المسؤولية التي حملها الامن العام على امتداد عقود، في ظروف لم تكن في اي مرحلة سهلة على لبنان. ان العيد هو مناسبة لمراجعة ما انجزناه، وتقييم ما حققناه، وتحديد ما يتوجب علينا انجازه في المرحلة المقبلة، لأن قيمة المؤسسات لا تقاس بتاريخها وحده، بل بقدرتها على التطور ومواكبة حاجات وطنها ومواطنيها.

اتوجه اليكم جميعا، ضباطا ورتباء وافرادا وعسكريين وموظفين، بأصدق التهاني، واحيي ما تبذلونه من جهود وتضحيات في مختلف مواقع الخدمة، كما احيي عائلات شهداء الامن العام الذين دفعوا اغلى الاثمان دفاعا عن الدولة وامنها، والمتقاعدين الذين امضوا سنوات من اعمارهم في خدمة المؤسسة. اننا نحتفل اولا برجال المؤسسة ونسائها، لان المؤسسات لا تقوم بالمباني والتجهيزات والانظمة وحدها، بل بالانسان الذي يؤمن برسالتها ويؤدي واجبه ويضع المصلحة الوطنية فوق كل اعتبار.

لقد كان الامن العام دائما في قلب الدولة اللبنانية، وتزداد اليوم مسؤولياته اتساعا وتعقيدا مع تغير طبيعة المخاطر، التي لم تعد محصورة بالتهديد العسكري المباشر، بل تشمل الإرهاب والجريمة المنظمة والتهريب والجرائم العابرة للحدود والهجرة غير الشرعية والجرائم الالكترونية وتزوير الوثائق والتحديات المرتبطة بحركة الاشخاص والمعلومات عبر الحدود، فضلا عن الازمات التي تنعكس على حياة المواطنين وعمل المؤسسات.

إن الامن العام يقع في مساحة دقيقة تتداخل فيها مقتضيات الامن والسيادة والادارة والخدمة العامة. فهو معني بالملفات الامنية التي تدخل في اختصاصه، ومراقبة حركة الاشخاص عبر الحدود والمعابر، وشؤون الاقامات والسمات ووثائق السفر، والملفات المرتبطة بالاجانب والعمالة الاجنبية، والتنسيق مع القضاء والجيش وسائر الاجهزة والمؤسسات. لذلك لا يمكن اختزال دوره في العمل الامني التقليدي، كما لا يمكن فصل الخدمات الادارية عن وظيفته السيادية.

ومن هنا، فان الانجاز الحقيقي هو في الجمع بين الامن والخدمة، والحزم والمرونة، وتطبيق القانون واحترام الانسان. فالمواطن الذي يقصد مركزا للامن العام يجب ان يرى الدولة في افضل صورها: قانونا واضحا، وإجراء منظما، وسرعة في الانجاز، وتعاطيا محترما ومساواة في تطبيق القواعد. وفي المقابل، فان الأمن العام على الحدود البرية والبحرية أو في المطار يدرك أن موقعه هو نقطة سيادة، ودقة إجراءاته جزء من منظومة أوسع لمواجهة المخاطر العابرة للحدود.

وفي هذا الاطار، شرعت المديرية في ورشة لتطوير الخدمات وتحديث الادارة، وسيستمر هذا المسار ويتوسع. فالتحول الرقمي ليس اختصارا للورق والوقت فقط، بل اعادة بناء طرق عمل، وتحسين التدقيق والتوثيق وحماية المعلومات، وربط قواعد البيانات، وتسريع القرار. لذلك يجب ان تصبح التكنولوجيا جزءا من ثقافة المؤسسة اليومية، بالتوازي مع تبسيط الاجراءات وتطوير الخدمات الالكترونية وقنوات التواصل مع المواطنين.

ويبقى العنصر البشري اساس كل تطوير. فلا يمكن بناء امن حديث بعقلية قديمة، او مواجهة جرائم معقدة بادوات محدودة. لذلك يجب ان يتحول التدريب والتأهيل المستمران الى ثقافة مؤسساتية تشمل الجميع وفق اختصاصاتهم ومسؤولياتهم، مع تعزيز التعاون الاكاديمي والتقني والاستفادة من الجامعات والخبرات المتخصصة، وتحويل الشراكات الى برامج تدريب وبحث وتطوير تساعدنا على فهم المخاطر الجديدة ومواجهتها.

كما ان العلاقة مع القضاء وسائر المؤسسات الامنية والعسكرية، هي علاقة تكامل مؤسساتي. واحترام القانون يبدأ من المؤسسة التي تطبقه، كما ان سلامة الاجراءات الامنية جزء من سلامة العدالة. وعلى كل ضابط ورتيب وعسكري ان يدرك ان القوة التي يمنحها القانون تقابلها مسؤولية، وان اي تجاوز او تعسف او تقصير يسيء الى المؤسسة باكملها.

وفي مجال الحدود، يجب ان يبقى تطوير المعابر وتحسين ادائها أولوية دائمة، فالحدود احدى ابرز واجهات السيادة. والمطلوب هو الانتقال تدريجا نحو ادارة متكاملة للحدود، تقوم على المعلومات والربط والتنسيق والتدقيق والاستباق، وتجمع بين مقتضيات الامن وحاجات المواطنين والاعتبارات الانسانية.

اما امنيا، فعلينا تعزيز القدرة على جمع المعلومات وتحليلها وربطها بالقرار، فالمؤسسة التي تنتظر وقوع الخطر حتى تتحرك تكون قد خسرت جزءا من المعركة، اما المؤسسة القادرة على اكتشاف المؤشرات المبكرة وفهمها وتحليلها، فتكون اكثر قدرة على حماية الوطن.

وفي هذا السياق، يكتسب التعاون الامني الخارجي

اهمية متزايدة، لأن كثيرا من التهديدات تتجاوز الحدود. وقد عزز الأمن العام علاقاته مع الدول العربية الشقيقة والاجنبية الصديقة والمنظمات الدولية، ولا سيما مكافحة الجريمة بمختلف اشكالها والمخاطر العابرة للحدود. ويجب ان يستمر هذا الانفتاح ضمن رؤية وطنية واضحة، بما يخدم لبنان وامنه وسيادته، من دون ان يكون بديلا من القرار الوطني أو مرجعية الدولة.

ايها العسكريون،

نؤدي واجبنا في مرحلة شديدة الحساسية. فقد تركت الحرب والاعتداءات الاسرائيلية آثارا عميقة على الجنوب وعلى لبنان بأسره وعلى الاقتصاد والمجتمع، ولا تزال قضية الاحتلال للاجزاء اللبنانية واستمرار الاعتداءات والخروقات في صلب التحديات الوطنية. وفي مواجهة ذلك، تعمل الدولة اللبنانية على تثبيت وقف نهائي لإطلاق النار واستعادة سيادتها الكاملة بالوسائل السياسية والدبلوماسية والقانونية، بما يحفظ حقوق لبنان ويمنع تحويل ارضه الى ساحة مفتوحة للصراعات.

وفي هذا المسار، تبرز اهمية وحدة الموقف الرسمي وتكامل عمل السلطات الدستورية، وعلى رأسها رئيس الجمهورية العماد جوزف عون، بالتنسيق والتعاون مع رئيس مجلس النواب الاستاذ نبيه بري ورئيس مجلس الوزراء الدكتور نواف سلام، ودور الامن العام في هذا السياق هو دور مؤسساتي يقوم على حماية الاستقرار، وتنفيذ القوانين والقرارات الرسمية، ومتابعة الملفات الداخلة ضمن اختصاصه، ومنع الفوضى ومنع كل ما يهدد السلم الأهلي.

ان انهاء الاحتلال لا ينفصل عن تثبيت الدولة. وكلما كانت مؤسساتها قوية ومتماسكة وقادرة على القيام بواجباتها، كان لبنان اقوى في الدفاع عن حقوقه. وكل معلومة صحيحة نتابعها، وكل مخالفة او محاولة تهريب نكشفها، وكل مواطن نحترم كرامته، وكل مهمة او اجراء امني ننفذه وفق القانون، هو جزء من بناء الدولة وتثبيت حضورها. وامام هذه المسؤوليات، اطلب منكم الالتزام الكامل بالدستور والقوانين والانظمة والتعليمات، والحفاظ على سرية المعلومات والملفات، وتعزيز التنسيق مع الجيش والقوى الامنية والقضاء والادارات المختصة، والتشدد في مكافحة الفساد والمحسوبيات واستغلال النفوذ، واعتماد الكفاءة والانضباط في تقييم الاداء، وتفعيل الرقابة الداخلية. واشدد على رفع الجهوزية على الحدود والمعابر، والتدقيق في الوثائق، وسرعة انجاز معاملات المواطنين، وتطوير الخدمات الالكترونية، وامن المعلومات، ومواصلة التعلم والتدريب، والاستفادة من التكنولوجيا والعلوم والخبرات الحديثة، لمواكبة التحولات المتسارعة في اساليب الجريمة والتهديد، لأن المؤسسة التي لا تتعلم وتتجدد تفقد قدرتها على المواجهة.

واطلب ممن يتولّون المسؤوليات الاساسية ان يكونوا قدوة في الانضباط والسلوك والاخلاق، وان يستمعوا الى مرؤوسيهم ويتابعوا اوضاعهم، ويكافئوا المجتهد ويحاسبوا المقصر، ويحموا المؤسسة من كل سلوك يسيء اليها. كما اطلب ان يبقى المواطن في صلب عملنا، وان نجعل من الاحترام والدقة والسرعة والنزاهة قواعد ثابتة في كل مركز ومكتب ووحدة.

ان الامن العام الذي نريده في عامه الحادي والثمانين هو امن قوي وحديث، مرتبط بمؤسسات الدولة، منفتح على العلم والتكنولوجيا، حاضر على الحدود والمعابر، قادر على انتاج المعلومة وتحليلها، ومحترف في التعاون الدولي، وفي الوقت نفسه قريب من المواطن ويحترم حقوقه وكرامته ويضع القانون فوق الجميع.

ايها العسكريون،

في هذا العيد، اجدد ثقتي بكم، واضع امامكم امانة المرحلة المقبلة: احموا المؤسسة، وصونوا سرية العمل، واحترموا المواطن، وطوروا قدراتكم، كونوا يقظين على الحدود، صارمين في مواجهة الجريمة، عادلين في تطبيق القانون، وحاضرين دائما حيث تكون مصلحة لبنان.

كل عام والامن العام اكثر قوة ومهنية وحداثة، ولبنان اكثر امنا واستقرارا وسيادة. الرحمة لشهدائنا، والتقدير لعائلاتهم، والوفاء لمن سبقونا، والتحية لكل من يواصل اداء واجبه بصمت وإخلاص.

حفظ الله لبنان ومؤسساته الشرعية، واعاننا جميعا على حمل الامانة واداء الواجب".

تقرير

ميشال كرم
Michelkaram2@hotmail.com

الأمن العام في عيده الحادي والثمانين: تطوّر يواكب الأزمات وجهوزيّة لمواجهة التحدّيات

في عيده الحادي والثمانين، يرسخ الأمن العام حضوره ركنا اساسيا من اركان الدولة، وشريكا فاعلا للمؤسسات العسكرية والأمنية في حماية الوطن وصون استقراره وخدمة المواطن، مهما اشتدت الازمات وتعاظمت التحديات. وقد اثبت عسكريوه من قلب المحن، انهم على قدر القسم الذي ادوه، متمسكين بواجبهم الوطني الذي يعلو على كل اعتبار

لا تختصر الاحتفالات بعيد المؤسسات الوطنية، وفي طليعتها المديرية العامة للأمن العام، باستعادة محطات من تاريخ مضى أو تعداد ما تحقق من انجازات، بقدر ما تشكل مناسبة لاستشراف المرحلة المقبلة والاستعداد لما تحمله من مخاطر وتحديات محتملة. فالمؤسسات الحية لا تكتفي بما راكمته من خبرات، بل تبني عليها لتعزيز جهوزيتها وتطوير قدرتها، بما يمكنها من مواكبة الظروف الاستثنائية التي يمر بها لبنان، لا سيما في ظل الاعتداءات الاسرائيلية المتواصلة وما تفرضه من اعباء امنية ووطنية متزايدة.

في ترجمة عملية لهذه المسؤولية الوطنية، واصل عسكريو الأمن العام، منذ تصاعد الاعتداءات الاسرائيلية عام 2023، اداء واجباتهم الأمنية والادارية والانسانية بكفاءة على امتداد الاراضي اللبنانية، محافظين على استمرارية المرفق العام رغم قسوة الظروف. فالى جانب مواكبة شؤون المواطنين والمقيمين وانجاز معاملاتهم، اسهموا بالتنسيق مع مختلف الادارات الرسمية، في التخفيف من تداعيات الحرب، مجسدين نموذج المؤسسة التي لم تتراجع عن القيام برسالتها أمام المخاطر والتحديات.

لم يكن هذا الحضور في منأى عن التضحيات، إذ ارتقى من صفوف الأمن العام شهداء وجرحى سطروا بدمائهم صفحات مشرقة من الوفاء والانتماء، مؤكدين أن رسالة الأمن العام تتجاوز حدود الوظيفة الادارية والأمنية، لتكرس التزاما وطنيا راسخا، قوامه التضحية والخدمة، حماية الدولة ومؤسساتها والوقوف الى جانب المواطن في الازمات، كما في الظروف العادية.

في خضم هذه الظروف الصعبة، اكتسب عيد الأمن العام هذا العام بعدا وطنيا اضافيا، في ظل الاحاطة الشعبية الواسعة بالمؤسسات العسكرية والأمنية، بينها الأمن العام، انطلاقا من دورها المحوري في صون الأمن والاستقرار وترسيخ السلم الاهلي وحماية الوحدة الوطنية، فضلا عن مكافحة الارهاب والجريمة المنظمة، وشبكات تهريب المخدرات والاتجار بالبشر وتبييض الاموال، إلى جانب حفظ النظام العام وتعزيز ثقة المواطنين بالدولة ومؤسساتها.

تجلت اهمية هذا الدور بصورة اكثر وضوحا خلال العدوان الاسرائيلي على لبنان، اذ برز الأمن العام شريكا فاعلا الى جانب المؤسسة الام، الجيش اللبناني، وسائر الاجهزة الأمنية، في مواجهة تداعيات هذا العدوان، لا سيما في الجنوب. فعلى الرغم من الظروف والمخاطر التي فرضتها الحرب، لم تتراجع خدماته للمواطنين ولم يتأثر حضوره الميداني، بل واصل انجاز معاملاتهم وتسهيل شؤونهم الادارية. وفي الوقت نفسه، اضطلع الأمن العام بمهماته الاساسية في ادارة حركة العبور عبر المعابر الحدودية، ومكافحة شبكات التهريب والتجسس لصالح العدو والهجرة غير الشرعية، وتنظيم الوجود الاجنبي ومتابعة اوضاع النازحين، مؤكدا حضوره الدائم إلى جانب المواطنين في اكثر المحطات صعوبة.

من الجنوب الى سائر المناطق اللبنانية، بقي الأمن العام الى جانب الاهالي في واحدة من ادق المراحل من تاريخ لبنان، مثبتا انه ليس مجرد جهاز اداري أو أمني، بل مؤسسة وطنية حاضرة في الميدان، تجمع في رسالتها بين البعدين الأمني والانساني، وتؤدي واجبها بعين ساهرة على أمن الوطن والمواطن، وارادة صلبة لا تلين في خدمة اللبنانيين مهما اشتدت المحن عليهم. واسهم هذا الاداء في تعزيز التفاف اللبنانيين، على اختلاف انتماءاتهم، حول مؤسساتهم الوطنية وترسيخ الثقة بها، بوصفها ركيزة للاستقرار وصمام أمان في مواجهة الازمات، وسندا للدولة والمواطن في آن واحد.

في موازاة حضوره الأمني والميداني، مضى الأمن العام في مسار تحديث مؤسساته وتطوير خدماته، اذ اضفى المدير العام للأمن العام اللواء حسن شقير على العيد بعدا متجددا، عبر اطلاق خطط تطويرية شاملة منذ تسلمه قيادة المديرية في آذار 2025، بما يرسخ مكانة الأمن العام مؤسسة عصرية تجمع بين الفاعلية الأمنية وجودة الخدمة العامة. فقد شكل التحول الرقمي احد ابرز المشاريع الاستراتيجية لتحديث الادارة، عبر انتقالها من المعاملات الورقية التقليدية الى منظومة ذكية تواكب التطورات التكنولوجية، وتلبي تطلعات المقيمين والمغتربين، لا سيما لجهة تبسيط الاجراءات واختصار الوقت وتعزيز الشفافية والكفاءة.

في خطوة تعكس اهمية المشروع وحجمه، جرى تأمين تمويله بالكامل من خلال هبات بلغت نحو 3 ملايين دولار، من دون تحميل الخزينة اللبنانية اي اعباء مالية، حيث تولت شركة PRO IT بالتعاون مع شركة Thales العالمية، اعداد البنية البرمجية والتقنية للمنصة الرقمية، تمهيدا لتوفير خدمات الكترونية تتيح للمواطن انجاز معاملته عبر الهواتف الذكية والاجهزة الالكترونية، كمعاملات جوازات السفر والاقامة وغيرها. اما المعاملات المتضمنة مستندات ورقية مثل سمات الدخول او الخروج، فتصل الكترونيا الى هاتفه مرفقة برمز الاستجابة السريعة (QR Code) ليتمكن من طباعتها عند الحاجة. ولا يقتصر هذا التحول على تسهيل المعاملات، بل يشكل نقلة نوعية

81 عاماً
تصميم. إنجاز. مثابرة

في مفهوم الخدمة العامة وخطوة متقدمة نحو ادارة امنية اكثر ذكاء ومرونة وسرعة.

لم يتوقف المسار عند رقمنة الخدمات، بل امتد الى خطة تطوير الوثائق الرسمية وتعزيز معايير الأمان فيها، وفي هذا الاطار ستطلق المديرية الجيل الجديد من جوازات السفر البيومترية المصنوعة من مادة (Polycarbonate)، بما توفره من مستويات متقدمة للحماية من التزوير. ويجري كذلك العمل على تزويد

> **اللواء شقير يضفي على العيد بعدا تطويريا ومسارا عصريا**

السفارات والقنصليات اللبنانية، المعدات اللازمة لانجاز جوازات المغتربين في الخارج، لتخفيف اعباء الانتقال الى لبنان، ويقرب خدمات الدولة من اللبنانيين اينما وجدوا.

حظي العنصر البشري بحصة اساسية من خطة التطوير، انطلاقا من أن تحديث المؤسسة لا يكتمل من دون رفدها بالكفاءات القادرة على مواكبة متطلبات المرحلة. بعد تخريج 700 عنصر التحقوا بمراكزهم، جرى تطويع 500 مأمور و150 مفتشا اختصاصيا، بينهم 100 اختصاصي في المعلوماتية لتعزيز القدرات التكنولوجية للامن العام، إلى جانب ذلك انضم 350 مأمورا، ليرتفع عدد العناصر الجدد الى نحو 1200 عنصر.

شمل الاستثمار في العنصر البشري استقطاب الكفاءات المتخصصة، فقد تخرج في نهاية العام الماضي 26 ضابطا اختصاصيا من معهد قوى الأمن الداخلي، وزعوا على مختلف قطعات الأمن العام، حاملين خبراتهم في مجالات الطب والصيدلة والهندسة المدنية والاتصالات والادارة، بما يعزز العمل المؤسساتي ويرفع مستوى الاداء والخدمات المتخصصة داخل المديرية.

بالتوازي مع تعزيز هذه الخطوات، انجزت اعمال اعادة تأهيل شاملة للمباني المركزية في العدلية وقرب المتحف الوطني. مع الاشارة إلى أن المبنى الكائن على جسر العدلية، يعود تاريخ انشائه الى ستينات القرن الماضي، فخضع لورشة متكاملة، شملت المكاتب والقاعات والتجهيزات، بما وفر ظروف عمل اكثر كفاءة وراحة للعسكريين والمتعاملين مع المؤسسة. كما جرى تحديث التجهيزات الالكترونية واعتماد برامج حديثة تسهم في تسريع انجاز المعاملات، ورفد المديرية بعشرات الآليات والمعدات لرفع الجهوزية الميدانية واللوجستية.

امتدت ورشة النهوض الى المعابر الحدودية التي تشكل واجهة اساسية للدولة، فشملت تأهيل وتطوير مركزي أمن عام العريضة والعبودية الحدوديين، وتوسيع معبر المصنع، وتشييد مبنى مركز البقيعة الحدودي بالكامل من الاموال الخاصة بصندوق الأمن العام من دون تحميل خزينة الدولة أي اعباء مادية. كما اسهمت الاجراءات التنظيمية واللوجستية ◄

المعتمدة في مطار رفيق الحريري الدولي، في زيادة عدد "كونتوارات" الأمن العام لتسهيل حركة الوافدين والمغادرين، في مؤشر إلى فاعلية التدابير المتخذة وانعكاسها المباشر على انسيابية حركة الدخول والخروج وجودة الخدمات المقدمة للمسافرين.

شكل الدعم الذي قدمته قيادة قوات الأمم المتحدة (اليونيفيل)، رافدا اضافيا في تعزيز القدرات من خلال تقديم معدات وتجهيزات لوجستية، بينها آليات خصصت للمراكز المتضررة من الاعتداءات الاسرائيلية، بما ساعدها على استعادة جهوزيتها ومواصلة اداء مهماتها، وخدمة المواطنين في المناطق التي تحملت التداعيات المباشرة للحرب.

أولى الأمن العام ملف النزوح السوري اهمية قصوى، باعتباره من أبرز التحديات الوطنية التي تتداخل فيها الابعاد الأمنية والديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية، فأصدر سلسلة قرارات لتنظيم هذا الوجود، ووضع خطة تستهدف خلال العام 2026 تأمين عودة كريمة وآمنة للنازحين السوريين الى بلدهم بطريقة طوعية، فنظم شهريا ما بين رحلتين إلى اربع رحلات عودة بالتنسيق مع UNHCR وIOM والأمم المتحدة واجهزتها والجهات السورية المعنية، واصدر مذكرة تضمنت اعفاءات من الرسوم والغرامات والتدابير

> **العهود والظروف تتبدل وعين الأمن العام لا تغفل**

الادارية في حق المخالفين، وتسهيلات تتيح لهم تسوية أوضاعهم.

وبذلك، بدت ورشة التطوير والنهوض التي قادها اللواء شقير خلال الأشهر الماضية أبعد من مجرد تحديث للتجهيزات أو تأهيل للمباني، فهي مسار متكامل تناول تحديث العتاد، تطوير البنية التحتية، تعزيز الامكانات اللوجستية، تسريع التحول الرقمي وتبسيط الاجراءات، في مسعى الى بناء ادارة اكثر سرعة ومرونة، قادرة على مواكبة حاجات المواطنين وتثبيت الأمن العام كمؤسسة أمنية وادارية عصرية في خدمة الدولة والمواطن.

على امتداد اكثر من قرن، مر الأمن العام بمحطات مفصلية رسمت مسار نشأته وتطوره، بدءا من انشاء اول مكتب له بموجب القرار رقم 1061 في 5 كانون الثاني 1921، في السنة الاولى التي اعقبت اعلان دولة لبنان الكبير، وصولا الى ارتباطه بوزارة الداخلية كمديرية عامة، في مسار مؤسساتي تدرجت خلاله صلاحياته واتسعت مهماته بالتوازي مع تطور الدولة اللبنانية.

اما الانطلاقة الفعلية للأمن العام بصيغته المؤسساتية، فتعود الى 27 آب 1945، مع صدور المرسوم رقم 3845 K، وتعيين ادوار أبو جودة على رأس المديرية، بعدما تولى رئاسة البوليس العدلي. لكن ولايته انقضت قبل تنظيمها وتعزيز دورها، وتلاه الامير فريد شهاب في 31 تموز 1948 الآتي ايضا من رئاسة البوليس العدلي، مسجلا اطول مدة في القيادة لنحو 10 سنوات، ومكرسا مرحلة مفصلية في تاريخها.

خلال عهد فريد شهاب تعزز حضور الأمن العام وتوسعت دائرة عمله، فاستمدت المؤسسة من هيبة قائدها حضورا وازنا انعكس قوة في ادائها وثباتا في موقعها، مستندة الى خبرته في تطبيق قواعد المعلومات الاستخباراتية وحرفية التقصي، وملاحقة الجرائم ومكافحة شبكات التجسس ورصد النشاطات التي تهدد أمن الدولة، وشكلت تلك المرحلة بداية صعود المديرية كجهاز امني اكثر تنظيما وفاعلية، بعدما انيطت بها صلاحيات تتناسب مع دورها المتنامي الذي بدأت تضطلع به في حماية الأمن الوطني.

ولعل حجم هذا الدور هو ما اختصره الصحافي نقولا ناصيف، في كتابه "سر الدولة" عن تاريخ الامن العام، بوصفه فريد شهاب بأنه "الأب الفعلي للأمن في لبنان" في اشارة الى موقع المؤسسة المبكر في تكوين المؤسسة والدور الذي راكمته عبر العقود.

منذ ذلك الحين، واصل الأمن العام مسيرة البناء والتطوير، بما يواكب التحولات والتحديات الأمنية، والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة الى المواطنين، وبقي على امتداد تاريخه حاضرا في قلب الدولة، عينا ترصد واذنا تلتقط المؤشرات وتقرأ ما وراء الاحداث والتطورات لاستشراف تداعياتها قبل وقوعها، بما يتيح للسلطات المعنية الاستعداد لها واحتوائها ومعالجتها، ما جعل منه احد الاجهزة الأكثر التصاقا بحركة الدولة والمجتمع وبالتحولات التي شهدها لبنان ومحيطه.

لكن مسار الأمن العام لم يكن في منأى عن

81 عاماً
تصميم. إنجاز. مثابرة

التقلبات التي طبعت تاريخ الدولة اللبنانية، اذ تأرجح دوره بين مراحل شهدت تقليصا لبعض صلاحياته أو تراجعا في حضوره، واخرى استعاد فيها موقعه واتسعت مسؤولياته تبعا للظروف السياسية والأمنية. وفي بعض المحطات خَفت دوره لمصلحة الاستخبارات العسكرية احدى شعب اركان الجيش، "الشعبة الثانية"، التي اضطلعت آنذاك بدور أمني وسياسي واسع امتد تأثيره الى مفاصل السلطة والشارع، قبل أن تطوى تلك المرحلة في مطلع سبعينات القرن الماضي مع اعادة رسم حدود الصلاحيات والادوار بين مؤسسات الدولة.

بين تبدل العهود وموازين الصلاحيات وتقلب الادوار، بقيت استمرارية الأمن العام تصنعها قيادات تعاقبت على حمل امانة المؤسسة، فحافظت على حضورها، وراكمت خبراتها وطورت اداءها بما يواكب كل مرحلة. وبعد أبو جودة وفريد شهاب، توالى على قيادة المديرية عدد من الضباط والمفوضين والشخصيات، وهم: المفوض العام الممتاز فؤاد شمعون،

> **الأمن العام شريك الجيش في الميدان لمواجهة تداعيات العدوان**

العميد توفيق جلبوط، جوزف سلامة، العميد الركن انطوان دحداح، الامير فاروق أبي اللمع، زاهي البستاني، الدكتور جميل نعمة، اللواء نديم لطيف، رمون روفايل، اللواء الركن جميل السيد، العميد أسعد الطقش، اللواء الركن وفيق جزيني، العميد سهام الحركة، العميد رمون خطار، اللواء عباس ابراهيم، اللواء الياس البيسري، المدير العام الحالي اللواء حسن شقير الذي تتواصل في عهده مسيرة النهوض بالمؤسسة وتحديث بنيتها.

في كل سيرة من سير معظم هؤلاء المديرين العامين، محطات حافلة بالمواقف والانجازات، اسهمت في ترسيخ حضور الأمن العام كإحدى ركائز الدولة القادرة على مواكبة التحولات والاستحقاقات، وترك كل منهم بصمته في مسار التطوير، سواء على مستوى تعزيز القدرات البشرية واللوجستية، أو تحديث آليات العمل والخدمات، وهي مسيرة تشهد على الجهود المبذولة لصون أمن الجمهورية وحماية مواطنيها، وتؤكد قدرة الأمن العام على الثبات في أداء رسالته مهما تبدلت الظروف واشتدت الأزمات، وفاء لعهده في التضحية والخدمة والولاء للوطن.

وهكذا لا يطل الأمن العام على عيده من بوابة الاحتفال بتاريخ مضى فحسب، بل من موقع مؤسسة تستحضر ارثها لتصنع به مستقبلها، وتستمد من محطات الأمس قوة لمواجهة استحقاقات اليوم وتحديات الغد. فالأعياد في مسيرة المؤسسات الوطنية ليست وقفة عند انجاز تحقق، بقدر ما هي مناسبة لتجديد العهد مع الدولة والمواطن، ومراجعة المسار استعدادا لما هو آت.

ففي هذه المرحلة التي تتزاحم فيها الاخطار على لبنان، من الاعتداءات الاسرائيلية وتداعياتها الى التحديات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، تزداد مسؤولية الأمن العام وتتسع مهماته على المسارات السياسية والأمنية والادارية، بما يواكب تعقيدات الواقع اللبناني وما يفرزه الصراع المستمر مع العدو الاسرائيلي والحروب والازمات التي تعصف بدول الجوار، ويمضي عينا على الأمن، ويدا في الخدمة وعهدا باقيا مع الوطن.

مقابلة

أكرم حمدان
akh_shebaa@hotmail.com

وزير العمل: مسار الإصلاح على السكّة الصحيحة وننسّق مع الأمن العام لتنظيم العمالة الأجنبيّة

تتمحور استراتيجيا وزارة العمل حول مجموعة من العناوين التي تتناول تحديث وزارة العمل، التحول الرقمي، حماية العمال، تنظيم سوق العمل، تعزيز المؤسسة الوطنية للاستخدام، تطوير التدريب المهني، وتنظيم العمالة الاجنبية، اضافة الى تعزيز الحماية الاجتماعية والتنسيق مع اطراف الانتاج

انطلاقا من هذه العناوين والمحاور الأخرى، وعلى الرغم من كل الظروف التي يمر بها لبنان، إلا ان مسار الإصلاح في وزارة العمل وضع على السكة الصحيحة وبات يمكن البناء عليه، بدلا من انتظار الظروف المثالية التي قد لا تأتي.

لم يقتصر دور وزارة العمل على متابعة الملفات الداخلية المتعلقة بها، بل كانت ايضا شريكا فاعلا في مواجهة تداعيات العدوان الاسرائيلي على لبنان، حيث اعدت الوزارة تقريرا شاملا عن الاضرار الناجمة عن الاعتداءات الاسرائيلية ولا سيما تلك التي طالت المنشآت والمصانع والمؤسسات التجارية وغيرها، وتم تسليم التقرير إلى منظمة العمل الدولية في جنيف.

"الامن العام" التقت وزير العمل الدكتور محمد حيدر وحاورته حول استراتيجيا الوزارة ودورها خلال العدوان، خططها المستقبلية، تنظيم العمالة الأجنبية، وغير ذلك من الملفات المهمة.

■ ما هو الدور الذي قامت به وزارة العمل خلال فترة العدوان الاسرائيلي الأخير على لبنان؟

□ خلال العدوان الاخير، كان همنا الاساسي أن تقوم وزارة العمل بدورها ضمن منظومة الاستجابة الحكومية للأزمة، لأن تداعيات الحرب لا تقتصر على الجانب الانساني، وانما تطال ايضا سوق العمل والعمال واصحاب العمل والمؤسسات الانتاجية. من هذا المنطلق، تابعنا اوضاع العمال والمؤسسات في المناطق المتضررة، كما قمنا بجولات ميدانية على عدد من مراكز الايواء للاطلاع مباشرة على اوضاع النازحين واحتياجاتهم، لا سيما النازحين من الجنوب والضاحية الجنوبية والبقاع. وقد شملت الجولات مراكز ومدارس في بيروت وبشامون ومناطق عدة. لقد استجابت الوزارة سريعا للظروف الطارئة حيث جرى استحداث مركز مؤقت لها خلال فترة العدوان، تم الانتقال اليه لمتابعة تقديم الخدمات للمواطنين فيه. كان التنسيق قائما مع الوزارات والادارات المعنية، وفي مقدمها وزارات الشؤون الاجتماعية والصحة والتربية والداخلية، اضافة إلى الاجهزة والادارات المعنية بإدارة الازمة، بحيث يكون لكل وزارة دورها ضمن الامكانات المتاحة. من المهم أن نؤكد أن وزارة العمل، حتى في ظروف الحرب، لم تتعامل مع ملف العمل باعتباره ملفا ثانويا، لأن الحفاظ على فرص العمل وحماية حقوق العمال واستمرار المؤسسات في الانتاج هي جزء اساسي من قدرة المجتمع على الصمود والتعافي. وهذا اصبح اكثر الحاحا بعد أن اظهرت المعطيات الحديثة ان النزاع الاخير تسبب بخسائر كبيرة في الوظائف وسبل العيش. كما اعدت الوزارة تقريرا شاملا عن الاضرار الناجمة عن الاعتداءات الإسرائيلية، ولا سيما تلك التي طالت المنشآت والمصانع والمؤسسات التجارية وغيرها، وتم تسليم التقرير الى منظمة العمل الدولية في جنيف.

■ ما هي الاستراتيجيا التي وضعتموها للوزارة، وهل سمحت الظروف بتحقيقها؟

□ عندما بدأنا العمل وضعنا مجموعة من الاولويات، ابرزها تحديث وزارة العمل، التحول الرقمي، حماية العمال، تنظيم سوق العمل، تعزيز المؤسسة الوطنية للاستخدام، تطوير التدريب المهني، تنظيم العمالة الاجنبية، اضافة الى تعزيز الحماية الاجتماعية والتنسيق مع اطراف الانتاج. في موضوع التحول الرقمي تحديدا، قطعنا خطوات عملية، فقد اطلقت الوزارة العديد من الخدمات الالكترونية المتعلقة بالمعاملات بالتعاون مع وزارتي المال والتنمية الادارية، واصبح جزء كبير من معاملات الوزارة يتم الكترونيا، فيما نعمل للوصول تدريجيا الى انجاز جميع المعاملات عبر المنصات الرقمية. كما ان استراتيجيتنا لا تقوم على تدريب الشباب لكي يغادروا لبنان، بل على تمكينهم ورفع مستوى مهاراتهم وربطها بحاجات سوق العمل، بما يتيح لهم فرصا افضل داخل لبنان وخارجه، مع الحفاظ على امكانية الاستثمار في وطنهم. طبعا، الحرب والمشاكل الاقتصادية والازمات المتتالية اثرت على سرعة التنفيذ. لذا اقول بوضوح اننا لم نحقق كل ما اردناه، لكننا حققنا اجزاء مهمة من الخطة، والاهم اننا وضعنا مسارا اصلاحيا مستمرا يمكن البناء عليه، بدلا من انتظار الظروف المثالية التي قد لا تأتي.

■ ما الذي قامت به الوزارة في مجال حماية العمال والتنسيق مع النقابات ولجنة المؤشر؟

□ حماية العامل هي في صلب عمل وزارة العمل، وهذا يعني تطبيق قانون العمل، تعزيز التفتيش، معالجة الشكاوى، مكافحة العمل غير النظامي، وفي الوقت نفسه

81 عاماً
تصميم. إنجاز. مثابرة

حماية المؤسسات الملتزمة بالقانون. في هذا الاطار، قامت الوزارة بحملات تفتيش ميدانية، وشملت الحملات العديد من المؤسسات، وأسفرت عن تنظيم 42 محضر ضبط مع توجيه انذارات، مع إحالة بعض المخالفات على القضاء المختص. اما بالنسبة الى النقابات، فنحن نؤمن بأن النقابات شريك اساسي في تنظيم سوق العمل وفي الحوار الاجتماعي، لكن المطلوب في المقابل

> **العمل هو اساس الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي**

وزير العمل الدكتور محمد حيدر.

أن تكون اوضاعها القانونية والادارية سليمة وأن تقوم بدورها ضمن القانون. لذلك عملت الوزارة على متابعة نشاطها وتسوية اوضاعها. بالنسبة الى لجنة المؤشر، حرصنا على اعادة تفعيل الحوار بين الدولة واصحاب العمل والعمال. فعقدت اللجنة اجتماعات دورية بحضور ممثلي الاتحاد العمالي العام والهيئات الاقتصادية والجهات الرسمية المعنية، حيث تمت مناقشة الحد الادنى للاجور والتقديمات الاجتماعية ووضع المتقاعدين والضمان الاجتماعي. نحن نعرف بأن أي زيادة في الاجور يجب أن تكون جدية بالنسبة الى العامل، وفي الوقت نفسه قابلة للتحمل بالنسبة الى المؤسسات، لذلك لا يمكن معالجة الملف بقرار منفرد، بل من خلال الحوار بين اطراف الانتاج الثلاثة.

■ ما هي خطة الوزارة لتنظيم العمالة الأجنبية، وكيف يتم التنسيق مع الامن العام؟

□ موقفنا واضح، نحن لسنا ضد العامل الأجنبي لكننا مع العامل الاجنبي النظامي، وضد الفوضى في سوق العمل. لدينا مساران متكاملان: الاول هو تسوية اوضاع العمال الموجودين في لبنان والتأكد من حصولهم على اجازات العمل والاقامات وفق القوانين، والثاني هو تنظيم عملية الاستقدام من الاساس، بحيث نعرف من يدخل الى لبنان، ولأي مهنة، ولأي صاحب عمل، وبأي شروط. هنا يأتي التنسيق الضروري مع المديرية العامة للأمن العام، لأن تنظيم العمالة الاجنبية يتطلب تكامل اجراءات وزارة العمل المتعلقة باجازة العمل مع اجراءات الاقامة والدخول والخروج التي يتولاها الأمن العام. لقد عقدت الوزارة اجتماعات تنسيقية مباشرة مع المديرية العامة للأمن العام لتعزيز هذا التعاون، كما بدأنا الانتقال الى مقاربة جديدة تقوم على الاتفاق مع الدول المرسلة للعمالة، بحيث تكون هناك قواعد واضحة لحماية العامل وصاحب العمل معا. في هذا الاطار، دخلت الاتفاقية اللبنانية ـ الاثيوبية حول تنظيم العمالة حيز التنفيذ، فيما اكدت الوزارة أن المسار سيستكمل مع دول أخرى. في ملف العاملات في الخدمة المنزلية، عملنا كذلك على تنظيم مكاتب الاستقدام وتشديد الشروط، مع التوجه الى تسهيل الاستقدام المباشر والانتقال تدريجيا إلى المعاملات الالكترونية.

■ زرتم مصر مؤخرا، ما طبيعة التعاون مع وزارة العمل المصرية وكيف سيستفيد لبنان؟

□ الزيارة الاخيرة الى مصر كانت مهمة لأنها انتقلت بالعلاقة من مستوى التعاون العام إلى مشاريع عملية قابلة للتنفيذ. بحثنا مع وزير العمل المصري حسن رداد ابراهيم مشروع اتفاقية الربط الالكتروني بين وزارتي العمل اللبنانية والمصرية، وقد تم وضع اللمسات الاخيرة عليها، على أن يتم توقيعها في بيروت. الهدف هو تبادل المعلومات والبيانات الكترونيا، تسريع الاجراءات، وتعزيز الشفافية والرقابة في ادارة ملف العمالة. كما بحثنا اوضاع العمالة المصرية في لبنان، والحاجات الفعلية لسوق العمل اللبناني، لا سيما في بعض القطاعات مثل الزراعة والبناء والافران. لكن الاهم أن الجانب المصري أبدى استعداده لوضع آلية لتدريب واختبار العامل مهنيا قبل وصوله إلى لبنان، وتعريفه بالقوانين اللبنانية وحقوقه وواجباته. هذا امر مهم جدا، لأننا نريد أن يأتي العامل الى لبنان وهو مؤهل ◄

للمهنة التي سيعمل فيها، وفي الوقت نفسه يعرف حقوقه وواجباته. كما اطلعنا على تجربة ورش التدريب المهني المتنقلة في مصر، وهناك اهتمام بدراسة امكانية الاستفادة من هذه التجربة وتطبيق نماذج مشابهة في لبنان. وبالتالي، الفائدة للبنان هي في ثلاثة أمور: تنظيم سوق العمل، رفع مستوى كفاءة العمالة، وتقليل الفوضى والمشكلات الناتجة من عدم وضوح المعلومات والاجراءات.

■ ماذا عن دور الضمان الاجتماعي والعلاقة بينه وبين الوزارة؟

□ الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي مؤسسة اساسية في منظومة الحماية الاجتماعية، ووزارة العمل معنية به بحكم دورها كوزارة وصاية، لذلك فان العلاقة بين الطرفين يجب أن تكون علاقة تكامل، لا علاقة تدخل في الادارة اليومية للصندوق. لدينا اليوم تحديان أساسيان: الاول هو تحسين الخدمات والتقديمات للمضمونين، والثاني هو الانتقال من النظام الحالي إلى نظام اكثر شمولا للحماية الاجتماعية، خصوصا بعد اقرار القانون رقم 2023/319 المتعلق بتعديل أحكام قانون الضمان وانشاء نظام التقاعد والحماية الاجتماعية. من الخطوات التي تم انجازها أيضا تشكيل مجلس ادارة جديد للصندوق وفق الآليات القانونية، كما أن الضمان كان حاضرا في اجتماعات لجنة المؤشر، لأن موضوع الاجور لا يمكن فصله عن التقديمات الاجتماعية والصحية والتقاعد. لقد بحثنا مع ادارة الضمان سبل تحسين التغطية الصحية، ومعالجة العلاقة مع المستشفيات، وزيادة بعض التقديمات الاجتماعية. بصراحة، اصلاح الضمان ليس ملفا ماليا فقط، بل هو جزء من الأمن الاجتماعي للبنانيين، لذلك سنستمر في العمل على تفعيل نظام التقاعد والحماية الاجتماعية وتحسين اداء الصندوق.

■ هل هناك خطط مستقبلية لدور الوزارة، وفي أي مجالات؟

□ نعم، هناك ملفات عدة نعتبرها اولوية للمرحلة المقبلة:

اولا، استكمال التحول الرقمي وتبسيط معاملات المواطنين، بحيث تصبح العلاقة بين المواطن والوزارة اكثر سرعة وشفافية واقل اعتمادا على الورق والوساطة.

ثانيا، تطوير سوق العمل من خلال تفعيل المؤسسة الوطنية للاستخدام، تحسين خدمات التوجيه والتوظيف، وبناء قاعدة معلومات حقيقية عن فرص العمل والمهارات المطلوبة.

ثالثا، التدريب المهني وربطه بحاجات الاقتصاد، بحيث لا ندرب الشباب في اختصاصات لا يحتاج اليها السوق، بل نحدد اولا القطاعات التي لديها طلب ثم نوجه التدريب اليها.

رابعا، تنظيم العمالة الاجنبية من خلال الرقمنة والربط الالكتروني والاتفاقيات الثنائية مع الدول المرسلة للعمالة.

خامسا، تعزيز الحوار الاجتماعي مع الاتحاد العمالي العام والهيئات الاقتصادية والنقابات، لأن سوق العمل لا يمكن أن ينظم بقرار من الدولة وحدها.

واخيرا، سنواصل العمل على الحماية الاجتماعية والتقاعد والضمان، وعلى ربط العمل بالحماية الاجتماعية، لأن الوظيفة اللائقة ليست مجرد راتب، وانما هي راتب وحقوق واستقرار.

> **نعمل على التحول الرقمي وتعزيز سوق العمل**

■ كلمة أخيرة؟

□ أقول للبنانيين ان وزارة العمل موجودة لخدمتهم، والعامل بالنسبة الينا ليس مجرد رقم، كما ان صاحب العمل ليس خصما. نريد سوق عمل يكون منظما وعادلا نحمي فيه العامل، ونساعد فيه المؤسسة على الاستمرار والانتاج، ونشجع اللبناني على العمل والانتاج داخل وطنه، وننظم في الوقت نفسه وجود العمالة الاجنبية وفق القانون. نحن نعرف أن الظروف التي يمر فيها لبنان صعبة جدا، وان الدولة تواجه تحديات كبيرة، لكن هذا لا يجب ان يكون سببا للتوقف عن الاصلاح؛ بل على العكس، الازمات يجب ان تكون دافعا لبناء مؤسسات اكثر كفاءة وشفافية. العمل هو اساس الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، والاستثمار الحقيقي للبنان هو في الانسان اللبناني وفي قدرته على العمل والانتاج.

مقابلة

غاصب المختار
jornalist.70@gmail.com

لبنان يوثّق جرائم إسرائيل... ما الخطوة التالية؟ صادر: محكمة العدل الدوليّة المرجع الصالح

بدأ لبنان رسميا توثيق الانتهاكات وجرائم الحرب الاسرائيلية في لبنان خلال فترات الحروب المتقطعة منذ العام 2023، عبر مسار رسمي وقانوني وحقوقي، يشمل تقارير حكومية وأممية، مثل تقارير اللجنة الوطنية للقانون الدولي الانساني وبعثة المفوضية السامية لحقوق الانسان وغيرها، عملت على توثيق الاضرار والخسائر البشرية والمادية في كل مرافق البلدات الجنوبية وبيروت وضواحيها

تعتمد آليات وجهات التوثيق الرسمية والحقوقية على الآتي:

• التقارير الرسمية الحكومية: تعدها جهات رسمية لبنانية، وتقدم شكاوى دورية موثقة بالادلة والخرائط والاحصاءات الى مجلس الامن والامم المتحدة ومنظماتها المتخصصة.

• اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني: تتولى رصد وجمع الادلة القانونية المتعلقة باستهداف الاعيان المدنية، المستشفيات، الجسور، المدارس، المراكز الصحية، مصادر المياه والكهرباء، المنازل، واحراق الاراضي الزراعية والاحراج.

• المنظمات الدولية: ترصد بعثات الامم المتحدة ومنظمات مثل منظمة حقوق الانسان، منظمة العفو الدولية، لجنة تقصي الحقائق التابعة للامم المتحدة، وبرنامج الامم المتحدة الانمائي وغيرها، الخروقات المستمرة والاعتداءات على المدنيين والصحافيين والمسعفين والمنشآت المدنية الرسمية والخاصة.

• المبادرات المحلية والمجتمعية: تقوم مراكز حقوقية وبحثية محلية (المفكرة القانونية، الهيئة الوطنية لحقوق الانسان، المركز الوطني للمخاطر الطبيعية والانذار المبكر التابع للمجلس الوطني للبحوث العلمية، ولجنة المتابعة النيابية لحماية الاعيان المدنية ومنع التدمير الممنهج وغيرها) بتوثيق ادلة وملفات عن جرائم الحرب وحماية حقوق الضحايا.

تسلم رئيس الجمهورية جوزف عون من نائب رئيس مجلس الوزراء طارق متري تقرير "اللجنة الوطنية للقانون الدولي الانساني" الذي يوثق الانتهاكات الاسرائيلية لقواعد القانون الدولي الانساني خلال الحرب الاخيرة على لبنان. يقع التقرير في 232 صفحة، ويتضمن وثائق ومستندات وصورا توثق، بحسب الرئاسة، استهداف اسرائيل جسورا ومعابر وشققا سكنية ومؤسسات طبية. كما يوثق استهداف طواقم الاسعاف والدفاع المدني والصليب الاحمر اللبناني والاعلاميين، الى جانب اهداف مدنية اخرى. التقرير يرصد ايضا عمليات النزوح القسري، والاضرار التي لحقت بالمستشفيات والاعيان الثقافية والمنشآت المدنية.

وقال الوزير متري: إن توثيق الجرائم الاسرائيلية المرتكبة في حق لبنان واللبنانيين يجري عبر مسارين رئيسيين: الاول من خلال اللجنة الوطنية للقانون الدولي الانساني، والثاني عبر بعثة المفوضية السامية لحقوق الانسان التي تؤدي دورا مشابها لهيئات تقصي الحقائق في المحافل الدولية، وترفع تقاريرها الى مجلس حقوق الانسان في جنيف.

في ما يتعلق بالملاحقة القضائية، أشار إلى أن لبنان ليس منضما إلى اتفاقية روما المؤسسة للمحكمة الجنائية الدولية، وهو ما يجعل مقاضاة اسرائيل امام المحكمة امرا متعذرا من قبل الدولة اللبنانية، لافتا الى ان المحكمة تستطيع في ظروف محددة، قبول اختصاصها لفترة زمنية معينة. على ان ذلك لا يحول دون حق الافراد اللبنانيين في ملاحقة اسرائيل امام عدد من المحاكم الاوروبية، مؤكدا ان بعض اللبنانيين بدأوا بالفعل باتخاذ اجراءات قانونية لممارسة هذا الحق.

استنادا الى المصادر الرسمية والدولية المتاحة، لا يوجد حتى الآن رقم وطني موحد واحد يمكن اعتباره حصيلة تراكمية نهائية لأضرار الابنية في لبنان منذ تشرين الاول 2023 وحتى عام 2026، بسبب اختلاف الفترات الزمنية ونطاقات التغطية ومنهجيات التقييم بين التقارير. لذلك، ينبغي عرض الارقام بحسب الفترة والمصدر، وتجنب جمعها حسابيا عندما يكون هناك احتمال للتداخل.

يعد تقرير "التقييم السريع للاضرار"، المرجع الوطني الاساسي لاضرار حرب 2023-2024. وقد اعد استجابة لطلب الحكومة اللبنانية، ويغطي الفترة الممتدة من 8 تشرين الاول 2023 حتى 20 كانون الاول 2024. بحسب هذا التقييم، تأثرت نحو 162,900 وحدة سكنية في لبنان، منها نحو 45,400 وحدة مدمرة، و74,300 وحدة متضررة جزئيا، و43,200 وحدة تعرضت لاضرار طفيفة. كما اظهر التقييم أن النبطية والجنوب وجبل لبنان، ولا سيما الضاحية الجنوبية لبيروت، كانت من اكثر المناطق تأثرا.

اما احدث المعطيات الوطنية المنشورة عن المجلس الوطني للبحوث العلمية - لبنان، فقد اشار المجلس في تقييم للقطاع السكني خلال عام 2026 الى تضرر نحو 40 ألف وحدة سكنية، بين مدمرة كليا ومتضررة بشكل كبير، خلال نحو 35 يوما من التصعيد الاخير فقط. واوضح المجلس أن هذا الرقم يعادل نحو 16% من اجمالي الاضرار التي سجلها خلال المراحل السابقة من الحرب، وحدد الضاحية الجنوبية لبيروت في المرتبة الاولى من حيث

81 عاماً
تصميم. إنجاز. مثابرة

رئيس مجلس شورى الدولة السابق القاضي شكري صادر.

حجم الاضرار، تليها اقضية النبطية وبنت جبيل وصور.

في جنوب لبنان، نشر برنامج الأمم المتحدة الانمائي (UNDP)، بالتنسيق مع المجلس الوطني للبحوث العلمية، تقييما في 19 حزيران 2026، يستند الى صور فضائية عالية الدقة بتاريخ 29 نيسان 2026 ومقارنتها بخط اساس يعود إلى 23 تشرين الاول 2025. وقد رصد التقييم 11,095 مبنى مدمرا بالكامل، تؤثر على 17,891 وحدة سكنية، إضافة إلى 2,242 مبنى متضررا جزئيا تؤثر على 5,219 وحدة، و9,311 مبنى باضرار طفيفة تؤثر على 18,282 وحدة. بذلك، بلغ عدد المباني المصنفة بدرجات الضرر المختلفة ضمن نطاق هذا التقييم 22,648 مبنى، فيما قدرت الاضرار المباشرة في المباني بنحو 1,38 مليار دولار وحجم الركام بنحو 3,1 ملايين متر مكعب.

بالنسبة الى بيروت وجبل لبنان، انجز في عام 2026 تقييم منفصل على مستوى المباني، فاظهر 146 مبنى مدمرا بالكامل و264 مبنى متضررا جزئيا، اي 410 مبان ضمن هاتين الفئتين، اضافة الى اضرار على

> **اسرائيل ارتكبت 3 من 4 جرائم ضد الانسانية في حق لبنان**

مستوى الوحدات السكنية. يجب التعامل مع هذه النتائج ضمن الفترة والمنهجية الخاصة بهذا التقييم، وليس اضافتها آليا الى حصيلة عام 2024.

في البقاع وبعلبك - الهرمل، ثمة تقييمات منفصلة لأضرار الأبنية اعدتها جهات أممية، من بينها UN-Habitat، استنادا الى صور فضائية وعمليات تحليل للأبنية والركام. لذا ينبغي ابقاؤها منفصلة عند اعداد حصيلة وطنية ما لم يصدر تقييم موحد يزيل احتمالات الازدواجية.

لم تحتسب ارقام الشهداء والجرحى والاضرار، النهائية لأن الحرب ما زالت مفتوحة وكل يوم يسقط شهداء وجرحى، كما تدمر اسرائيل مزيدا من البيوت والمنشآت في الجنوب. تبقى الاضاءة على الخطوات التالية من حيث قدرة لبنان على متابعة التحقيقات في هذه الجرائم، ورفع الدعاوى القضائية أمام الهيئات والمحاكم الدولية المختصة، وعلى الاجراءات التي يمكن أن تتبع اجرائيا وقانونيا وحقوقيا للحصول على حقوقه وحقوق مواطنيه المتضررين.

"الأمن العام" التقت رئيس مجلس شورى الدولة السابق القاضي شكري صادر.

■ بدأت الدولة اللبنانية توثيق انتهاكات وارتكابات القوات الاسرائيلية للقوانين الدولية والانسانية خلال حربها على لبنان. مَن هي الجهات (منظمات أو محاكم) الدولية المختصة التي يجب رفع التقرير إليها؟

□ قبل الخوض في الموضوع، لا بد من الاشارة الى ملاحظتين تمهيديتين ضرورتين: الاولى تتعلق بالمادة 13 من اتفاق الاطار بين لبنان واسرائيل، حيث ارتضى الفريقان لتبيان "حسن النية"، أن لا تقام دعاوى جزائية ضد بعضهما عن الاضرار والحصول على تعويضات وغير ذلك، انما هذه المادة لا تمنع الدولة اللبنانية من أن تقيم دعاوى لاحقا، ولا تمنع الأفراد من اقامة دعاوى. الملاحظة الثانية من ناحية المحاكم الدولية المختصة، هناك المحكمة الجنائية الدولية، لكن لم توافق اسرائيل على الانضمام اليها أو الى نظام روما الاساسي، بل ترفض الاعتراف بولايتها، اما لبنان فلم ينضم بدوره رسميا الى المحكمة رغم أن حكومته وافقت مؤقتا عام 2024 على قبول اختصاصها للتحقيق بالجرائم على اراضيها، إلا انها تراجعت لاحقا ولم تصبح عضوا. لذلك هناك محكمة العدل الدولية، ومن المهم ان تكون لدى لبنان تقارير كافية موثقة عن انتهاكات اسرائيل، التي لم تترك جرما من جرائم القانون الانساني الدولي الا وارتكبته، وهي اربع جرائم: جريمة الاعتداء التي لم يتقرر لها تعريف متفق عليه حتى الآن لسوء الحظ، جرائم الحرب، جرائم الابادة، والجرائم ضد الانسانية. ◄

■ ما هو المطلوب وفق القوانين الدولية لقبول هذه الدعاوى أو الشكاوى اللبنانية؟
□ بالنسبة الى جرائم القانون الانساني، فان اسرائيل ارتكبت 3 جرائم منها في حق لبنان، ولو كان هناك 6 جرائم لكانت ارتكبتها. انما جرائم الحرب هي التي يكون الرد على أي اعتداء غير متناسب أو متطابق مع حجم الاعتداء لجهة قوة الرد وطبيعته، واذا سقط ضحايا مدنيون يعتبر الرد جريمة حرب. من السهل اثبات جريمة الحرب لأن الجهة التي تعطي الامر معروفة، ومعروفة النتائج بحسب عدد الشهداء، وجميع عناصر هذه الجريمة متوافرة. اما الجريمة ضد الانسانية فهي الجريمة التي لا يتناسب فيها الرد مع العمل الذي قام به الطرف الآخر، والمقصود به المدنيون الذين لا علاقة لهم وليس العسكريين. كما يتعلق الامر بعدد الضحايا الذين سقطوا، بما يؤكد أنها جريمة ضد الانسانية. في جرائم الابادة ايضا من الصعب اثبات عناصرها، اذ لتوثيق حصول جريمة ابادة يجب ان يكون هناك ضحايا من الطائفة نفسها او المذهب نفسه، مما يعني إبادة اتنية. اذا استطعنا اثبات أن اسرائيل تستهدف طائفة معينة أو لونا معينا من الناس، يمكن أن يصح الاتهام بجريمة ابادة.

> **المطلوب من لبنان توثيق الجرائم بصورة دقيقة وكافية تستوفي شروط جرائم الحرب او احداها**

اذكر انه ايام وزير العدل السابق الراحل بهيج طبارة، طلبنا استشارة قانونية دولية من القاضي انطونيو كاسيزي الذي تولى لاحقا رئاسة المحكمة الخاصة بلبنان، وسألناه هل أن الاعمال التي تقوم بها اسرائيل تنطبق على جريمة الابادة؟ فرد أنه حتى ذاك الوقت لا يعتبر حصول جريمة ابادة. لذلك المطلوب من لبنان ان يوثق هذه الجرائم بصورة دقيقة وكافية تستوفي شروط هذه الجرائم، فيمكننا تقديم دعوى والمطالبة بتعويضات ويكون لدى لبنان أمل اكبر بالفوز.

■ هل يستغرق قبولها وبتها وقتا طويلا؟
□ من ناحية الفعالية، اقامة مثل هذه الدعاوى وبتها يستغرق بين 7 و10 سنوات، لأن كل مدعى عليه يحاول أن يؤخر البت في مسار الدعوى. كما أن اجراءات المحاكمة العادلة تصب لصالح المدعى عليه وليس لصالح الجهة المدعية، وتقضي بحفظ كل حقوق المدعي عليه، ان من ناحية تبلغ الاوراق أو المهل أو الاجراءات التي يمكن ان تطالب بها، خاصة اذا كانت عناصر الادعاء غير مكتملة، ومتى اكتملت كل عناصر الادعاء لا يستطيع المدعي عليه الرد أو الاعتراض عند صدور الحكم.

■ على ماذا يمكن ان يحصل لبنان من حقوق تترتب على اسرائيل اذا تم قبول الدعاوى؟
□ هذه الدعاوى هي للمطالبة بتعويضات عن الاضرار التي حصلت من جراء جرائم الحرب الاسرائيلية، وبالتالي بقدر ما يتمكن لبنان من توثيق الاضرار المادية والضحايا بالارقام والمستندات والشهادات الحية عن الانتهاكات عند حصولها، يكون لدى لبنان امل في الحصول على التعويضات. انا اعتقد بأن توثيق الجرائم امر مقدور عليه، لأن هناك العديد من المؤسسات والهيئات الرسمية والخاصة والدولية وثقت كل الارتكابات الاسرائيلية وحجم الاضرار وعدد الشهداء والجرحى لاثبات حصول هذا الجرم.

■ هل تتوقع اعتراضات دولية على ملاحقة اسرائيل علما ان الكثير من الدول والمنظمات الدولية اكدت انتهاكها للقوانين الدولية خلال الحروب؟
□ الكل يعلم ان نتنياهو مطلوب بمذكرتي توقيف صادرتين عن محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية، لكن ذلك لم يردعه ولم يتوقف عنده وواصل السفر الى الخارج، وهذا امر يدل على ان منطق القوة بات اقوى من القانون الدولي ويتفوق عليه، وان القانون الدولي لا يؤخذ في الاعتبار. لذلك يحتاج لبنان الى اصدقاء دوليين لدعمه حتى لا يبقى أي حكم يمكن ان يصدر حبرا على ورق، الا اذا تدخلت الولايات المتحدة الاميركية واجبرت اسرائيل على التنفيذ. لكن التنفيذ يبقى متروكا للوقت الذي يصبح فيه القانون متفوقا على القوة.

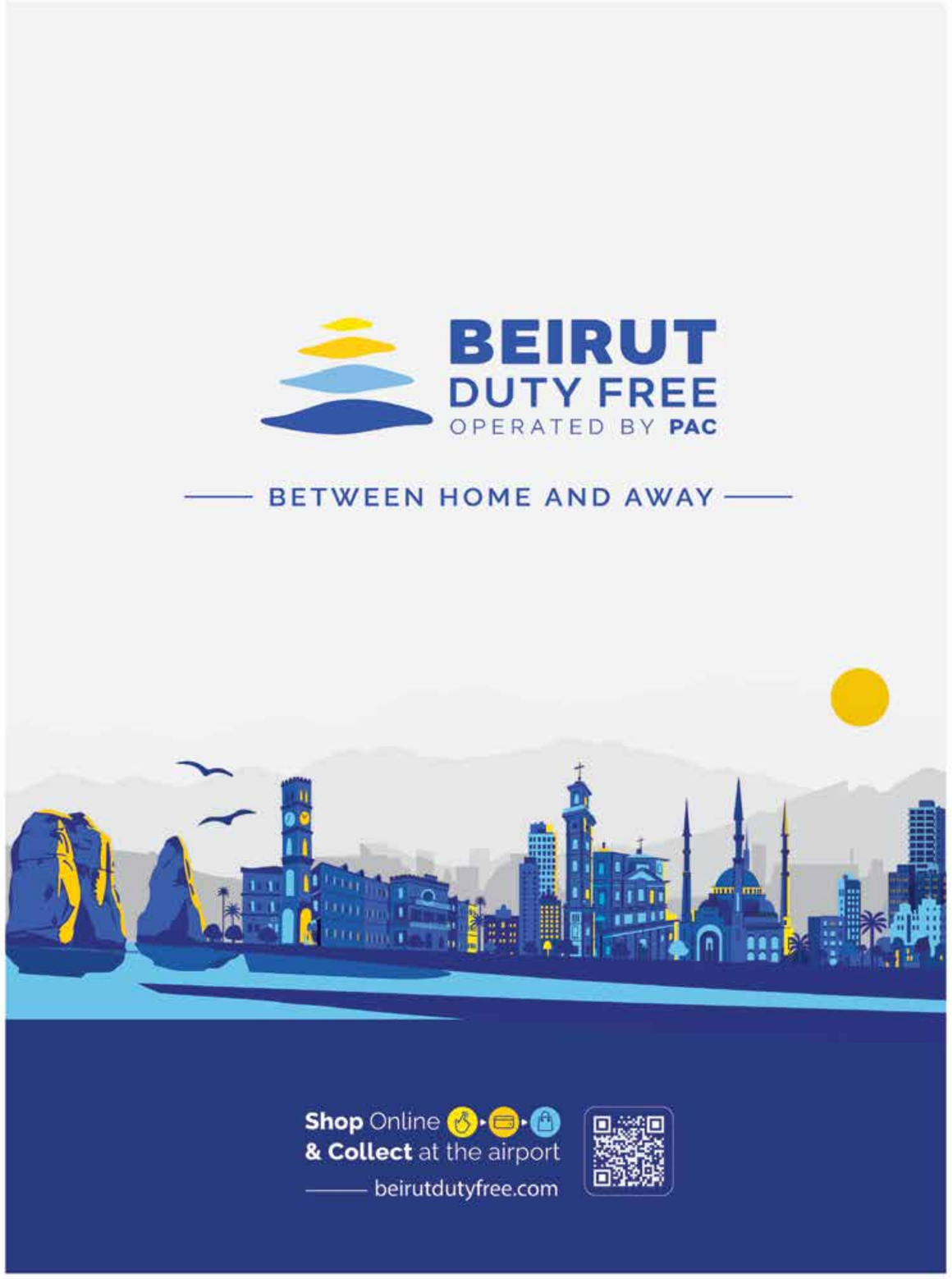

تحقيق

جورج شاهين
georgestchahine@gmail.com

إلى متى السباق بين الخيارات الديبلوماسية والعسكرية؟ واشنطن لتطبيق "اتفاق الاطار" قبل نهاية ولاية ترامب

قبل ان تنتهي المساعي المبذولة لتطبيق وقف نار نهائي وشامل على مختلف الجبهات من ايران ومحيطها الخليجي الى جنوب لبنان، سيبقى السباق قائما بين الخيارات العسكرية والديبلوماسية. وإلى تلك المرحلة سيسيل حبر كثير الى جانب استمرار العمليات العسكرية على الساحات الملتهبة، وستسخر كل القدرات المتاحة في انتظار المبادرات

حتى تنتهي المساعي المبذولة الى معرفة اليوم التالي للحرب، اجرت "الامن العام" قراءة مزدوجة للتطورات مع السفير السابق في الامم المتحدة وليد معلوف والعميد المتقاعد في الجيش اللبناني شربل ابوزيد، اللذين شاركا في توصيف مظاهر الحرب والظروف التي ادت إلى فشل مساعي التهدئة وأبعادها، وصولا الى المخارج المحتملة.

معلوف: كل شيء تغير في واشنطن لمصلحة لبنان

■ اين نحن اليوم مما يجري من خيارات ديبلوماسية وعسكرية على مختلف مستوياتها؟
□ مهما اختلفت الخيارات الاقليمية يبدو واضحا ان واشنطن تريد حلا عاجلا في لبنان لأسباب عدة، ابرزها ما عبرت عنه ادارة الرئيس ترامب انها موحدة في نظرتها الى "اتفاق الاطار" توصلا الى اتفاق بين طرفيه. فوزير الخارجية ماركو روبيو هو في الوقت نفسه مستشاره للامن القومي، وهذا يعني انه ليس هناك طرحان على طاولته. ثانيهما، ان الجوار اللبناني قد تغير، باعتراف سوريا بسيادة لبنان.

■ هل أن الدعم الاميركي مضمون ومستدام؟
□ لا ارى موجبا لطرح السؤال. الدعم الاميركي كامل، وسيبقى حتى نهاية الطريق في مسار "اتفاق الاطار". لا حاجة للربط مع تطورات المنطقة لأنها لن تأتلف مع أي مواقف رمادية. لقد انتهت المحطات السبع من المفاوضات بين واشنطن وروما الى التأكيد على السيادة اللبنانية. ان صلاحية "لجنة الميكانيزم" قد جمدت، وستنتقل مهامها وفق آلية جديدة معتمدة من قبل اطراف "طاولة واشنطن" علما أن العسكريين الاميركيين موجودون كوسيلة ضغط لانجاح الاتفاق.

■ لماذا استعجلت واشنطن في مفاوضات روما البحث في قضايا الحدود البرية والاسرى؟ وكيف تفسر الضغوط الاميركية على نتنياهو؟
□ هذا يعني بوضوح أنها تريد الاسراع في طرح جميع البنود الخلافية على الطاولة، وانهاء الاتفاق قبل نهاية ولاية الرئيس ترامب وهو امر ايجابي ترجم بفتح الاجواء الاميركية أمام لبنان، ومن خلال الدعم الكامل والشامل للدولة اللبنانية ورئيس الجمهورية عندما قال له ترامب: ماذا يمكنني أن افعل لمساعدتك؟ ما اعتقده أن هناك هدية - مفاجأة للبنان، عندما يطلب الاميركيون اعادة النظر في اتفاق الترسيم البحري لرد الخط 29 بدلا من الخط 23 الى لبنان. اما بالنسبة الى الضغوط الاميركية على نتنياهو، فإن ترامب يريد دفع الامور إلى الامام بأقصى سرعة. لذلك، فهو يمارس اقصاها بطريقة لم يسبقه اليها أي رئيس اميركي في تاريخ الولايات المتحدة.

■ ما هي صحة المعلومات التي ترددت عن خلاف بين نائب الرئيس الاميركي جاي دي فانس ووزير الخارجية مارك روبيو، وما هي انعكاساته اذا وجد على لبنان؟
□ ليس سرا ان السيد دي فانس كان يرفض قرار الحرب، ولكن عندما يتخذه ترامب تسقط التحفظات، ولا ننسى انه كلف دي فانس ملف ايران واعطى ملف لبنان لروبيو. ما اعتقده ان الاولوية كانت للبنان عند وضعه في وزارة الخارجية، فموقعه متقدم ومهم جدا. وفي مقابل التقدم على مسار واشنطن، نرى التعثر على مسار اسلام اباد. ذلك ان ترامب يدرك صعوبة التوصل الى تفاهم مع ايران، لذلك يسعى لتقديم وجهه السلمي. ما يهمه اليوم هو التطلع الى قيام الحلف الجديد في الشرق الاوسط، وقد التقى لهذه الغاية رؤساء وقادة المنطقة من باكستان الى تركيا، وهو ما يؤشر الى حلف جديد ضامن للاقتصاد والازدهار والانتاج والسلام.

■ الى اي درجة يؤثر سوء التفاهم الاميركي - الاسرائيلي على دور الراعي الاميركي في لبنان؟
□ علينا النظر الى اي من المخاوف من زاوية اخرى تتصل بما يجب ان يقوم به اللبنانيون والرئيس عون والحكومة بعدما نالوا حتى اليوم دعما اميركيا مميزا، من المفروض أن يستفيد لبنان منه. ما اتمناه ان يشكل الرئيس عون فريقا اعلاميا مشتركا يجمع مَن يمثله مع الحكومة وقيادة الجيش، ليشرح دوريا للبنانيين الاتجاه الذي تسلكه التطورات.

81 عاماً
تصميم. إنجاز. مثابرة

السفير السابق في الأمم المتحدة وليد معلوف.

■ الى اي درجة، انت مطمئن اليوم إلى قوة اللوبي اللبناني الى جانب الرئيس ترامب ومساعديه؟
□ انا مطمئن قياسا على ما لدينا من اصدقاء إلى جانب الرئيس ترامب. لدينا هيئات قوية وحاضرة مثل لجنة التنسيق اللبنانية - الاميركية التي تضم ست منظمات، ولديها اعضاء مؤثرون في كل الولايات وهم على تواصل دائم مع نائب الرئيس جاي دي فانس. لذلك انا مطمئن الى مواقفه بوجود جالية لبنانية قوية وراءه، وهناك آخرون على تواصل مع الوزير روبيو والبيت الابيض.

■ ما هو رأيك في تجربة السفير ميشال عيسى؟
□ سبق لي ان اقترحت منذ العام 2004 في عهد الرئيس جورج دبليو بوش ان يعين لبنانيا اميركيا سفيرا للولايات المتحدة في لبنان، أسوة بتعيين يهودي اميركي في اسرائيل. وقد صارحت السفير ميشال عيسى قبل فترة بالأمر، وطلبت منه نقل شكرنا الى الادارة التي عينته طالما انه يعمل بيديه ورجليه على خلفية القول "بقدر ما تحب بلدك الاصلي لبنان تحب بلدك الذي تعيش فيه"، وعليه فان رأي في السفير عيسى يتجاوز اللحظة الى اعتبار أن ما حصل بوجوده لا مثيل له منذ العام 1950.

■ يخشى البعض تكرار تجربة اتفاق 17 ايار مع "اتفاق الاطار" فهل من مخاوف بتكرارها؟
□ الايام تغيرت، وليس ممكنا ان يؤثر احد في ما هو مقرر، وقبل كل شيء سوريا لم تعد سوريا كما كانت عليه، ومعها اسرائيل كذلك، والموقف الاميركي مختلف بقوة عما كان عليه ايام رونالد ريغان و17 أيار.

> **ضغوط ترامب على نتنياهو لم يسبقه اليها أي رئيس اميركي سابق**

أبوزيد: الخيارات العسكرية لتحسين ظروف التفاوض

■ الى ما انتهت اليه الـ 7 جلسات من المفاوضات المباشرة مع اسرائيل بين واشنطن وروما؟
□ من الواضح انها توجت حتى اليوم بتوقيع "اتفاق الاطار" بين لبنان واسرائيل في روما، والسعي قائم إلى ترجمته بخطوات عملانية، بعد ان انقسمت المفاوضات في ثلاثة مسارات سياسية، قانونية - حدودية وعسكرية:
في المسار السياسي بحثت مناطق تجريبية جديدة بعد التجربة الاولى، فطالب لبنان بمنطقتي بنت جبيل والخيام، وبجدولة الانسحاب الاسرائيلي وتثبيت وقف اطلاق النار ووقف الاعتداءات والتفجيرات والهدم، فصدم برفض اسرائيلي واصرار سياسي على البقاء في "المنطقة الامنية العازلة"، وربط الانسحاب بنزع السلاح، وتدمير البنى العسكرية التحتية بالكامل، ورفض جدولته وعدم الحماسة للعودة الى المفاوضات رغم الضغوط الاميركية.
في المسار القانوني - الحدودي بحث ملف الحدود البرية ونقاط الخلاف، فأصر لبنان على الفصل التام بين الترتيبات الامنية المؤقتة وأي ترسيم دائم للحدود الدولية. اما في المسار العسكري، فتركز البحث حول تحديد المصطلحات التشغيلية، والخرائط المشتركة، وآليات التحقق من الانسحاب الاسرائيلي وانتشار الجيش اللبناني ونزع السلاح، وهنا كان الخلاف على آلية التحقق والدول المشاركة وتفتيش المنازل، في انتظار التفاهم على مشروع مبدئي يتحدث عن ادوار فيها لكل من بريطانيا وايطاليا وسويسرا واندونيسيا. ◄

العميد المتقاعد في الجيش اللبناني شربل أبوزيد.

■ هل من سباق بين الخيارات الديبلوماسية والعسكرية على مختلف المسارات وما مصيره؟
□ لم يكن من السهل على الرئيس عون اتخاذ القرار بالتفاوض المباشر مع اسرائيل. لكن خطورة الاوضاع الميدانية وجسامة الخسائر البشرية والمادية حتمت عليه اتخاذ القرار الصعب، مؤكدا المضي به للوصول الى اتفاق "انهاء حالة العداء"، واثبات سيادة لبنان وحقه. كلنا يعلم بتعقيدات المشهد الاقليمي منذ 7 تشرين الاول 2023 إلى اليوم، من غزة الى ايران مرورا بلبنان وسوريا والعراق واليمن وانعكاسه على منطقة الشرق الاوسط ككل. ومن المسلمات أن السباق بين الخيارات الديبلوماسية والعسكرية يبقى قائما في غياب التسويات الكبرى، مما يسمح باستخدام الخيارات العسكرية لتحسين الظروف التفاوضية. اما نهاية السباق فمحكوم بحالتين، ابرام اتفاق شامل قابل للتطبيق، أو العودة الى القتال عند التعثر. يتأثر السباق في المنطقة بامكان تطبيق مذكرة "تفاهم اسلام اباد" وتقدم المباحثات الايرانية مع عمان وقطر وتركيا، وما رافقها من استهدافات عسكرية متبادلة امتدت لتطال دول الخليج، مما يجعل التسوية الكبرى تتأرجح بين ديبلوماسية معقدة تتقاطع فيها المصالح والصراعات الاقليمية والدولية، وخيار عسكري جاهز في حال الفشل.

■ في اي حال، هل يمكن ان يتحقق الفصل بين مساري واشنطن واسلام اباد؟
□ في قراءة متأنية للمسارين يظهر، من ناحية ايران، طغيان مسار اسلام اباد. فايران اتخذت القرار بالدفاع عن حلفائها في المنطقة خاصة في لبنان، خط التماس الاقوى مع اسرائيل، ويظهر ذلك جليا في مضمون البند الاول لمذكرة التفاهم الأميركية - الايرانية. فيما يظهر الفصل بينهما جليا في اطار التفاهم الثلاثي، واصرار لبنان على فصل المسارين والتفاوض كدولة ذات سيادة. وعليه، فان الفصل المحتمل يمكن ان يكون في حالة من اثنتين، نجاح مسار اسلام اباد بالتوصل الى تسوية شاملة تنهي ربط ملف الحرب في ايران بملفات المنطقة، أو غلبة فريق على آخر عسكريا وفرض شروطه. وفي كلا الحالتين، فان الامر سيكون لمصلحة لبنان وسيادته وسيتم وقف التدخل الخارجي في شؤونه.

مجموعة التنسيق العسكري الخاصة بلبنان بديل منطقي للجنة "الميكانيزم"

■ ما الذي يوحي به مسلسل القمم المتلاحقة بين واشنطن وانقرة؟
□ لطالما اعتمد لبنان سياسة الديبلوماسية الناعمة وركونه للمفاوضات والأمم المتحدة واصدقائه الدوليين في حل ازماته من العام 1949 وخط الهدنة الى العام 1976 والقرار 425 و"اليونيفيل"، الى 2006 والقرار 1701 وصولا الى اتفاق الاطار (بين الاطراف الثلاثة اميركا، لبنان واسرائيل) 2026. إن القمم المتلاحقة والزيارات التي قام وسيقوم بها الرئيس عون تركز بشكل اساسي على دعم سيادة لبنان وحرية قراره، توفير زخم سياسي دولي واقليمي لتطبيق "اتفاق الاطار"، تعزيز قدرات الجيش اللبناني وضبط الحدود الجنوبية والشمالية الشرقية، تأمين الاستقرار الداخلي ومنع التدخل الخارجي، دعم الاقتصاد، وتوفير ادوات الضغط لتحقيق الانسحاب الاسرائيلي وبسط سلطة الدولة على كامل الأرض.

■ ما هو مصير لجنة "الميكانيزم"، وما معنى التخلي عنها؟
□ واضح انها تراجعت لمصلحة ما سمي بمجموعة التنسيق العسكري الخاصة بلبنان "MCG4L" المعروفة بـ "الميكانيزم الجديد"، وتتألف من ممثلين عسكريين وامنيين عن لبنان، اسرائيل، والولايات المتحدة، ويتولى الجنرال الاميركي جوزف كليرفيلد قيادتها. اول التداعيات تجلت في تهميش الدور الفرنسي والاممي، واستبعاده لصالح ادارة اميركية منفردة للمفاوضات.

■ لماذا انقلبت الصورة في مضيق هرمز من بوادر الانفراج الى الانفجار؟
□ لطالما حاولت ايران تحويل الهدف الاساسي للمفاوضات من البرنامج النووي والصاروخي إلى ملف مضيق هرمز. وبعد فشل تطبيق مذكرة التفاهم الاميركية - الايرانية المبرمة في 17 حزيران الماضي، خلال 60 يوما، جمدت كل من واشنطن وطهران مؤخرا العمل بمسارها ومهلها وسط عملية تبادل للشروط المرفوضة. كما لا يمكن تجاهل ما يجري في مضيق هرمز لجهة وضع طهران شروط على انتقال السفن النفطية والتجارية في المضيق، بالتوازي مع دخول حركة أنصار الله على خط التحكم بباب المندب واستهداف السفن التي يعتبرونها معادية لهم، في مقابل استمرار الحصار البحري الاميركي قائما ومنع وصول السفن التجارية الى الشواطئ الايرانية.

مقابلة

كارول سلوم
carolsalloum11@gmail.com

الإنسحاب الإسرائيلي أولويّة لبنانيّة في مفاوضات روما التمسّك بالخط الرقمي أساسي لتثبيت الحدود

رغم المعوقات التي تحيط بالمفاوضات اللبنانية - الاسرائيلية برعاية اميركية في روما واستمرار الخروقات في الجنوب، فان المسار المتصل بها لا يزال متواصلا، مما يفسر وجود رغبة مشتركة في الحؤول دون ايقافها. فما يخرج من معطيات في شأنها، يعطي الانطباع بأن هناك ملفات يناقشها الجانبان عندما يحصل توافق على ذلك

هذه المفاوضات التي تنتقل من جولة الى اخرى، يتمسك فيها لبنان بثوابت معينة، ابرزها الانسحاب الاسرائيلي من دون أي تبدل في الاولويات على الاطلاق، فيما يأتي توسيع الوفد اللبناني في سياق الاحاطة بأي ملف تقني يطرح.

"الأمن العام" التقت الرئيس السابق للوفد اللبناني المفاوض لترسيم الحدود البرية والبحرية اللواء الدكتور عبد الرحمن شحيتلي.

■ كيف يمكن تقييم المراحل التي قطعتها المفاوضات اللبنانية - الاسرائيلية برعاية اميركية؟

□ الاسرائيليون استعجلوا رفع السقف في طلباتهم وارادوا اغتنام الفرصة حيال الوضع السياسي الداخلي الذي يعتبره البعض غير متماسك، الى جانب انهيار الاقتصاد اللبناني. كل ذلك ادى الى استغلال اسرائيل هذا الوضع، واظهار ان لبنان لا يملك سوى امل واحد بتوقيع خارطة الطريق أو ما يعرف باتفاق الاطار. لقد نالت اسرائيل كل ما تريده في هذه الورقة، علما انه مجرد اتفاق اطار لاتفاقات تضم نقاطا تتطلب كل واحدة منها اتفاقا، وهو في النهاية اتفاق قانوني يبرمه رئيس الجمهورية ويحيله إلى مجلس الوزراء ومن ثم يبرم في مجلس النواب. يبدأ العمل الجدي عندما تقتنع اسرائيل بتنفيذ البند الاساسي وهو الانسحاب من الاراضي اللبنانية، فهذا الانسحاب هو الحجر الاساس لكل الحلول والاتفاقات. هناك خشية من ان لا تنسحب إسرائيل، لا سيما وان مواقف المسؤولين الكبار فيها تتحدث عن عدم تحقيق هذا الانسحاب، اقله في المدى المنظور أي في السنوات المقبلة. هذا الامر يؤثر على تركيبة البلد لجهة وجود قطعة منه خارج الوطن لسنوات غير معروفة، وهناك شعب اصبح مهجرا في وطنه. اعتقد ان صدقية كل ما يجري تكمن في اصدار تصريح علني من الحكومة الاسرائيلية أو من الحكومة الأميركية، بأن لبنان سيبقى حرا مستقلا داخل حدوده المعترف بها دوليا، وستنسحب اسرائيل من الاراضي اللبنانية خلال فترة معينة يتم تحديدها، وإلا فان سيناريوهين سيظلان يتحكمان بالواقع الحالي: الحرب أو المحادثات، وبالتالي سيتعذر على لبنان نيل أي شيء في المحادثات لأن الاسرائيليين يضعون سيناريو الحرب وبقاء الاحتلال كبديل عن عدم نجاحها، وهذا اخطر أمر في الموضوع.

■ ما هي الخيارات المتاحة امام لبنان باستثناء استمرار المفاوضات؟

□ لا خيارات اخرى، لأن الولايات المتحدة الاميركية جعلت الأمم المتحدة والدول العربية والاوروبية في حال من الانتظار لما قد يخرج عن المحادثات اللبنانية - الاسرائيلية برعاية اميركية للبناء عليها في امكانية مساعدة لبنان. ولعل أهم خطوة انجزت هي زيارة رئيس الجمهورية العماد جوزف عون الى واشنطن، إذ منحت الأمل للبنان للحصول على حقه. الأمل الوحيد هو نجاح زيارة الرئيس عون، وهذا النجاح يتطلب متابعة من مختلف شرائح المجتمع اللبناني، السياسية والاعلامية. إذا تمكن لبنان الوطن من الاستفادة من هذه الزيارة وبنى عليها واستطاع التعويل على دعم الولايات المتحدة الاميركية له، يمكن عندها الوصول الى النتيجة المتوخاة. لكن اسرائيل ستحاول الضغط والقول للولايات المتحدة الاميركية ان لبنان ليس دولة قوية وليس موحدا سياسيا، كما انه غير قادر على فرض سيادته على ارضه. وبالتالي فان كل هذه المعطيات التي تقدمها اسرائيل للولايات المتحدة الأميركية، تجعلها في مكان ما تؤيد وجهة النظر الاسرائيلية. في المقابل، على الرغم من الجهد الكبير الذي يبذله رئيس الجمهورية، لا توجد مواكبة سياسية له. فالسياسيون في لبنان لا يواكبونه، علما أن رئيس مجلس النواب نبيه بري ورئيس الحكومة نواف سلام يدعمان الرئيس عون. اعتقد اننا في مرحلة دقيقة جدا، والوفد المفاوض يقوم بما عليه القيام به. من خلال خبرتي في ملف المفاوضات مع الجانب الاسرائيلي، فانه دائما يفاجىء المشاركين بطروحات لم يكن الوفد اللبناني على اطلاع بها، أي يطرح معطيات ومواضيع ومطالب لا علم مسبقا بها. لذلك، فان توسيع الوفد اللبناني بهدف التحلي بالجهوزية عند تقديم أي طرح من قبل الجانب الإسرائيلي، لا سيما اذا كان من خارج ما هو متفق عليه، يعد امرا منطقيا.

■ انطلاقا من مراقبة سير الامور، كيف ترى تطور المواقف اللبنانية، الاسرائيلية والاميركية؟

81 عاماً
تصميم. إنجاز. مثابرة

الرئيس السابق للوفد اللبناني المفاوض لترسيم الحدود البرية والبحرية اللواء الدكتور عبد الرحمن شحيتلي.

□ الموقف الاميركي تطور بحيث صار المسؤولون على استعداد للاصغاء للطرح اللبناني. أرى اننا متوقفون عند نقطة أن اسرائيل قالت انها تريد التحقق من سيطرة الجيش في المنطقة التجريبية الاولى ونحن نريد ذلك، لكن انطلاقا من التجارب السابقة فان اسرائيل تود دائما التحقق من أي شي. إذا نجحت الولايات المتحدة الاميركية في اقناع اسرائيل بأن هناك طرفا آخر يريد التحقق، يمكن عندها الانتقال الى منطقة تجريبية ثانية. أعتقد أن هناك مناطق تجريبية يمكن أن تكون مهيأة لدخول الجيش اللبناني اليها من دون صعوبات، إذا ارادت اسرائيل فعلا نجاح هذه التجربة. المسألة لا ترتبط بالشق العسكري فحسب، بل بموضوع الاهالي وامكانية مساعدتهم للعودة. فهؤلاء يريدون العودة بكرامتهم من دون أن تكون هناك طائرات استطلاع فوق رؤوسهم، ولا يريدون العودة في ظل التهديدات بالقصف. يريدون العودة الآمنة قبل كل شيء، كذلك مواكبة الدولة اللبنانية غير الخجولة، علما أن امكاناتها ليست كبيرة وممنوع عليها تقديم

> **الانسحاب الاسرائيلي هو الحجر الاساس لكل الاتفاقات والحلول**

المساعدات في ملف العودة قبل الاعلان عن نجاح الخطة. إذا تمكنت الولايات المتحدة من اقناع اسرائيل بنجاح المناطق التجريبية، يمكن عندها رفع الفيتو عن المساعدات الاميركية لعملية العودة. لا أعتقد أن مطالب اهالي الجنوب كبيرة، فهم لا يتحدثون عن اعادة إعمار منازلهم بل يبدون حماسة للعودة اليها حتى لو كانت مهدمة. اتوقف هنا عند اهمية ان تكون اسعار مواد البناء مقبولة، لأنني لاحظت ارتفاعها بطريقة جنونية. كذلك اريد أن اتحدث عن موضوع الكهرباء وارتفاع فواتيرها مما يؤثر على وضع جميع المواطنين. العودة الى الجنوب تحتاج قبل أي شيء إلى مياه وكهرباء وطرقات، لذا الامور الاساسية مطلوب تأمينها من الدولة فيما الشعب يتكفل بالباقي. اما بالنسبة الى مسار المفاوضات، فرأينا أن مطالب لبنان الأساسية تقوم على وقف تفجير المنازل وغيرها، وعدم رؤية المزيد من الخسائر. إذا كانت هناك مراكز تقول اسرائيل انها عسكرية، فان الجيش اللبناني يعالجها. من المتعارف عليه، انه تحت كل منزل من منازل سكان الجنوب، هناك بئر وهي في الحقيقة عبارة عن خزان مياه كبير، يصار الى تجميع مياه الشتاء فيه لاستخدامه في الصيف. فاذا كانت اسرائيل تعتبر خزان مياه الموجود تحت أي منزل هو مخزن سلاح، فلن تبقي على أي منزل في الجنوب.

■ الى أين يمكن ان تصل الامور في ملف التفاوض؟ وهل نحن امام أفق مسدود؟

□ اسرائيل تريد بقاء الوضع على ما هو حاليا إلى ما بعد الانتخابات الاسرائيلية. فأي انسحاب اسرائيلي حاليا من الاراضي اللبنانية، سيعد تراجعا من رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو قبل الانتخابات. فهو يريد اعطاء صورة المنتصر في الداخل الإسرائيلي، لا سيما لسكان شمال فلسطين، ونحن أسرى هذه الصورة. على الرغم من أن الولايات المتحدة الاميركية منحته اتفاق الاطار للاطلالة به امام جمهوره داخل اسرائيل ولا سيما ما يتعلق بجلبه اتفاق سلام مع لبنان، لكن حتى الآن لم يستطع تبييض صورته أمام الاسرائيليين. اكرر أننا اسرى هذه الفرضية اكثر من أي فرضية أخرى. اما زيارة رئيس الجمهورية الى واشنطن، فاظهرت أنه بات لدى الاميركيين ثقة اكبر بلبنان وبالحلول التي قد تأتي. هذا ما ورد على لسان الرئيس الاميركي، لكن الاسرائيلي لا يزال غير جاهز للحل ويحاول مراكمة انتصارات ديبلوماسية في الداخل. حين توجهنا إلى المفاوضات بهدف الحصول على مكاسب، رأينا أن اسرائيل تمتنع عن تقديم أي شيء للبنان. تم طرح المنطقة التجريبية الأولى، علما ان لبنان ◄

◄ قام بما عليه في هذا المجال وكانت الدولة حاضرة فيها، إذ دخلت الحكومة مجتمعة الى هذه المنطقة واسرائيل لا تزال حتى الآن غير موافقة على القول بأن المنطقة التجريبية الاولى نجحت، للانتقال إلى المنطقة التجريبية الثانية. لبنان يحاول انتزاع انتصار ديبلوماسي أو موقف إيجابي، واسرائيل تمتنع عن ذلك بهدف مراكمة انتصارات ديبلوماسية للاستفادة منها داخليا.

■ أين ملف تثبيت الحدود في المفاوضات اللبنانية - الاسرائيلية؟

□ اسرائيل مصرة على التوصل الى اتفاق نهائي في الحدود البرية كما في الحدود البحرية. في هذا الاتفاق، تحاول اسرائيل البدء بنقطة B1 لما لها من تأثير على الحدود البحرية. هذه النقطة تقع فوق النفق الممتد من لبنان الى فلسطين، وتغييرها له تأثير أمني كبير على اسرائيل لجهة رأس الناقورة حيث تنحرف الحدود بشكل كبير بعد هذه النقطة، علما ان انحراف الحدود الى الداخل يؤدي الى انحراف الخط البحري الى داخل بحر فلسطين. المنطقة التي لم تبت في الاتفاق البحري بين لبنان واسرائيل هي خط الطفافات (العوامات البحرية)، وانجازه يتطلب توافقا على النقطة B1 فعندما يحصل الاتفاق يصبح خط الطفافات بالتالي لمصلحة اسرائيل نهائيا. هذا ما تسعى اليه ويعد هدفا بالنسبة إليها. خلال المفاوضات التي شاركت فيها، تبين لي مدى تأثير هذا الخط امنيا على اسرائيل، ولم يتمكنوا من نيل موافقتي في حينه. حتى في المفاوضات التي تمت خلال وجود الموفد آموس هوكشتاين لم يحصل الاسرائيليون على أي موافقة، بل جرى اتفاق على ابقاء الموضوع على ما هو عليه. من هنا، فان البند الاول في ملف الحدود هو النقطة B1 لأنهم اذا تمكنوا من نيلها، فسيكونون قد أسسوا لانهاء موضوع حق الطفافات. لذلك لا يجوز أن نمنح اسرائيل أي موافقة على تغيير هذه النقطة، كذلك من غير المقبول اعطاء تل أبيب أي تنازلات سيادية. اما بالنسبة الى النقاط الاخرى، فان المشكلة لا تكمن في مساحات الارض على الخطوط البرية لأن النقاط الـ 13 التي ظهرت بعد حرب عام 2006، ونتيجة مقارنة احداثيات الخط الازرق مع احداثيات خط الحدود البحرية، تمثل مساحة غير كبيرة. بعض النقاط التي تطالب بها اسرائيل هي نقاط أمنية. أعتقد أنه بعد عملية الجرف التي قامت بها اسرائيل، عمدت إلى تبديل معالم الأرض، وكانت هناك احداثيات نقاط وتوصيف بين هذه النقطة وتلك. هذه الاحداثيات ستستمر، اما التوصيف فولى، علما ان هذه النقطة قد تبرز في ملف الحدود. في اتفاقية العام 1924، كنا نقول مثلا أنه بين النقطتين B7 و B8 مجرى نهر أو تلة، لكن اسرائيل طمست كل هذه المعالم ولم يعد يظهر أي شي. لذلك، ما علينا سوى الاعتماد على احداثيات النقاط وليس على معالم الارض، كما كان واردا في الاتفاقية. عمليا على الأرض، ألغوا أيضا مقومات اتفاقية بوليه - نيوكومب. على لبنان خوض المفاوضات في شأن الحدود البرية، وعليه أن يتمسك بفارق الاحداثيات التي تم ايجادها بعد حرب العام 2006 نتيجة الخط الرقمي. كما أوصي بأن يتمسك الوفد اللبناني الطوبوغرافي بالخط الرقمي الصادر عن الأمم المتحدة للخط الأزرق، كذلك بالدراسة التي اجريت في الشؤون الجغرافية للجيش اللبناني، التي تظهر الفارق بين الخط الازرق والحدود البرية. إن تمسك لبنان بهاتين النقطتين يكرس حقه في الحدود، من دون أن تتمكن اسرائيل من مسها حتى لو بدلت معالم الأرض.

> **الجانب الاسرائيلي يفاجئ دائما المشاركين في المفاوضات بطروحات جديدة**

تقرير

ميشال كرم
Michelkaram2@hotmail.com

من غزّة إلى لبنان: إبادة للعمران وتهجير للسكّان
387 مدرسة متضرّرة ومدمّرة وأجيال الجنوب مهدّدة

من غزة الى الجنوب يتكرر المشهد: بلدات تسوى بالارض، اسواق تاريخية تمحى، دور عبادة تستهدف، ومعالم عمرانية وثقافية تطمس. حرب لا تكتفي بتدمير الحجر بل تمتد الى اقتلاع الذاكرة الجماعية، واعادة تشكيل المكان بما يفقده تاريخه وهويته وخصوصيته الحضارية، لازالة الشواهد التي اختزلت ثقافة المنطقة ونموذجها الفريد في التعددية والتعايش

فاق حجم التجريف والدمار الذي لحق بقرى الجنوب الحدودية ما شهده قطاع غزة في العديد من المناطق. وامتد العدوان الاسرائيلي الى استهداف الارث الثقافي والتراثي، ملحقا اضرارا بالغة ببعض قلاع جبل عامل الخمس الاثرية، الى جانب مدينة صور الاثرية وموقع أم العمد، حيث واجهت وزارة الثقافة والمديرية العامة للآثار هذه المخاطر بادراج هذه القلاع في قائمة التراث العالمي المعرّض للخطر، بما يؤمن لها حماية دولية ويؤكد قيمتها التاريخية بوصفها جزءا من ذاكرة الجنوب وشاهدا على تعاقب الحضارات وصمود ابنائه.

طال العدوان ايضا الارث الثقافي الديني الذي يشكل ركيزة اساسية من هوية لبنان وتاريخه، مخلفا دمارا كليا او جزئيا في عدد من دور العبادة، شمل قبة دورس التاريخية، وثلاث كنائس اثرية للطوائف المارونية والارثوذكسية والكاثوليكية مجاورة لقلعة بعلبك، اضافة الى كنائس: مار جاورجيوس للروم الكاثوليك في دردغيا، مار يوحنا المعمدان في سردا، مار ماما في دير ميماس، مار الياس الحي في علما الشعب، سيدة الانتقال في النبطية، مار جاورجيوس في القليعة، والروم الكاثوليك في الخيام.

كذلك لم تسلم المساجد التاريخية من القصف، فتضررت مساجد النبي شعيب في بليدا، كفرتبنيت في النبطية، طيردبا في صور، حي البياض الاثري في النبطية، النبي منذر في مركبا، المسجد التراثي في عيناتا، الجامع التراثي في النبطية التحتا، المسجد الكبير في بنت جبيل، ومقام النبي محيبيب في ميس الجبل.

لا تعني الاضرار بدور العبادة تدميرا للمعالم التاريخية فحسب، بل تمثل مساسا بجوهر النموذج اللبناني القائم على التعددية والتنوع الديني والثقافي. فهذه الدور التي تعايشت على مدى قرون وشكلت معا مشهدا حضاريا للبنان، يشكل استهدافها اعتداء على الهوية الروحية للبنانيين وعلى الارث الذي يميز بلدهم ويمنحه مكانته الثقافية والانسانية.

كما يكشف حجم الاضرار التي لحقت بها، من بعلبك الى الجنوب، ان الاعتداءات لم تستهدف الحجر فحسب، بل طالت رموز التاريخ المشترك والتعايش بين مختلف مكونات المجتمع اللبناني. فالكنائس والمساجد ليست مجرد اماكن للعبادة، بل شواهد حيّة على حضارات تعاقبت وعلى مجتمع حافظ على تنوعه رغم المحن المتتالية، وما اصابها من تدمير يهدد ارثا ثقافيا يتجاوز لبنان ليغدو جزءا من التراث العالمي.

امتدت رقعة العدوان الاسرائيلي لتشمل ايضا الاسواق التاريخية التي شكلت لعقود طويلة القلب الاقتصادي والاجتماعي للبلدات الجنوبية، مخلفة خسائر كبيرة في النسيج العمراني والثقافي الذي يوثق تاريخها ومسيرتها ويجسد هويتها الحضارية، ففي النبطية تعرض السوق الشعبي العتيق، بما يضمه من سوق التوابل والسوق التحتاني لاضرار جسيمة. فهذا السوق امتلك تاريخا حافلا بالصمود في وجه كل التحديات، وصمد في وجه اعتداءات اسرائيلية متكررة، منذ اجتياح عام 1978، مرورا باجتياح عام 1982، وعدوان تموز 2006، وكان ينهض في كل مرة، محافظا على جزء كبير من هويته الثقافية وطابعه المعماري الذي ميزه عبر العقود.

الا ان الغارات الاسرائيلية في الحرب الاخيرة كانت الاشد قسوة، اذ سوت اجزاء واسعة من السوق بالارض لتجعل استعادة ملامحه التاريخية مهمة شاقة ومعقدة، بحيث لم تقتصر الخسائر على مبانيه العريقة التي تعود الى العام 1910، بل امتدت الى جوهر هويته الثقافية، بما كان يمثله على مدى عقود من لقاءات وانشطة الاجتماعية عكست نبض ابناء جبل عامل وحيويته، ليغدو معلما تاريخيا وجزءا اصيلا من الذاكرة الجماعية

81 عاماً
تصميم. ابتكار. مثابرة

تتجاوز اهميته حدود نشاطه التجاري. وتشير التقديرات الاولية الى ان القصف طال نحو 120 مبنى تراثيا موزعة على احيائها القديمة (البياض، الراهبات، الميدان والمسلخ)، الى جانب بيوت حاروف الحجرية التي يزيد عمر بعضها على قرن من الزمن.

كما امتد القصف ليصيب شريان المدينة الاجتماعي، فقد دمر جيش الاحتلال حوالى 250 مؤسسة تجارية بالكامل وألحق اضرارا جزئية باكثر من الف مؤسسة اخرى، فضلا عن تدمير اكثر من 700 وحدة سكنية بالكامل وتضرر اكثر من 3 الاف وحدة أخرى. ولم تتوقف معاناة النبطية عند هذا الحد، اذ عاشت بعد اتفاق الاطار على ايقاع التفجيرات في كفرتبنيت، وتفجير مرتفعات الشقيف التي تسببت بهزة ارضية، والقصف المدفعي على تلة علي الطاهر، الامر الذي حال دون عودة اكثر من ثلثي ابنائها.

كذلك تضاعف تفجير المباني في مدينة بنت جبيل بعد اعلان وقف النار الهش، وواصلت اسرائيل تنفيذ ما تصفه البلدية بمخطط "الابادة العمرانية" لمنازلها واحيائها واسواقها، مستخدمة اكثر من 20 حفارة ثقيلة في عملية تجريف غير مسبوقة لمحو معالمها، مؤكدة ان ما جرى يعكس سياسة تستهدف اقتلاع الاهالي من جذورهم، وطمس هوية مدينتهم العمرانية ومعالمها، والقضاء على ذاكرتها الاقتصادية والاجتماعية التي تشكلت عبر عقود طويلة، في محاولة لافراغ المكان من مقوماته التاريخية والانسانية.

تظهر الخرائط الجوية، ان النسف الممنهج طال نحو 3200 مبنى سكنيا في وسط بنت جبيل، حيث ينتشر ايضا السوق التاريخي الذي دمر معظم مؤسساته التجارية، اضافة الى مسبحها الاولمبي، ملعبها الشهير، مدارسها ومعاهدها ومعصرتها، مركز "اوجيرو"، كما تضرر سراياها ومستشفاها الحكومي، فضلا عن مستشفى صلاح غندور.

لم يكن ما شهدته بنت جبيل حالة معزولة، بل امتد المشهد ذاته الى عشرات قراها. ودان اتحاد بلدياتها تلك الاعتداءات الاسرائيلية، مشيرا الى ان احدث فصولها تمثل في عمليات حرق وتفجير منازل بلدات القضاء.

كما ينسحب المشهد على مدينة الخيام، حيث دمرت بنيتها التحتية، وجرفت طرقاتها وشبكات مياهها وكهربائها، ونسفت معاهدها التربوية وقصرها البلدي مع منشآته، في مشهد يكشف ان الاستهداف تجاوز الابنية الى البنية الاجتماعية والاقتصادية، بما جعل اعادة الحياة الى هذه المناطق تحديا طويل الامد.

استهداف الكنائس والمساجد والمقدسات محاولة لطمس الحضارات

لم يكن القطاع التربوي في منأى عن الاعتداءات الاسرائيلية، بل كان في صدارة الاهداف، لتقويض مقومات صمود ابناء الجنوب ومستقبل اجيالهم، وجعل عودتهم الى قراهم المحتلة شبه مستحيلة في الوقت الراهن، واكثر تعقيدا على المدى المنظور، نظرا لارتباط المدارس باستقرار العائلات في بلداتها، اذ تضررت 352 مؤسسة تعليمية رسمية وخاصة، و35 مؤسسة مهنية وتقنية، ما مجموعه 387 مدرسة. وقد تركز الدمار الكامل والاشد على المدارس الرسمية، حيث دمرت 8 مدارس في قضاء بنت جبيل، و7 في مرجعيون، و4 في صور، ومدرسة واحدة في النبطية، بحيث كانت هذه الاقضية الاكثر تضررا على مستوى البنية التربوية، فيما توزعت الاضرار على المدارس الاخرى بدرجات متفاوتة تستوجب التأهيل والصيانة قبل بدء الدراسة.

وفي الوقت الذي فقد فيه كثيرون منازلهم ومدارسهم، خسر آخرون ارزاقهم وذكرياتهم التي نسجتها سنوات طويلة من العيش في تلك الارض، حيث يروي كل بيت مهدم حكاية عائلة، وتختصر كل شجرة اقتلعت عمرا من التعب والانتماء، فيما وقف الاهالي الذين تمكنوا من الوصول الى قراهم امام ركام بيوتهم، يبحثون عن صورة أو وثيقة أو قطعة اثاث نجت من الدمار، لانتشال ما تبقى من ذاكرتهم.

وكشفت صور الاقمار الاصطناعية عن ضخامة عمليات التجريف التي غيرت معالم العديد من البلدات وجعلتها مناطق غير قابلة للحياة، لا سيما بلدة مارون الراس التي حوّلها جيش الاحتلال الى قاعدة عسكرية مجهزة بأبراج مراقبة ومنظومات رصد وبطاريات دفاع جوي، لتفقد البلدة مع بليدا ومروحين ومحيبيب والعديسة وكفركلا وحولا، معظم نسيجها العمراني وملامحها التاريخية والجمالية التي اشتهرت بها.

وتمدد المشهد بدرجات متفاوتة الى عشرات القرى التاريخية، بدءا من الساحل عند الناقورة، مرورا بالضهيرة وعلما الشعب وياارين ومروحين، الى رامية وعيتا الشعب في القطاع الغربي من الحدود، ومن جنوب رميش وعين ابل وبنت جبيل، وصولا الى عيترون وبليدا وميس الجبل وحولا ◄

والعديسة في القطاع الاوسط، وانتهاء بالخيام وكفركلا وسهل الوزاني والحجر والمنحدرات الغربية لجبل الشيخ في القطاع الشرقي، في مشهد عكس اتساع رقعة الدمار وتنوع اشكاله.

تعزز تصريحات مسؤولين اسرائيليين ما وثقته الوقائع الميدانية في شأن اتباع سياسة تدمير ممنهجة للقرى الجنوبية. فقد اقر وزير الدفاع الاسرائيلي كاتس بأن الجيش دمر البنى التحتية والمنازل في 24 قرية حدودية، مشيرا الى ان هذه البلدات سويت بالارض بعد استخدام الجرافات والمتفجرات، وان عمليات الهدم طالت ما بين 15 ألف منزل و20 الفا، فيما دمر نحو 90 بالمئة من الابنية في القرى المستهدفة، وفق تقديره، بحيث اصبحت المنطقة الحدودية شبه خالية من سكانها المدنيين، ونفذ فيها، ما وصفه بـ "نموذج رفح".

جاءت هذه التصريحات في وقت تواصل فيه اسرائيل الخروقات، رغم توقيع لبنان واسرائيل "اتفاق اطار" برعاية اميركية في 26 حزيران 2026،

> **اسواق النبطية وبنت جبيل بلا أثر وذاكرتها في مهب الخطر**

نص على وقف الاعمال القتالية ومعالجة الاسباب الجذرية للنزاع، في مشهد يؤكد اتساع الفجوة بين الالتزامات المعلنة والممارسات على الارض.

لم يكتف الاحتلال الاسرائيلي في عدوانه عام 2026 بتكرار سيناريو الاجتياحات السابقة، بل أنشأ ما بات يعرف بمنطقة "الخط الاصفر" التي ضمت 53 قرية وبلدة افرغت من سكانها، وطوق قرى في قضاء حاصبيا ومنطقة العرقوب. واحكم سيطرته عليها بالنار، في سابقة تختلف بأسلوبها عن الاجتياحات السابقة لكنها لا تقل آثارا عنها، وتكاد المساحة التي شملها "الخط الاصفر" تتطابق مع الرقعة التي احتلتها اسرائيل خلال اجتياحها الاول عام 1978، مع فارق في عدد البلدات، ففي حين ضم "الشريط المحتل" عام 1978 نحو 59 قرية، ارتفع العدد الى 71 قبيل الانسحاب عام 1985. واقتصر "الخط الاصفر" اليوم على 53 قرية خالية من سكانها، خلافا لما كان عليه الحال بين عامي 1978 و2000، حين بقيت البلدات مأهولة نسبيا ولم يغادرها اهلها طيلة فترة الاحتلال.

من ابرز مفارقات الاحتلال في نسخته الثالثة عام 2026، انه يختلف جذريا عن النموذج الذي ساد قبل التحرير عام 2000، فبدلا من الاعتماد على ما كان يعرف بـ "جيش لبنان الجنوبي"، بات الجيش الاسرائيلي يتولى بنفسه تنفيذ المهام الامنية والعسكرية، في وقت حوّل فيه المواقع التي انشأها سابقا، ومنها معتقل الخيام، الى قواعد عسكرية ونقاط ارتكاز لدباباته.

لم يقتصر استهداف هذه القرى التاريخية الواقعة جنوب الليطاني على البعد العسكري، ولم يخلف خسائر معمارية فحسب، بل اصاب السجل الحي لتاريخ الجنوب في الصميم، تاركا اثارا طويلة الامد على ارثه الحضاري والثقافي والاقتصادي، لتشمل الاعتداءات ايضا التراث البيئي والطبيعي الذي يميز الجنوب اللبناني. فاقتلعت اشجار الزيتون المعمرة والخروب المنتشرة في قرى اقضية صور وبنت جبيل والنبطية، واحرقت بساتين التين والعنب واحراج البلوط والسنديان، لتغيير معالم الطبيعة وتشوّه ملامح البيئة التي ارتبط بها الانسان الجنوبي عبر الاجيال، بما يهدد صلته بأرضه وذاكرته.

هذه الحرب التي تجددت في 2 آذار الماضي واستهدفت مقومات الحياة، خلفت حصيلة انسانية ثقيلة غير مسبوقة. فقد اسفرت بحسب احصاءات وزارة الصحة اللبنانية عن استشهاد اكثر من 4300 شخص، واصابة ما يزيد عن 12200 آخرين، فيما اضطر اكثر من مليون شخص الى النزوح من منازلهم، في واحدة من اكبر موجات التهجير الداخلي التي شهدها لبنان في العقود الاخيرة، في مشهد عكس حجم المأساة التي اصابت الانسان والمكان.

جدول بالمدارس الرسمية والخاصة ومؤسسات القطاع المهني والتقني المدمرة والمتضررة في جنوب لبنان بحسب احصاءات وزارة التربية

عدد المدارس الرسمية	مدمرة كليا	اضرار جسيمة	اضرار متوسطة	اضرار طفيفة
239	20	27	63	129
عدد المدارس الخاصة				
113	6	26	39	42
عدد المؤسسات المهنية والتقنية				
35	4	31 اضرار متفاوتة		

جامعة البلمند
UNIVERSITY OF BALAMAND

تقدم جامعة البلمند عدد كبير من
الإختصاصات موزّعة على الكليات التالية

- الأكاديمية اللبنانية للفنون الجميلة
- معهد القديس يوحنا الدمشقي اللاهوتي
- كلية الآداب والعلوم
- كلية إدارة الأعمال
- كلية الهندسة
- كلية عصام فارس للتكنولوجيا
- كلية الصحة العامة وعلومها
- كلية الطب والعلوم الطبية
- كلية الاختصاصات الطبية

67 إختصاص | 58 شهادة بكالوريوس | 57 شهادة ماجستير | 29 شهادة تخصّص طبي

الكورة +961 6 930 250
الدكوانة +961 1 495 833
بينو، عكار +961 6 840 140
سوق الغرب، عاليه +961 5 272 078

Balamand.edu.lb
University of Balamand - UOB
Universityofbalamand
Uni_Of_Balamand

مقابلة

أكرم حمدان
akh_shebaa@hotmail.com

دوافع وحيثيّات العفو العام قانونيًّا ووطنيًّا لحّود: غايته الأساسيّة ترسيخ الإستقرار في الدولة

تعتبر المبادىء العامة للدستور واحترامها، وحفظ الحقوق الشخصية والمدنية التي نص عليها الدستور، وحماية حقوق الافراد وممتلكاتهم واموالهم، الى جانب التماهي مع الاتفاقات والمعاهدات والشرائع الدولية التي وافق عليها لبنان، من ابرز القواعد القانونية التي يجب ان يحترمها أي قانون عفو عام

تتمحور ابرز الاسباب التي تدفع السلطات الى تشريع عفو عام، على المصالحة الوطنية والاستقرار السياسي وتحقيق السلام الاجتماعي وحماية السلم الاهلي وتخفيف الازدحام في السجون.
"الامن العام" التقت عضو مكتب الادعاء في نقابة المحامين المحامي يوسف لحود.

■ هل يمكن التعريف من الناحية القانونية بين العفو العام والعفو الخاص والفرق بينهما؟

□ العفو العام هو قانون يصدر عن المجلس النيابي المختص باصدار القوانين حسب المادة 18 من الدستور والمادة 150 عقوبات، اما العفو الخاص فيصدر بمرسوم عن رئيس الجمهورية حسب البند 9 من المادة 53 من الدستور والمادة 52 عقوبات. الفرق بين الامرين، أن العفو العام الذي يصدر بقانون يمكنه تعديل العقوبات أو الاوصاف الجرمية التي تتضمنها القوانين العادية ومنها قانون العقوبات، بينما العفو الخاص الذي يصدر بمرسوم جمهوري فلا يمكنه تعديل اي مواد قانونية، بل يعفي فقط المحكوم من انفاذ العقوبة المتبقية لأسباب يقدرها رئيس الجمهورية (صحية او سواها من الاسباب الجدية). كما يمكنه اعفاء المحكوم بالاعدام من هذه العقوبة واحلال المؤبد مكانها. اما اليوم، وبعد إقرار الغاء عقوبة الاعدام فلم يعد لهذه الصلاحية من موضوع. كما ان غاية العفو الخاص تبقى فردية ويجب ان تكون معللة لتبرير منح العفو الخاص، اما العفو العام فغايته الاساسية ترسيخ الاستقرار في الدولة بعد احداث مهمة مرت بها، أو ظروف قاهرة فرضت على المجتمع بما يفرض اصدار قانون بالعفو العام لاعادة اللحمة الى المجتمع وطي صفحة استثنائية.

■ ما هي الحيثيات والدوافع التي تدفع المشرع الى إقرار عفو عام، وما مدى تاثير ذلك على انتظام عمل المؤسسات وتحديدا السلطة القضائية؟

□ ان الغاية الاساسية والجوهرية التي تدفع المشرع لاصدار قانون عفو عام تندرج في اسباب مهمة منها:
أ- المصالحة الوطنية، اي انهاء النزاعات الداخلية وطي صفحة الماضي بين الاطراف المتنازعة، وهذا كان الدافع الاساسي لاصدار قانون العفو العام سنة 1991 تحت الرقم 1991/84، وذلك بعد اعتبار ان الحرب التي عمت لبنان قد انقضت سنة 1990.
ب- الاستقرار السياسي، اي دمج المعارضين أو المتحاربين في الحياة المدنية والسياسية، وقد صدر سنة 2005 قانون عفو عام لتجاوز احداث الضنية ومجدل عنجر تحت رقم 2005/687.
ج- تخفيف الازدحام في السجون، وسبق ان صدر قانون للعفو العام تناول جرائم المخدرات سنة 1997 تحت رقم 1997/661.
د- تحقيق السلام الاجتماعي، اي تخفيف الاحتقان والتوتر بين السلطة والمجتمع، أو بين الفئات المختلفة في المجتمع.
هـ- اعادة الافرقاء المتنازعين الى كنف الدولة وعدم استثناء اي فريق او قيادة اي فريق، وهذا ما حصل في قانون العفو العام الجزئي سنة 2005 تحت رقم 2005/677، ليشمل الدكتور سمير جعجع تحديدا.
و- منح فرصة ثانية للمرتكبين الذين بلغت اعدادهم نسبة كبيرة مقارنة مع عدد السكان.
ز- حماية السلم الاهلي.
عندما تصبح اعداد الملاحقين بمئات الالاف وكذلك اعداد الموقوفين والمحكومين كبيرة، يشكل ذلك ارهاقا للسلطة القضائية المحدودة العدد والامكانيات اللوجستية والعملانية، وينعكس على فعالية اعمالها وسرعتها في فصل الدعاوى. من الاهداف ايضا: الاهداف الاقتصادية، اي تخفيف عبء النفقات على الدولة، اعادة الموقوفين والفارين الى العمل والانتاج بعدما اصبحوا عبئا وعالة على الدولة والمجتمع. وهذا يقتضي سياسة واعية وحكيمة وحلولا عملية لاعادة دمجهم في المجتمع وتأهيلهم. ان السلطة القضائية، وبعد إقرار قانون العفو، عليها ان تنكب على معالجة القضايا العالقة والملفات التي لم يختتمها قانون العفو العام بسرعة قصوى ولا تستكين او تتماهل في ضوء ضمور عدد الدعاوى (اي المباشرة بفصل الدعاوى بالسرعة الممكنة)، لأن ذلك سوف يجعل نتائج العفو العام ملموسة وثابتة على المدى الطويل واقله المتوسط. كما يخشى العودة الى الواقع الحالي المزري وتصبح قوانين العفو العام هي العلاج الوحيد لهذه الناحية، رغم ان ثمة محاذير لقوانين العفو العام اذا اصبحت عادة متكررة كل بضع سنوات، بما سوف يقوض ويهدم هيبة الدولة ويضعف قوة القانون في ردع الجرائم. ان قانون العفو العام يجب ان يكون حافزا للاجهزة الامنية التي ارتاحت تماما بفعل انقضاء مذكرات البحث والتوقيف الغيابي، وذلك للتفرغ لمكافحة الجريمة وحماية الناس بدلا من الغرق في ملاحقة المطلوبين باعدادهم الهائلة. على الدولة اللبنانية بكل سلطاتها واجهزتها ان تضع خطة مدروسة لاستيعاب المستفيدين من قانون العفو العام وتأمين التاهيل والرعاية لهم، اضافة الى توفير سوق العمل. كذلك تضمين قانون العفو العام محفزات وروادع، مثل الاولوية والافضلية للمستفيدين من المحكومين والموقوفين (طالما توافرت لديهم المواصفات المطلوبة)، في الوظيفة العامة او في المؤسسات والشركات الخاصة. اما الرادع فيكون بتشديد العقوبات ومنع اطلاق السراح السريع بالنسبة للذين يعودون الى ارتكاب الافعال الجرمية مجددا.

■ ما هي العناصر القانونية التي يجب ان تتوافر في اي قانون عفو عام والخطوط التي لا يجوز تجاوزها؟

□ اهم مواصفات قانون العفو العام انه يجب ان يعتمد المساواة وعدم الانتقائية، وان يكون شموليا يتناول وضعية عامة، ولا يستبطن افرادا بعينهم، ومن العناصر القانونية البديهية التالي:

عضو مكتب الادعاء في نقابة المحامين المحامي يوسف لحود.

> **هناك عفو عام كل اقل من 8 سنوات وهذه نسبة خطيرة وتتجاوز المعقول**

ان يصدر عن المجلس النيابي اصولا.
الا يخالف مبادىء الدستور العامة (مثل المساواة امام القانون والعدالة الاجتماعية).
ان يأتي واضحا لناحية التحديد الزمني الذي تشمله مفاعيل قانون العفو العام.
ان يأتي واضحا ودقيقا في تحديد الجرائم المشمولة والمستثناة.
تحديد الشروط والمواصفات للمستفيدين من مفاعيله بصورة واضحة.
وما لا يجوز تجاوزه:
حفظ الحقوق الشخصية والمدنية الذي لا يجوز للمجلس النيابي الاطاحة بها طالما ان الدستور نص على حماية حقوق الافراد وممتلكاتهم واموالهم.
الا يتناقض مع الاتفاقات والمعاهدات والشرائع الدولية التي وافق عليها لبنان والتي هي في مصاف اعلى من القانون العادي. اذ ان قانون العفو العام هو من القوانين العادية، كما انه يمكن ايراد شروط او استثناءات على مفاعيل قانون العفو العام، من مثل استثناء جريمة الخيانة العظمى، اذ ان فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية اقرت قانون عفو عام، لكنها استثنت الماريشال بيتان (لأنه ارتكب الخيانة العظمى)، الا ان الجنرال ديغول اعفاه من عقوبة الاعدام وجعل حكمه مؤبدا. كذلك يمكن استثناء (بل يجب ذلك)، الصفح عن سرقة او اختلاس الاموال العمومية (ملك لكل المواطنين) او الاملاك العامة (البحرية والنهرية والبرية). إضافة الى امكانية اشتراط الحصول على اسقاط حق شخصي في الدعاوى التي يوجد فيها مدعون أو تسديد حقوق الادعاء الشخصي حسب ما تقرره المحاكم، وذلك للاستفادة من قانون العفو العام من قبل الفار أو الموقوف أو المحكوم.

■ الى اي مدى يؤثر التداخل غير القانوني في مسار انجاز اي قانون بما في ذلك العفو العام؟

□ المقصود بالتداخل غير القانوني في قوانين العفو، هو تداخل المصالح ومن الطبيعي انه طالما ان الذين سيقرون قانون العفو العام هم من السياسيين، فهناك خوف من التداخل السياسي مع الاهداف الوطنية والقانونية والمصلحة العامة العليا. فثمة خلفيات انتخابية او فئوية في طرح بعض المطالب التي تعرض على الهيئة المشرعة لتضمينها في قانون العفو العام، وانه يكفي وضوح حصر مطالب فئة معينة من الموقوفين او المحكومين أو الفارين بفئة معينة من النواب، ليتأكد ان الأمر قد يسيس بغض النظر عن احقية المطالب لهم بهذه الحقوق من عدم ذلك. وهذا يفقد قانون العفو العام صفة الشمولية الوطنية، اذ يجدر بجميع النواب ان يطالبوا بما يرونه محقا ومفيدا للمصلحة الوطنية العليا، ايا يكن المستفيدون من ◄

◄ هذه المطالبات وليس ربطها لصالح فئة معينة. كما يشدد التصاق المجموعات المجتمعية كل منها بمجموعة نيابية مشابهة (مستقبلا)، بعدما ايقنت ان حقوقها ومطالبها لا تأتي من مصدر وطني جامع وشامل، بل من مصدر فئوي مشابه يقاتل لأجلها، وهذا ما يفتت هيبة الدولة ويحل الوثاق الذي يفترض انه الوثاق الوحيد الذي يربط بين المواطنين والسلطة ويجعل الناس لا ينقادون الى الدولة بل الى مراجعهم الطائفية والسياسية. نرى انه لا يمكن في المدى المنظور، وحسب الثقافة السياسية والوعي لدى المواطنين والمسؤولين على حد سواء، تجاوز التجمعات الطائفية في المجلس النيابي لاقرار أي قانون، ايا تكن وجهته. المهم الحفاظ على هيبة الدولة ومؤسساتها، لا سيما هيبة السلطة القضائية وهيبة المؤسسات الأمنية، وعدم ترسيخ في نفوس المستفيدين من قانون العفو العام.

■ هل يمكن الحديث عن تجارب سابقة في هذا المجال وكيفية الاستفادة منها؟

□ منذ العام 1991 وحتى اليوم صدرت 4 قوانين للعفو العام، أي بمعدل قانون عفو عام كل اقل من 8 سنوات، وهذه نسبة خطيرة وتتجاوز المعقول بما يعني ان الضوابط للمستفيدين من قوانين العفو كانت ركيكة أو هامشية، مما شجع تكرار الجرائم أو أن الدولة لا تزال غير متمكنة ولم تستعد كامل هيبتها. في كلا الحالين، هذا الامر لا يشكل أرضية صلبة لاقرار قانون عفو عام، ويبدو أن الدولة لم تستفد من الثغر العديدة التي شابت قوانين العفو العام السابقة، لا سيما مسألة التأهيل والتحفيز والمراقبة، اذ ان قانون العفو العام يستنبط نوعين من المفاعيل:

ا- مفاعيل فورية لمجرد نشره تتعلق بالاحكام والتوقيف والملاحقة.

ب- مفاعيل ذات مدى بعيد تتعلق بالاندماج في المجتمع والعودة الى الانتاج والايجابية في التعاطي مع بقية افراد المجتمع، اضافة للتعاطي مع مؤسسات الدولة.

كما ارى ان المشترع غالبا ما يسارع الى إقرار المفاعيل الفورية ويغفل المفاعيل البعيدة الاجل، وهو ما يؤكد أن الغاية السياسية الآنية تتفوق على الغاية الوطنية المستدامة، وأن تنفيس أي احتقان في السجون والمجتمع والعلاقات مع بقية الدول، لن يدوم طويلا اذا لم تتم مقاربة المفاعيل العميقة لقانون العفو بصورة علمية موضوعية حازمة، بما يتعلق بالمراقبة والشروط والاندماج والافضلية في الحوافز.

> **قانون العفو الحالي لن يؤسس لاستقرار مجتمعي**

■ كلمة اخيرة من متخصص وخبير في القانون الجزائي؟

□ حسب ما هو واضح للمتبصر والمدقق، أن قانون العفو الحالي لن يختم مرحلة ويؤسس لاستقرار مجتمعي على الصعد كافة، ويكون طويل الامد، فثمة اشكاليات لا تزال قائمة وسوف تطرح بقوة في امد قريب:

أ- إشكالية اللبنانيين الموجودين في اسرائيل وهؤلاء ينقسمون الى 4 فئات: الذين غادروا ممن كانوا يعملون مع المحتل، الذين غادروا قسرا، الذين غادروا وكانوا قاصرين، اي لم تكن اهليتهم وارادتهم وبالتالي مسؤوليتهم قد اكتملت، والذين ولدوا في اسرائيل. رغم صدور القانون 2011/194، فان ثمة مفاصل يجب ان يشملها قانون العفو بما لم يشمله القانون المذكور، منها آلية التنفيذ (مراسيم تطبيقية)، وهذا يقتضي بحثا موسعا.

ب- إشكالية المقاومين الذين وبموجب قرارات مجلس الوزراء قد اصبحوا مخالفين لمواد قانونية عقابية رغم استمرار الاحتلال ووجوب مقاومته، اضافة لمعضلة ايجاد حل لجميع هؤلاء بموجب قانون عفو شامل.

ج- اشكالية استمرار الاحتلال الاسرائيلي بما يفرض واقعا استثنائيا في المناطق المحتلة والمتاخمة، وهو ما يجدر ان يؤخذ في الاعتبار بشأن كل مواطن أو مقاوم يقوم بأي فعل في ظل هذا الوضع، وذلك الى حين انقضاء الاحتلال عن آخر حدود لبنان الدولية واستتباب وضع الدولة في المناطق التي انحسرت عنها واستعادة كامل هيبتها.

تقرير

خليل حرب
khalilharb66@gmail.com

"إتفاقيّة مكّة": "ناتو إسلامي" أمام نيران الإقليم المشتعلة

"اتفاقية مكة للدفاع المشترك"، المعلنة في 7 آب 2026، تحمل الكثير من الدلالات والمعاني في لحظة اقليمية ودولية محفوفة بالمخاطر والتحولات. من بين مفارقاتها، انها على قدر ما تثيره من آمال وتوقعات، فانها تطرح ايضا تساؤلات عما اذا كانت السعودية وتركيا وباكستان، ستنجح فعلا في احتواء النيران أو ضبطها

ليس "تحالفا" عاديا هذا الذي اعلنه قادة السعودية وتركيا وباكستان، خصوصا انه ينص، بحسب ما نشرته وكالة الانباء السعودية، على اعتبار أي هجوم مسلح على احدى الدول الثلاث، هجوما على جميعها.

لهذا، سرعان ما اثيرت التساؤلات عن الاهداف التي يتوخاها موقعو "اتفاقية مكة"، ولي العهد السعودي الامير محمد بن سلمان، رئيس الوزراء الباكستاني شهباز شريف، والرئيس التركي رجب طيب اردوغان.

في التوقيت، في الشكل، في طبيعة الدول الثلاث، في التصريحات المتفرقة التي خرجت هنا وهناك، في الاهداف المعلنة رسميا على الاقل. في التوجسات الإسرائيلية، في الترقب الإيراني، في حقيقة الموقف الأميركي، كل ذلك يعزز التساؤلات ولا يشفي غليل القراءات السياسية والمحللين والخبراء بالكامل.

مع ذلك، في الامكان الاستناد الى المشهد الاقليمي والدولي القائم حاليا، في محاولة فهم ما جرى في "اتفاقية مكة" التي جاءت بعد صلاة الجمعة في الحرم المكي الشريف، مع الاستناد ايضا الى ما اعلنه المسؤولون انفسهم عن تطلعاتهم ورؤاهم لمستقبل هذه العلاقة العسكرية الطابع، وما اذا كان فعليا "نواة ناتو جديد"، أو تحديدا "نواة ناتو اسلامي"؟

كما يجب الانتباه الى ان تعبير "الردع الجماعي" تردد على السنة العديد من المسؤولين والخبراء، طبعا الى جانب عبارات مثل مواجهة اي عمل عدواني ضد احدى دولهم، تعزيز السلام والامن والاستقرار في المنطقة وخارجها، وتطوير جوانب التعاون الدفاعي بين الرياض واسلام اباد وانقرة.

كان من الممكن ربما، ان تمر هذه العبارات مرور الكرام، لو ان المنطقة تعيش وضعا طبيعيا، لكنها ليست كذلك. صحيح انها لم تكن في حالة "طبيعية" قبل 7 تشرين الاول 2023، لكن ما جرى منذ ذلك الوقت، ادخل تبدلات وتغييرات كبرى في اوضاع المنطقة وفي اسس استقرارها: في "الابادة" التي جرت في غزة، في حربي تدمير لبنان، في سقوط النظام السوري، في قصف اسرائيل للعاصمة القطرية الدوحة، في شن ادارتي دونالد ترامب وبنيامين نتنياهو حربين على ايران (حزيران 2025، ثم الحرب الجارية الآن بأشكال متعددة) واغتيال المرشد الايراني السيد علي خامنئي، وفشل نظرية "اسقاط النظام" حتى الان، وانفراط مشهد الاستقرار الخليجي وتعرضها لضربات وهجمات ايرانية، وانفجار ازمة مضيق هرمز، احد ابرز ممرات الطاقة العالمية.

في ظل الهواجس التي اثارتها الاتفاقية حول ما اذا كانت تمثل انتقالات اقليمية نحو مرحلة ثانية من الصراعات او الحروب، خرج اكثر من مسؤول للتأكيد على الطبيعة "الدفاعية" للاتفاقية، وان النقاش والمحادثات حولها تجري منذ اكثر من عامين، أي بمعنى انها ليست مرتبطة بتدهور العلاقات بين ضفتي الخليج، ما بين ايران من جهة، وبين دول مجلس التعاون الخليجي من الجهة الاخرى، وهو تدهور تجلى بوضوح منذ 28 شباط الماضي، مع بدء العدوان الأميركي - الاسرائيلي الثاني على طهران.

الا انه لا يمكن تخطي الكثير من الدلالات والمؤشرات. فالبلدان الثلاثة ليس لها حدود جغرافية مشتركة، وكل بلد له محيطه الجغرافي المختلف والمتنوع. لهذا، فان لكل بلد ازماته ومشكلاته الاقليمية الخاصة به، لكنها ايضا تتداخل في ما بينها حول ملفات اقليمية اساسية، سواء في ما يتعلق باسرائيل

81 عاماً
تصميم. إنجاز. مثابرة

أو ايران أو حرية الملاحة. كما ان كل بلد له ثقله السياسي أو الاقتصادي أو العسكري الخاص به. لكن الدول الثلاث ايضا، تعتبر من بين الاكثر نفوذا على الساحة الاسلامية. من المهم ايضا الاشارة الى أن الدول الثلاث تمتلك علاقات قوية مع الولايات المتحدة، حتى وان شابها في بعض الاحيان القليل من التوتر، علما ان اسلام اباد تلعب دورا مركزيا في جهود الوساطة لوقف الحرب الايرانية.

لهذا، يكتسب التلاقي الثلاثي العسكري - الامني هذا، اهمية اضافية في ظل لحظة انعدام اليقين الاقليمي القائم حاليا، خصوصا ان احدى دول هذا "التحالف"، هي دولة نووية، أي باكستان، لكن من دون ان يعني ذلك ان "السلاح النووي" خيار مطروح في سياسة هذا التحالف الاقليمي الناشئ.

لعل ابرز ما تقوله "اتفاقية مكة" انها قد تشكل بديلا مطمئنا، وتحديدا للسعودية وتركيا. فالرياض استشعرت بوضوح كيف ان "المظلة" العسكرية الامنية الاميركية لم توفر الحماية المأمولة للمملكة - وللخليج عموما - لا عندما سمحت لاسرائيل بقصف قطر في ايلول 2025، ولا عندما حمي وطيس المعركة الإيرانية - الاميركية، فهطلت صواريخ ومسيرات مفخخة على السعودية وعلى الدول الخليجية الاخرى، بينما كشف العديد من الخبراء والمسؤولين، ان القوات الاميركية كانت نقلت الكثير من اصولها العسكرية الدفاعية من الدول الخليجية الى اسرائيل لتعزيز حمايتها على حساب "الحلفاء العرب".

مع اتضاح فكرة أن أمن اسرائيل فوق أمن الجميع في المنطقة بحسب منطق اميركا وسياساتها، لهذا يقول محللون ان الرياض ربما تعتبر أن من حقها الطبيعي اللجوء الى خيار البحث عن تحالفات جديدة، سواء لتكون بديلة عما يربطها بدول اخرى، أو كاطار تعاون إضافي يعزز مكانتها وحمايتها، في ظل العواصف التي تضرب المنطقة برمتها.

ومما يزيد الطين بلة، أن جماعة انصار الله اليمنية، اعلنت في 20 تموز الماضي فرض حصار بحري وحظر على الملاحة البحرية السعودية في البحر الاحمر، وحاولت تعطيل الصادرات السعودية عبر ميناء ينبع، ردا على ما تقول الجماعة انه حصار سعودي قائم على اليمن، وتحديدا ضد مطار صنعاء.

لهذا، ليس من الممكن فصل قرار السعودية بالذهاب الى "اتفاقية مكة" عن قرارها قبل ذلك بأيام وتحديدا في 30 تموز، الاعلان عن تحالف بحري دفاعي متعدد الجنسيات، وبقيادتها، لحماية الممرات البحرية والتصدي للتهديدات البحرية، بمشاركة 14 دولة على الاقل.

في امكان "اتفاق مكة" ان يحقق الكثير للدول الثلاث رغم انه لم تتم مأسسته فعليا حتى الآن. ففي مقدور تركيا وباكستان ان تؤمنان خبراتهما في الصناعات العسكرية، في وقت تتوافر للمملكة رؤوس الاموال لتحقيق رؤيتها بتوطين الصناعات العسكرية في السعودية. كما تعتبر تركيا اكبر قوة قتالية في حلف الناتو الغربي، بعد الولايات المتحدة، بينما تتمتع باكستان بخبرات عسكرية كبيرة بالنظر الى تاريخ صراعاتها الطويلة مع جارتها الهند. فهناك بالفعل اتفاق تعاون عسكري بين اسلام اباد والرياض، نشرت بموجبه باكستان آلاف الجنود وطائرات مقاتلة وطائرات مسيّرة على اراضي المملكة، في حين تقوم السعودية في المقابل، بضخ اموال في ميزانية باكستان المتزعزعة.

بمعنى آخر، فإن "اتفاقية مكة"، تعكس قناعة متزايدة بأن الشرق الاوسط لم يعد - او ربما لا يجب ان يكون - تحت حصرية اميركية امنيا وعسكريا. فالبحث عن بدائل، أو تفاهمات، قد يكون ضروريا خصوصا أن وثيقة الامن القومي الاميركية التي اعلنتها ادارة ترامب، تتضمن توجها لتخفيف عبء المسؤوليات العسكرية عن كاهل واشنطن، ونقله الى الشركاء الاقليميين حول العالم، سواء كان ذلك في الشرق الاوسط، او آسيا أو اوروبا، على أن تركز الولايات المتحدة على فضائها الخاص الذي يركز على نصف الكرة الغربية.

لا يعني ذلك بالضرورة ان الدول الثلاث تتحرك بناء على فكرة ان الولايات المتحدة خرجت من المنطقة، لكنها لا تستبعد ايضا فكرة ان ترامب، بعدما واجه من معضلات وتحديات في "حربي ايران"، قد يكون اكثر ميلا للتسوية مع طهران، ومن المستحسن عندها ان تكون للرياض خيارات دفاعية بديلة أو موازية.

تظهر التصريحات التالية بعض اوجه "اتفاقية مكة". يقول وزير الخارجية التركية حقان فيدان مثلا ان الاتفاقية "تماثل فنيا المادة 5 من ميثاق حلف الناتو الخاصة بالدفاع الجماعي"، مشيرا الى انه ستكون هناك امانة عامة ولجنة وزارية على ◄

نظام عادل؟

قال نائب الرئيس التركي جودت يلماظ ان "اتفاقية مكة" لا تستهدف اي دولة، وهي تعمل على تعزيز مفهوم الامن الجماعي، والردع، والتعاون في مجال الصناعات الدفاعية، والاستقرار الاقليمي، مضيفا انه في ظل بيئة تشهد تراجعا في المؤسسات والقواعد العالمية، يبرز التعاون الاقليمي بقوة، وان الاتفاق يُشكل ارضية لنظام عالمي "اكثر عدلا في المستقبل".

BANKERS ASSURANCE SAL
A member of the Nasco Insurance Group

Riad El-Solh Square, Asseily bldg,
Beirut, Lebanon
T +961 1 962 700

www.bankers-assurance.com

BANKERS

◄ غرار حلف الناتو. لكن فيدان يلفت ايضا الى ان الاتفاقية لا تستهدف ايران ولم تحدد تهديدا مشتركا، وما من احد يمثل هدفا ما دام لا يهاجم الدول الاعضاء، ويشير ايضا الى ان مصر قد تنضم الى الاتفاقية بمجرد تسوية بعض المسائل الفنية.

تعكس الاتفاقية جانبا من رؤية تركيا للمنطقة حيث يقول فيدان انها تعتبر الخطوة الاكثر اهمية لانها ستجلب الاستقرار الدائم إلى هذه المنطقة التي ارتبط اسمها بعدم الاستقرار خلال الـ100 عام الماضية منذ انسحاب الدولة العثمانية منها. ومع ذلك، لفت الى ان السعودية وباكستان وتركيا ليست دولا توسعية، وان "رؤية رئيس جمهوريتنا اردوغان تتمثل في الا تقتصر على الدول الثلاث، بل ان نتوسع وان تضم اذا لزم الامر جميع الدول تحت سقفها".

لكن وزير الدفاع الباكستاني خواجة اصف اعتبر ان "الارهاب" يمثل تهديدا رئيسيا للدول الثلاث، وتابع قائلا ان "انشطة الحوثيين تشكل ايضا تهديدا للمملكة السعودية". من جهته، يقول وزير الدفاع السعودي الامير خالد بن سلمان ان الاتفاقية ترسخ "اطارا لشراكة دفاعية طويلة المدى، تعزز الردع والتنسيق والتكامل بين بلداننا الشقيقة، وتسهم في دعم امن واستقرار المنطقة والعالم". بينما يقول وزير الخارجية السعودي الامير فيصل بن فرحان ان الاتفاقية محطة مهمة في مسيرة التعاون الدفاعي وتوحيد الجهود في مواجهة التهديدات التي تمس أمن المنطقة.

لم يحدد الوزير السعودي اي تهديدات. لكن وكيل وزارة الخارجية السعودية للديبلوماسية العامة السفير رائد قرملي تحدث عن تكامل القدرات الدفاعية للدول الثلاث، لكنه لفت ايضا الى انها لا تمثل توجها نحو انشاء محور عسكري أو تكتل طائفي او مذهبي، كما انها لا ترتبط بمساع نووية أو بسباق للتسلح، وانما تستهدف بناء قدرات دفاعية ذاتية ومستدامة للدول المشاركة، وان الاتفاقية ليست على حساب علاقات المملكة الاستراتيجية والقوية خليجيا وعربيا ودوليا، وليست تهديدا لأمن أي دولة في المنطقة ولا تصعيدا في التوتر بين أي دولتين.

حتى الآن، لا تظهر اسرائيل "رسميا" الكثير من انطباعاتها عن "اتفاقية مكة"، لكن التقديرات في إسرائيل ان هذا التحالف ليس في وجهها، وانما في وجه ايران. لكن معارضين لنتنياهو وجهوا له انتقادات لأن المنطقة كانت حتى وقت قريب على وشك تشكيل تحالف يضم اسرائيل الى ما تسميه "دول الاعتدال" في المنطقة، فاذا بالامور تنتج تحالفا ثلاثيا اقليميا، اسرائيل ليست داخله، بل ربما يتعارض مع مصالحها.

في انتظار ما ستكشفه الايام، هناك اسئلة بلا اجوبة تتعلق بأن تقف "اتفاقية مكة" من هذه الجوانب: تركيا ترتبط بعلاقات مع اسرائيل، لكن التوتر بينهما قائم. الاسرائيليون تحدثوا علانية عن ضرورة مواجهة النفوذ التركي في المنطقة وسوريا. تركيا دخلت في نزاعات عسكرية عدة خلال السنوات الماضية. السعودية في حالة توتر خطير وان مضبوط، مع ايران الآن. السعودية ايضا في حالة حرب معلنة مع انصار الله الحوثيين حاليا. باكستان في حالة عداء طويل مع الهند، وخاضت معها حربا قصيرة مؤخرا. الهند في تحالف قوي مع اسرائيل التي تعاديها باكستان. كذلك هناك توتر قائم حاليا بين الرياض وبغداد بعد الغارات السعودية على العراق. والاهم، أن حرب ترامب - نتنياهو ضد ايران لم تنته حتى الان... فإلى أين يمكن ان يذهب التحالف الثلاثي الجديد؟

عن تركيا

يقول الدكتور عمر الرداد، الخبير العسكري والاستراتيجي والمحلل السياسي، لقناة "فرانس24"، ان السعودية هي المستفيد الاول من هذا التحالف. لكنه يقول ايضا ان تركيا تسعى لتركيز نفسها كقوة إقليمية خصوصا في ظل الخسارات التي تتكبدها ايران وحلفاؤها. كما تسعى الى المشاركة في حلف اقليمي يكون بعيدا من الضغوط والمساومات الاوروبية والاميركية ايضا. اضافة إلى ذلك، تتمتع تركيا بعلاقات كثيرة مع دول الخليج، مما يمكنها من توسيع نفوذها في المنطقة. اما اسلام اباد، فأعتقد أنها ستستفيد من هذا التحالف عبر ضمان الدعم الاقتصادي السعودي وتوسيع دور الجيش الباكستاني واثبات نفوذه، على الرغم من ان باكستان باتت دولة اقليمية لها كلمتها.

تقرير

شوقي عشقوتي

التوازنات الجديدة تحت المظلّة الأميركيّة . التركيّة
"اتفاق اندماج" ينهي صراعاً بين دمشق والأكراد

من الاتفاق الاوّلي الذي وقع في آذار 2025 بين الرئيس السوري احمد الشرع وزعيم "قوات سوريا الديموقراطية" (قسد) مظلوم عبدي، الى الاتفاق الشامل الذي اعلن في شباط 2026، الى الحسم الذي حصل في آب الماضي للملف الكردي في دمشق... حلقات متصلة في مسار واحد عنوانه اعادة بناء الدولة السورية وسلطتها في شرق البلاد

اعلنت السلطات السورية مطلع هذا العام التوصل الى ما سمته "اتفاقا شاملا" لدمج "قوات سوريا الديموقراطية" (قسد) ضمن مؤسسات الدولة، وذلك بعد ضغوط اميركية معلنة. يشمل الاتفاق انسحاب القوات العسكرية من نقاط التماس، ودخول قوات الامن التابعة لوزارة الداخلية الى مركزي مدينتي الحسكة والقامشلي، وتشكيل فرقة عسكرية تضم ثلاثة الوية من قوات "قسد"، اضافة الى تشكيل لواء لقوات كوباني (عين العرب) ضمن فرقة تابعة لمحافظة حلب، كما يتضمن دمج مؤسسات "الادارة الذاتية" ضمن مؤسسات الدولة. مع ذلك، لا تزال بنود اساسية في الاتفاق تفتقر الى الوضوح، ابرزها ما اذا كان سيتم دمج "قسد" ككتلة عسكرية أم كافراد، اضافة الى مصير معبر "نصيبين" (المعروف بمعبر القامشلي) و"بوابة الدرباسية" مع تركيا، فضلا عن مصير مطار القامشلي، وما اذا كانت منطقة عين العرب (كوباني) في ريف حلب الشمالي الشرقي، ستمنح خصوصية ادارية.

هناك قراءتان للاتفاق بين دمشق والاكراد:

- القراءة الاولى تعتبر ان "قسد" نجحت في انتزاع "اتفاق افضل الممكن" بفعل الضغط الاميركي على الشرع، الذي لم يكن في وارد تقديم هذا الكم من التنازلات للاكراد في ظل الموقف التركي، لولا الضغط الاميركي الذي ولده تحرك عضو الكونغرس الراحل ليندسي غراهام، مما احرج توم براك والشرع، خصوصا ان غراهام قدم للكونغرس مشروعا باسم "حماية الكرد"، يتضمن فرض عقوبات على النظام السوري الجديد اقسى من تلك التي فرضت على نظام الرئيس السابق بشار الاسد باسم "قانون قيصر".

وبالتالي، فان الصفقة تمثل خذلانا لجمهور الشرع الذي رفع من سقف توقعاته بعد الحملات بين العرب والاكراد السوريين، خصوصا انه يتضمن تشكيل "قسد" فرقة من ثلاثة ألوية في الحسكة ولواء في كوباني يكون تابعا لفرقة حلب في الجيش السوري الجديد، وهي المعادلة نفسها التي كانت تطرحها "قسد"، وعنوانها تشكيل فرقة في الحسكة واخرى في الرقة وثالثة في دير الزور، طبعا قبل خسارة المناطق ذات الغالبية العربية والانسحاب منها من دون قتال.

- القراءة الثانية تتحدث عن انجاز حققه الشرع الذي انهى الصراع مع الاكراد لمصلحته وفرض شروطه في التسوية السياسية بعدما حقق تقدما كبيرا وسريعا على الارض. فقد اضطرت قوات "قسد" الى الانسحاب من مناطق واسعة كانت تسيطر عليها منذ ست سنوات في الشمال وشمال شرق سوريا. ويرى ديبلوماسيون ومراقبون ان هناك ثلاثة اسباب رئيسية تفسر هذا التراجع: الرهان الخاطئ لـ"قسد" على ما كانت تنظر اليه على انه ضمانات اميركية، بعدما تبين لها ان حكومة دمشق حصلت على ضوء اخضر اميركي لاجتياح المناطق التي كانت تحت سيطرتها. السبب الثاني يتمثل في أن "قسد" اخطأت في تقدير قوتها العسكرية وقدرتها على حرمان السلطات السورية من استرجاع مناطق بالغة الحيوية بالنسبة اليها، تشكل نحو ثلث مساحة سوريا. اما العامل الثالث الذي يمكن اعتباره الاهم، فيتمثل في نجاح السلطات السورية في دفع جزء كبير من مقاتلي العشائر العربية في الشمال الشرقي لسوريا للانفصال عن "قسد" والانسحاب من المعركة. وبحسب التقديرات، فان هؤلاء

المقاتلين يشكلون ما لا يقل عن 70 في المئة من مجموع قوات "قسد"، وبيئتهم العربية لم تكن موالية لحكم "قسد"، وكانت ترغب في التخلص منها.

عمليا، منذ اللحظة التي احتضن فيها الرئيس الاميركي دونالد ترامب احمد الشرع في واشنطن، بدأ العد التنازلي الكردي، فرفع العقوبات عن سوريا، وانضمامها في كانون الاول الى التحالف الدولي لمحاربة "داعش"، لا سيما تبني المبدأ الاميركي الداعم لسوريا موحدة ذات سيادة وحكم مركزي، ضيق هامش المناورة امام الاكراد لتحقيق مكاسب تكتيكية، والذي تحطم على بنود الاتفاق الجديد.

لقد رفضت مطالبهم بالاندماج في الجيش السوري كوحدة كردية عضوية، لا كأفراد، كذلك رفضت طموحاتهم الى اقامة نظام لا مركزي (فيديرالي على شاكلة النموذج العراقي). ولم يعد واضحا ما اذا كانوا سيتمكنون من الحصول على حصص من ايرادات الدولة، لا سيما من النفط والغاز ورسوم الجمارك في المعابر الحدودية التي مولت نشاطهم العسكري وادارتهم الذاتية. كذلك، باتت مكانتهم كحراس بوابة ورأس حربة في الحرب ضد "داعش"، والتي اسست للتحالف بينهم وبين الولايات المتحدة، مرشحة للتلاشي، اذ ينص الاتفاق على أن النظام السوري هو مَن سيتولى ادارة الحرب، وكذلك ادارة سجون معتقلي "داعش".

في لعبة محصلتها صفر تدار في سوريا، تشكل خسارة الاكراد مكسبا لتركيا، التي عملت في الايام الاخيرة خلف الكواليس بالتنسيق مع الولايات المتحدة لانتاج وقف اطلاق النار والاتفاق. عسكريا، قد لا يؤدي تنفيذ الاتفاق الى ابعاد تهديد حزب العمال الكردستاني عن حدودها فحسب، اذا ما تم فعلا اخراج عناصره من سوريا، بل يمكن ان يدفع ايضا في اتجاه اتفاق مصالحة بينها وبين التنظيم الذي تخوض حربا دامية ضده منذ ثمانينات القرن الماضي، ويوفر للرئيس رجب طيب اردوغان انجازا سياسيا إضافيا.

ربما الآن، مع نزع سلاح القوات الكردية في سوريا واندماجها في الجيش السوري، لن تعود "حلقة الارهاب الكردي"، حسبما تصفها تركيا، تشكل تهديدا. وهذا له اهمية كبيرة في مفهوم الامن القومي التركي، لكن المكسب السياسي لتركيا لا يقل اهمية، اذ يقدم الاتفاق اردوغان بتحويل سوريا الى دولة موحدة ذات سيادة، ويظهر الشرع كحليف فعال يستحق دعما اميركيا غير مشروط. وبذلك، يمنح الاتفاق تركيا افضلية ملموسة في موازين القوى التي تديرها في مواجهة اسرائيل، في سوريا والمنطقة عموما، ويعزز مكانة اردوغان على حساب نتنياهو، كزعيم يساهم في تشكيل واقع الشرق الاوسط.

هنا تبرز القراءة الاسرائيلية التي ترى ان هذا ليس اتفاقا بين طرفين متكافئين، بل هو رضوخ كردي للشرع حصل بعدما تمكن مؤيدو الحكومة من تفكيك "قسد" من الداخل، وسحب شرائح منها وتقريبها من النظام. وقد بدت حكومة نتنياهو غاضبة جدا مما حدث في شمال شرقي سوريا، وهاجمت مبعوث الرئيس ترامب، السفير براك بشكل شخصي، على دوره في الاتفاق مع "قسد". كما تعتبر الاتفاق خسارة اسرائيلية امام تركيا في سوريا، لكنها تؤكد انها تملك اوراقا كثيرة للرد. واوضحت للاميركيين مرة اخرى انها لن تقبل بوجود أي جندي تركي على الاراضي السورية، ولن تتخلى عن حماية الدروز في سوريا، خصوصا دروز الجنوب القريبين منها، وتطمح الى رؤية سوريا دولة فيديرالية.

> **اتفاق افضل الممكن لم يكن ليبصر النور لولا الضغط الاميركي**

الرئيس الاميركي شدد في اجتماعه مع الرئيس السوري على امرين: محاربة "داعش" وحفظ حقوق الاكراد، بعدما كان الوسيط الاميركي توم براك احتفى بهذا الانجاز واعتبره نقطة تحول مفصلية، لأن الخصوم السابقين اختاروا الشراكة بدل الانقسام، وفتحوا الطريق نحو سوريا موحدة. لكن مصادر كردية تتحدث عن وجود حالة "احباط" من الموقف الاميركي المنحاز بشكل مطلق الى الشرع الذي عمل على استرضاء الاكراد بمرسوم رئاسي، تضمن اقرارا بحقوق الكرد في سوريا، من بينها منح الجنسية لمكتومي القيد، واعتبار اللغة الكردية لغة وطنية، واقرار يوم 21 آذار عطلة رسمية في مناسبة "عيد النوروز". غير ان هذا المرسوم، الذي كان معدا في السابق وجرى الحديث عنه خلال الاشهر الماضية، تعرض لانتقادات قانونية إثر نشره، باعتبار أن الحقوق لا تمنح بمرسوم، وانما بالدستور نفسه، الذي لا يزال قيد بحث طويل بعد اصدار "اعلان دستوري" حصر صلاحيات الحكم في يد الرئيس الانتقالي.

الرئيس السوري كسب الجولة مع الاكراد وعزز وضعه على الارض وفي الدولة، وانتقل من عملية تفكيك تنظيم "قسد" ميدانيا الى محاولة تفكيك العقدة الكردية التاريخية. الرابح الاقليمي هو تركيا لمجرد أن هذا الاتفاق وجه ضربة قاسية جدا الى المشروع الكردي في اقامة منطقة حكم ذاتي وكيانية خاصة في سوريا، في حين بدت "قسد" مقصوصة الجناحين، لا سيما بعد تخلي واشنطن عن فكرة تثبيت اقدامها في المناطق الجغرافية التي كانت تسيطر عليها، عبر الاتفاقات الاخيرة التي وقعت، وخصوصا لجهة ادماج عناصر "قسد" في الجيش كأفراد وليس ككتلة واحدة، يبدو أن رؤية تركيا تتحقق خطوة بخطوة.

اما اتفاق أحمد الشرع - مظلوم عبدي الجديد، فيتجاهل أي صيغة للحكم الذاتي للاكراد، وهو ما تطالب به تركيا، التي لا تمانع منح المناطق الكردية السورية بعض الخصوصيات الثقافية أو الادارية. وكان الموقف التركي الرافض لأي تسويات تبقي على وجود "قسد" - بذريعة ارتباطها بـ"حزب العمال الكردستاني" الاكثر تأثيرا في القرار الاميركي، وذلك في ظل العلاقات الوثيقة التي تربط براك بأنقرة، والمديح المتكرر الذي يكيله الرئيس الاميركي ترامب للرئيس التركي اردوغان.

الزيارة التي قام بها رئيس اقليم كردستان العراق نيجيرفان بارزاني الى دمشق ◄

مطلع آب الماضي حملت العديد من الدلالات، خصوصا أنها جاءت في وقت تشهد فيه المنطقة تطورات متسارعة بفعل امكان تجدد المواجهة بين الولايات المتحدة وايران، وكذا بفعل تصاعد التوتر بين بعض فصائل الحشد الشعبي ودول الجوار، الى جانب قرار واشنطن القاضي باعادة انتشار القوات الاميركية، والذي اشتمل على تقليص وجودها بشكل كبير في اربيل رغم التهديدات الايرانية ضد المصالح الأميركية في الاقليم. في السياق السوري الداخلي يمكن النظر الى تلك الزيارة كمحاولة من حكومة الاقليم لتثبيت المكتسبات التي حصل عليها المكون الكردي في سوريا، والوصول الى ضمانات دستورية دائمة، ولعل الفعل يكتسب، لدى الكرد، في هذه المرحلة اهمية قصوى في ظل تقليص الوجود الاميركي في سوريا والعراق، الذي لطالما كان ينظر اليه هؤلاء على أنه الضامن الاساس لحقوقهم. وفي اللقاء الثنائي الذي عقد بين بارزاني والشرع تم تناول ملفات التعاون الاقتصادي والأمن والاستقرار، اضافة الى مناقشة الاتفاق بين "قوات

> **اسرائيل مستاءة بسبب تعاظم النفوذ التركي وتراجع مشروع التقسيم في سوريا**

سوريا الديموقراطية" والحكومة السورية، تمهيدا لاعلان حل "قسد" ودمجها بالكامل داخل مؤسسات الدولة السورية.

الملفات العالقة في عملية الدمج لا تزال ذاتها، واحدها يتعلق بحجم القوات الكردية التي يجب دمجها بالجيش السوري الناشئ، اذ لا ترغب السلطات الانتقالية في دمج كل القوات، وتحرص على ابقاء نسبة وازنة من "قسد" خارج اطار الهيكلية الجديدة، وهو ما ترفضه الاخيرة. وثمة ملفات اخرى عالقة بين السلطات السورية والاكراد، بينها مسألة الاعتراف باللغة الكردية كلغة رسمية في سوريا. تضاف اليها، مسألة التمثيل في مجلس الشعب، في ظل اعتماد دمشق على تعيين اكراد من "المجلس الوطني الكردي" المقرب من تركيا، ومقاطعة "حزب الاتحاد الديموقراطي" الذي يقود "قسد" هذه الانتخابات التي وصفت بأنها شكلية، والمطالبات بزيادة عدد الاعضاء الاكراد في المجلس بما يتناسب مع نسبتهم الحقيقية.

بالتزامن مع ذلك، جرى تداول تسريبات تتحدث عن عرض تلقاه قائد "قسد" مظلوم عبدي بتأدية دور قيادي في السلطات الانتقالية المركزية بعد حل "قسد" و"الادارة الذاتية". كما سربت أنباء عن دور مستقبلي قد تؤديه الهام أحمد في وزارة الخارجية، وجاء هذا العرض في خلال الاجتماع الذي جرى في دمشق، والذي جاء بعد جولة اوروبية اجراها عبدي وشملت ايطاليا وفرنسا وبلجيكا وهولندا، حيث عقدت خلالها لقاءات مع مسؤولين اوروبيين تناولت مستقبل شمال شرق سوريا، وملف دمج "قسد"، وسبل الحصول على ضمانات اوروبية يمكن الضغط عبرها على السلطات السورية بهدف تحصين حقوق الاكراد.

تقرير

شوقي عشقوتي

هبوط شعبيّة ترامب وتنافس بين روبيو وفانس الإنتخابات النصفيّة الأكثر أهمّية في التاريخ الأميركي

لم يسبق ان حظيت انتخابات نصفية في الولايات المتحدة باهتمام ومتابعة مثلما هو حاصل مع الانتخابات النصفية في تشرين الثاني المقبل التي تكتسب اهمية استثنائية. اولا لأنها تحدد مصير الاكثرية الحالية في ظل رغبة الديموقراطيين باستعادة السيطرة على الكونغرس، وثانيا لأنها ستحدد مسار الرئيس دونالد ترامب ومصيره السياسي في ظل تحديات داخلية وحرب خارجية

ينظر الجمهوريون بحذر الى معترك الانتخابات النصفية التي ستحسم مصير الغالبية في مجلسي الشيوخ والنواب، وتحدد مسار اجندة الرئيس الاميركي في العامين المتبقيين له في البيت الابيض. ويتسابق الحزبان الديموقراطي والجمهوري على اكتساب ود الناخب الاميركي في اجواء مشحونة داخليا تقودها الانقسامات الحزبية العميقة من جهة، وارتفاع الاسعار على خلفية حرب ايران من جهة اخرى. ورغم انشغال الرئيس بالملفات الخارجية، فقد حرص على وضع اصبعه على كفة الانتخابات التمهيدية، واسقاط معارضيه في الحزب، مما زاد من قلق الجمهوريين حيال حظوظهم في الاحتفاظ بالغالبية في المجلسين. وبينما تحظى الوجوه التي انتقاها ترامب بتأييد كبير من قاعدته الشعبية الوفية له، الا انها مثيرة للجدل خصوصا بالنسبة الى الناخب المستقل.

يتمتع الجمهوريون، اليوم بغالبية بسيطة في المجلس المؤلف من 100 سيناتور، اذ لديهم 53 مقعدا في مقابل 45 للديموقراطيين مع مستقلين اثنين يصوتان عادة مع الحزب الديموقراطي. ولا يخوض اعضاء المجلس المئة السباق كل عامين، كما هي الحال في مجلس النواب، بل يسعى ثلث الاعضاء الى الدفاع عن مقاعدهم كل عامين. هذا العام سيطرح 35 مقعدا للسباق، منهم 22 مقعدا جمهوريا و13 مقعدا ديموقراطيا. يحتاج الديموقراطيون الى انتزاع 4 مقاعد للفوز بالغالبية في المجلس. وبينما كان من الصعب على الديموقراطيين تحقيق هذا الهدف نظرا الى وجود عدد كبير من المقاعد الجمهورية في ولايات حمراء آمنة، الا أن حرب ايران وارتفاع الاسعار اعطياهم املا في الوصول الى هدفهم.

المعادلة في مجلس النواب مختلفة تماما. فقد جرت العادة بأن يخسر حزب الرئيس الغالبية في المجلس كل انتخابات نصفية، والترجيحات تدل على أن هذا هو السيناريو الاكثر واقعية هذا العام رغم معركة اعادة رسم الخرائط الانتخابية في بعض الولايات. يدخل الجمهوريون الانتخابات بـ217 مقعدا من اصل 435 في المجلس، في مقابل 212 للديموقراطيين، مقعد مستقل واحد، و5 مقاعد شاغرة.

قبل شهرين من انتخابات تشرين الثاني النصفية، لا يبدو ان الخطر الاكبر على الديموقراطيين والجمهوريين يكمن فقط في الاستقطاب الحاد الذي يهيمن على البلاد، بل في كتلة انتخابية اقل استقرارا واكثر تذمرا: الشباب، وخصوصا الذكور من جيل "زد"، ومن بينهم البيض دون المستوى الجامعي الذين اسهموا بقوة في اعادة ترامب الى البيت الابيض عام 2024. فهؤلاء لا ينظرون بشكل ايجابي الى الديموقراطيين، لكنهم لم يعودوا ايضا متحمسين لترامب.

من الواضح ان تحولا طرأ على مواقف الناخبين الشباب، الذين شكلوا احدى ابرز مفاجآت انتخابات 2024، لا سيما الشباب الذكور. واظهرت الاستطلاعات ان 68% من الاميركيين الذين تتراوح اعمارهم بين 18 و22 عاما لا يوافقون على أداء ترامب، بينما ترتفع نسبة الرافضين الى 72% بين الفئة العمرية 23 و29 عاما.

تشير هذه النتائج الى ان المكاسب التي حققها ترامب بين الشباب خلال انتخابات 2024 لم تتحول الى قاعدة انتخابية مستقرة، بل كانت مرتبطة بالظروف السياسية والاقتصادية التي رافقت تلك الانتخابات. اضافة الى ذلك، فان الناخبين اللاتين كانوا من ابرز عوامل نجاح ترامب في انتخابات 2024، بعدما حقق الجمهوريون نتائج غير مسبوقة في عدد من المناطق ذات الغالبية اللاتينية. لكن، وبحسب استطلاعات الرأي الاخيرة، بدا هذا التأييد يتراجع، وان نسبة متزايدة من الناخبين اللاتينيين تعبر عن خيبة امل من اداء الادارة. هذا التحول مرتبط باستمرار الضغوط الاقتصادية، لا سيما التضخم وارتفاع تكاليف المعيشة، اذ اصبحت هذه القضايا اكثر تأثيرا في خيارات هذه الفئة من القضايا التي اسهمت في استقطابها خلال انتخابات 2024، ومع ان ترامب لم يسبق ان فاز بغالبية اصوات الاميركيين السود، الا انه حقق في انتخابات عام 2024 افضل نتائج للحزب الجمهوري بينهم منذ سنوات، وهو ما عد آنذاك احد ابرز مؤشرات اتساع قاعدته الانتخابية. لكن

استطلاعات الرأي الاخيرة تشير الى أن هذا التقدم بدأ يتراجع، اذ عاد جزء من الناخبين السود الى مواقف اكثر قربا من الحزب الديموقراطي.

بين خيبة اقتصادية وشعور بالضياع الاجتماعي، وغياب خطاب حزبي مقنع، تتحول هذه الشرائح الى عامل حسم محتمل، وربما الى مصدر ارباك للحزبين في آن واحد.

كان الاقتصاد المدخل الاوسع الذي دفع العديد من الشباب، وخصوصا الرجال، الى الانزياح يمينا في انتخابات 2024. فقد وعد ترامب بخفض الاسعار، اعادة الوظائف، حماية العمال من العولمة، وتقديم اجوبة مباشرة على شعور كبير بأن المستقبل لم يعد متاحا كما كان للاجيال السابقة. غير ان هذا الوعد يصطدم اليوم بتجربة معيشية اكثر قسوة: اسعار المواد الاساسية لا تزال مرتفعة، البنزين يتأثر بتداعيات الحرب مع ايران، والتعريفات الجمركية التي روج لها ترامب بوصفها اداة لاحياء الصناعة الاميركية باتت في نظر بعض مؤيديه سببا اضافيا للاضطراب.

في هذه الانتخابات يدافع الجمهوريون عن غالبيتهم الضئيلة في مجلسي النواب والشيوخ، بينما يحاول الديموقراطيون تحويل تراجع شعبية ترامب والاستياء من الاقتصاد والحرب

> **الحرب والاقتصاد عنوانان رئيسيان في المعركة الانتخابية**

الى موجة مضادة. بيد ان الحزبين يواجهان المشكلة نفسها، وهي انه حتى المرشح القادر على استنفار، او تحفيز القاعدة الاشد التزاما ايديولوجيا في الانتخابات التمهيدية، قد لا يكون الاقدر على اجتذاب المستقلين في تشرين الثاني، وبالاخص في الولايات والضواحي المتأرجحة. وتشير استطلاعات يتناقلها الديموقراطيون الى أن الناخبين باتوا يثقون بهم اكثر من الجمهوريين في ما يتعلق بمسائل مثل التضخم والرعاية الصحية، وحتى الهجرة التي كثيرا ما كانت مصدر قوة للجمهوريين. وقال زعيم الديموقراطيين في مجلس النواب حكيم جيفريز، إن دونالد ترامب والجمهوريين خذلوا الشعب الاميركي، معلنا اطلاق حملة تضع قضية غلاء المعيشة في صدارة أولوياتها، مع التركيز على أسعار المواد الغذائية والوقود والسكن والرعاية الصحية.

تفيد الاستطلاعات أن نحو ثلثي الاميركيين لا يوافقون على اداء الرئيس، وان التراجع لا يقتصر على معدل التأييد العام، بل يشمل ايضا عددا من الملفات التي كانت تمثل ركائز خطابه السياسي. فغالبية الاميركيين، وفق هذه الاستطلاعات، لا توافق على طريقة تعامله مع الاقتصاد والتضخم والسياسة الخارجية والحرب مع ايران، كما يرى عدد متزايد منهم بأن الولايات المتحدة تسير في الاتجاه الخاطئ.

التحول الابرز يتمثل في تنامي الاستياء داخل اوساط الطبقة العاملة، التي شكلت منذ عام 2016 الركيزة الاساسية للمشروع السياسي لترامب.

ورغم أن هذه الفئة لا تزال اكثر ميلا الى تأييده مقارنة بغيرها، فان مستويات الرضا عن ادائه تراجعت مع استمرار التضخم وارتفاع تكاليف المعيشة واسعار الوقود. كما تشير الاستطلاعات الى انخفاض التأييد حتى بين الناخبين غير الحاصلين على شهادات جامعية، الذين كانوا من اكثر الفئات دعما له، في ظل تزايد المخاوف بشأن القدرة الشرائية ومستقبل الاقتصاد الاميركي.

الحرب مع ايران كانت من العوامل التي اسهمت في تسريع تراجع شعبية الرئيس. فقد قدمت الادارة المواجهة العسكرية باعتبارها خطوة تهدف الى تعزيز الامن القومي، إلا أن استمرارها وما رافقها من تداعيات اقتصادية، لا سيما ارتفاع اسعار الطاقة، أثارا قلقا متزايدا لدى الرأي العام. وتشير الاستطلاعات التي يستند اليها الى أن غالبية الاميركيين لا تؤيد استمرار الانخراط العسكري، وترى أن الحرب اضافت اعباء اقتصادية جديدة بدلا من تعزيز الاستقرار.

كان الاقتصاد في صلب تراجع شعبية ترامب. فالقضايا التي اسهمت في فوزه عام 2024، وفي مقدمتها التضخم وارتفاع تكاليف المعيشة، اصبحت اليوم من ابرز اسباب تراجع التأييد له. الناخبون باتوا يربطون استمرار الصعوبات الاقتصادية بسياسات الادارة الحالية، الأمر الذي انعكس على مستوى الثقة بقدرتها على تحسين الاوضاع المعيشية، والملف الذي منح ترامب افضلية انتخابية خلال حملته ◄

الرئاسية تحول بعد وصوله الى الحكم، الى احد ابرز مصادر الضغط على ادارته.

ان استمرار هذه الاتجاهات قد يضع الحزب الجمهوري امام تحديات جدية في انتخابات التجديد النصفي للكونغرس عام 2026. والتاريخ السياسي الاميركي يظهر أن الرؤساء الذين تنخفض معدلات تأييدهم الى حدود 30% غالبا ما يواجه حزبهم خسائر في الانتخابات النصفية. في حالة ترامب، تتراوح معدلات التأييد بين 32 و34 في المئة، وفقا للاستطلاعات، وهي مؤشرات تعكس تراجعا لا يقتصر على الرأي العام بصورة عامة، بل يمتد ايضا إلى عدد من الفئات التي ساهمت في فوزه الانتخابي.

الانتخابات ستجري في ظل هبوط مثير في شعبية ترامب، وفي ظل تفسخات داخل فريقه وادارته وتنافس مبكر على رئاسيات 2028. فمع اقتراب التجديد النصفي وبدء الحسابات المبكرة لعام 2028، يتحول نائب الرئيس جي دي فانس ووزير الخارجية ماركو روبيو تدريجا الى ممثلين لاتجاهين يتنافسان على وراثة الحركة الجمهورية: فكر "أميركا اولا" المتحفظ تجاه الحروب الذي يجسده فانس، والفكر المحافظ التقليدي المؤيد بقوة لاسرائيل والأكثر تشددا تجاه ايران.

إن التباين بين الرجلين في مقاربة اسرائيل

> **الشباب والمستقلون قوة ناخبة مؤثرة ومرجحة**

وايران لم يعد مجرد اختلاف داخل ادارة ترامب، رغم نفي البيت الابيض وجود خلاف داخل الادارة حول العلاقة مع اسرائيل بين موقفي فانس وروبيو. وقد برز هذا التباين من خلال الدور الذي لعبه فانس في التوصل الى مذكرة التفاهم مع ايران، وانتقاده المسؤولين الاسرائيليين المعترضين على مضمونها، فضلا عن اعتباره بعض الاعتداءات الاسرائيلية في لبنان عائقا امام جهود التهدئة الاميركية. في المقابل، دافع روبيو عن حق اسرائيل في الرد على هجمات حزب الله، مؤكدا أن واشنطن تسعى الى اتفاق مع طهران، ولكن ليس بأي ثمن.

لا تقتصر الحملة على نقاش السياسة الخارجية، بل تحمل هدفا سياسيا واضحا: منع فانس من تحويل موقعه نائبا للرئيس الى حق تلقائي في وراثة ترامب، وفتح الطريق أمام روبيو أو مرشح آخر اكثر انسجاما مع جناح الصقور الجمهوريين، كحاكم فلوريدا رون ديسانتيس، وحاكم تكساس غريغ ابوت.

هكذا باتت اسرائيل اداة فرز داخل اليمين: فأنصار فانس يرون أن دعم اسرائيل لا يعني الدخول في حروب مفتوحة أو اخضاع المصلحة الاميركية لحسابات حكومة بنيامين نتنياهو، بينما يعتبر خصومه أن التخلي عن الضغط الاقصى على ايران يهدد اسرائيل والولايات المتحدة معا.

بدأت عملية الحشد الانتخابي مبكرا، لكنها لا تزال في مراحل متقدمة ومفتوحة على كل الخيارات. وكان روبيو اقوى بين مَن تجاوزوا الخمسين، بينما تقدم فانس بين الاصغر سنا. في المقابل، منح استطلاع مؤتمر العمل السياسي المحافظ "سيباك" فانس تقدما اوضح، مما يعكس قوته داخل قلب حركة "ماغا". وتفسر الفوارق السنية جانبا مهما من المعركة، فالجمهوريون الاكبر سنا والانجيليون التقليديون اكثر ارتباطا باسرائيل وبالسياسة الخارجية التدخلية، بينما اصبح الجيل المحافظ الاصغر اكثر تشككا في الحروب والتحالفات المكلفة. وقد اظهر مركز "بيو" ان غالبية الجمهوريين دون الخمسين باتوا ينظرون سلبا الى اسرائيل، مع بقاء التأييد قويا بين الجمهوريين الاكبر سنا والانجيليين البيض.

جاءت هذه التغييرات في ظل مواجهة فانس وابلا من الانتقادات من داخل حزبه، حيث يعتقد حلفاؤه بأنها جزء من محاولة منسقة لتشويه سمعته سياسيا. وتبنى منتقدوه شعار "لن ننتخب فانس ابدا"، واغرقوا وسائل التواصل الاجتماعي بهجمات تضمنت ادعاءات بأن فانس غير مؤهل للمنصب بسبب جهوده للتفاوض على اتفاق سلام مع ايران، وانه يتخذ قرارات سياسية لا يدعمها الرئيس ترامب وشبهوه بالرئيس الاسبق باراك اوباما والسيناتور بيرني ساندرز. ويبدو أن العداء العلني من الجمهوريين غير مسبوق في تاريخ نواب الرؤساء من الحزبين، سواء لجهة حدته او لجهة توقيته المبكر، قبل أكثر من عامين من الانتخابات.

تقرير

خليل حرب
khalilharb66@gmail.com

هل نحن أمام مشهد دولي كالذي مهّد للحرب العالميّة الثانية؟

مضت 87 سنة على اندلاع الحرب العالمية الثانية، الا ان الظروف والصراعات والازمات التي سبقتها ومهدت لها، تحمل الكثير من السمات التي تجري في عالمنا اليوم، خصوصا في ما يرتبط بالحرب الأميركية - الايرانية والاجواء القائمة في المسرح الدولي، مما يثير تساؤلات كثيرين: هل ستندلع حرب عالمية ثالثة؟

اخيرا، التقط الرئيس الاميركي دونالد ترامب المشهد الذي يربط بين عالمنا اليوم وبين سمات الحرب العالمية الثانية، عندما وصف اجراءاته الاقتصادية المدمرة ضد ايران، بأنها تشبه "يوم الانزال" المعروف باسم "D-Day"، في اشارة الى انزال منطقة النورماندي الذي قام به الحلفاء في العام 1944، وشكل نقطة تحول في الحرب، وبداية تراجع القوات النازية.

فمن اجل التعبير عن ضخامة واهمية وخطورة حزمة العقوبات الاقتصادية والمالية التي يفرضها، وصفها ترامب بأنها مثابة "انزال اقتصادي"، وهو تحرك سرعان ما اثار حفيظة الصين مثلا، لأنه يتضمن معاقبة أي دولة أو جهة ترتبط بعلاقات اقتصادية مع الايرانيين. صحيح ان العالم ليس منقسما الى معسكرين متصارعين واضحي المعالم والتنافس العسكري والاقتصادي، مثلما كان قائما ما بين قوى الحلفاء وقوى المحور، الا ان اوجه المنافسة والصدام كثيرة ومتعددة ومتشعبة وآخذة بالتدحرج على ما يبدو. وفيما كانت الحرب الروسية - الاوكرانية مستعرة، اندلعت الحرب في غزة التي لم تتوقف هناك، اذا امتدت شراراتها الاسرائيلية سريعا الى لبنان وسوريا والعراق واليمن، بل وصلت الضربات الاسرائيلية الى سواحل اوروبا وتونس والعاصمة القطرية الدوحة.

وعندما انفجرت الحرب الأميركية - الاسرائيلية الثانية ضد ايران، توسعت النيران لتطال ايضا كل دول الخليج، السعودية والكويت وقطر والبحرين وسلطنة عمان ودولة الامارات، اضافة الى الاردن. وبينما هناك حرب سعودية - يمنية جارية منذ اعوام، الا ان احتقانها انفجر مجددا، وصار يهدد العبور في مضيق باب المندب والبحر الاحمر. حدث كل ذلك، فيما دول اقليمية وعالمية اخرى تشعر بحالة من التوتر والتوجس مما يجري، من تركيا الى مصر الى باكستان والهند والصين، بالاضافة الى دول الاتحاد الاوروبي.

صحيح ان الكثير من طبيعة الاشتباك لا تتضمن عمليات اجتياح وغزو شامل من جانب الدول العظمى، وتدور حول عمليات قصف متبادل وحصار بحري وعقوبات، الا ان الميدان العسكري ليس هادئا بالتاكيد. فغزة جرى اجتياحها وابادتها بشكل يتخطى الدمار في اقصى معارك الحرب العالمية الثانية. وفي الجنوب اللبناني ايضا، ملامح التخريب والتدمير المنهج الذي يرقى الى جرائم حرب، لا يشبه اسوأ مشاهد التدمير قبل نحو 80 سنة، باستثناء ربما ما جرى في هيروشيما وناكازاغي في اليابان بسبب القنبلتين الذريتين اللتين القيتا عليهما.

النقطة الاساسية هنا لا تتعلق بالمقارنة مع تاريخ 1 ايلول 1939 عندما انفجر بركان الحرب الكبرى، وانما بما كان يجري قبل هذا التاريخ ومهد لاشتعال الاشتباك العالمي، من آسيا شرقا، الى افريقيا، وصولا الى الساحة الاوروبية.

فقد كانت هناك حروب اقليمية صغيرة ومتفرقة خلال ثلاثينات القرن العشرين، مهدت للوصول الى الحرب العالمية الثانية، في وقت كانت القوى الكبرى تتصارع على النفوذ والارض والموارد وتتصاعد قوة المانيا مجددا بعدما بعدما تعرضت للاذلال والتجويع من جانب القوى الاوروبية التي انتصرت عليها في الحرب العالمية الاولى.

هكذا كنا نرى صراعات مسلحة تتفجر هنا وهناك. فاليابان غزت اقليم منشوريا الصيني في العام 1931، بينما وقفت "عصبة الامم" عاجزة عن احتواء الازمة، تماما مثلما نشهد الآن، فيما يتعلق بالعجز الكبير للامم المتحدة عن احتواء الصراعات والحروب والازمات في انحاء العالم، بما فيها حرب ايران.

كان هناك ايضا غزو ايطاليا بزعامة الديكتاتور موسوليني لاثيوبيا في العام 1935، في اطار توسعه والسيطرة على اراض وموارد جديدة، وكان هناك الحرب الأهلية الاسبانية بين عامي 1936 و1939 حيث تدخلت ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية عسكريا لدعم قوات الزعيم القومي الاسباني فرانكو.

وكان هناك ايضا ما عرف باسم الثورة الفلسطينية الكبرى بين عامي 1936 و1939 احتجاجا على الاحتلال البريطاني وتصاعد سياسة الهجرة اليهودية الى اراضي فلسطين، فيما كانت منطقة الشرق الاوسط تشهد تداعيات تطبيق خطط سايكس - بيكو لتقسيمها والسيطرة عليها. ثم كانت هناك الحرب اليابانية - الصينية الثانية في العام 1937، حيث تفاقم الصراع بين النظام الامبراطوري الياباني والنظام الشيوعي الصيني، فيما تمددت الحروب والغزوات اليابانية لاحقا على دول اسيوية مثل الفيلبين وهونغ كونغ وماليا (ماليزيا حاليا)، وبورما وجزر الهند الشرقية، وفيتنام وكمبوديا ولاوس وكوريا وتايوان، وهو ما ساهم في توسع رقعة الحرب العالمية الثانية وساحاتها.

وكان كل ذلك، الى جانب غزوات هتلر المتفرقة، من اعادة الضم العسكري لمنطقة الراينلاند المنزوعة السلاح على الحدود الفرنسية، ثم ضم النمسا العام 1938، ثم اعتماد بريطانيا وفرنسا وقتها على سياسة الاسترضاء للزعيم الالماني، ووافقتا على منحه السيطرة على اراض في تشيكوسلوفاكيا، ثم وصولا الى غزوه بولندا، مما دفع بريطانيا وفرنسا الى اعلان الحرب على المانيا النازية.

ماذا يقول كل ذلك؟

الى جانب سياسة الاسترضاء التي اعتمدتها القوى الاوروبية الكبرى، وتجاهلها للتوسع الياباني في الشرق الآسيوي، والتمدد النازي في قلب اوروبا،

> **ترامب والـ"D-Day": التنافس والصدام يتدحرجان**

فان الردع الدولي بدا كانه لا وجود له، بما في ذلك من جانب المؤسسات والمنظمات الدولية، ما شجع الدول الطامعة على التصرف بثقة في اعتداءاتها وعدوانها وتوسعها، ثم راحت الازمات والصراعات تتداخل، ممهدة لاندلاع الحرب الكبرى.

هناك شيء يظهر سلوكا مشابها لما يجري الان. فقد ادانت الولايات المتحدة الغزو الياباني للصين في 1937، ثم فرضت عقوبات بحظر على حديد الخردة ووقود الطائرات الى اليابان لشل التها العسكرية، ثم جمدت في العام 1941، الاصول اليابانية تماما وقطعت امدادات النفط بعد احتلال اليابان للهند الصينية الفرنسية، ليتصاعد الصراع مع هجوم اليابانيين على بيرل هاربر لكسر الحصار النفطي، فدخلت الولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية بشكل رسمي. يذكرنا هذا بالحصار الاقتصادي الذي يصفه ترامب بمثابة "D-Day" ضد ايران. استعارة لها مغزاها ودلالاتها. وهناك اوجه تشابه مع التجربة اليابانية، حيث تحاول واشنطن الان فرض اجراءات غير مسبوقة لعزل الاقتصاد الايراني وقطع خطوط امداده وتجفيف موارده. اضافة الى ذلك، فان التسويات السياسية والديبلوماسية تنهار وتتعثر، وتعود لغة التهديد بين الطرفين الأميركي - الاسرائيلي من جهة، وبين ايران، فيما يتركز التجاذب منذ اسابيع على طرق التجارة وحرية الملاحة والسيطرة في مضيق هرمز، اضافة الى باب المندب.

وهناك ظواهر تتشابه الآن مع عالم ما قبل الحرب العالمية الثانية. قوة عظمى (الولايات المتحدة) تسطو على دولة حرفيا (فنزويلا)؛ وتهدد بالسطو على بلد آخر (كوبا)؛ وعلى أراضي الاخرين (غرينلاند، وهرمز باعتباره ارض اميركية جديدة)؛ وهناك حرب مستعرة بين روسيا واوكرانيا منذ العام 2022، تكاد بين يوم وآخر تتحول الى حرب روسية - اوروبية بشكل مباشر. وهناك ايضا تأهب صيني لاستعادة جزيرة تايوان، مما قد يضع الصينيين والاميركيين في مواجهة عسكرية مباشرة.

يحدث كل ذلك مع خلفية صراعات عالمية محتدمة للسيطرة على المعادن الحرجة والموارد الاقتصادية اللازمة لصناعات المستقبل، مثل التكنولوجيا المتقدمة والطاقة المتجددة، بما في ذلك الليثيوم والكوبالت والنيكل الاساسية لصناعة البطاريات الحديثة، اضافة الى العناصر المعدنية النادرة ◄

ايران والصين

تستحوذ الصين على نحو 90% من صادرات النفط الايرانية، حيث سجلت وارداتها رقما قياسيا بلغ 1.8 مليون برميل يوميا. ويتم غالبا تسويق النفط الايراني وعبوره تحت تسميات ومنشأ دول أخرى (مثل النفط الماليزي أو الاندونيسي) للتحايل على العقوبات، مع السداد بالعملة الصينية عبر شبكة من الوسطاء، مع العلم أن النفط الايراني للصين يباع بأسعار مخفضة.

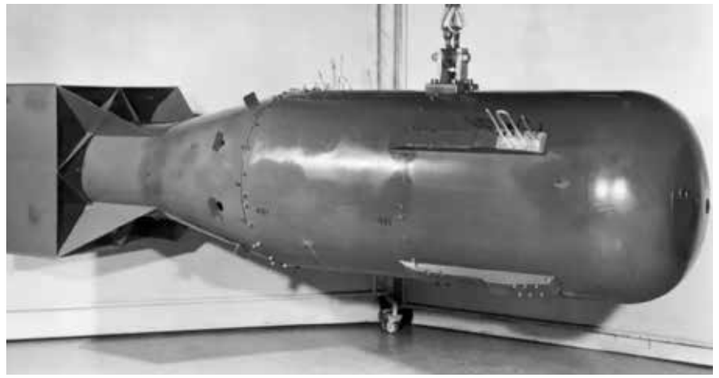

الضرورية لصناعة الالكترونيات والمعدات العسكرية، الى جانب النحاس والغرافيت الضرورية للبنية التحتية الكهربائية والنقل.

ولهذا، فان الاعتماد على التقنيات العسكرية الحديثة والذكاء الاصطناعي يتطلب تأمين سلاسل الامداد، وبالتالي هناك حاجة للسيطرة الاقتصادية والهيمنة على الاسواق العالمية من خلال التحكم بالمواد الخام. ان الصين تسيطر على النسبة الاكبر من عمليات استخراج وتكرير هذه المعادن عالميا، وتستخدم ادواتها الاقتصادية لضمان عقود طويلة الاجل، بينما تحاول الولايات المتحدة، والغرب عموما، كسر الهيمنة الصينية عبر "شراكة امن المعادن" وبناء تحالفات بديلة لتنويع مصادر التوريد المحلية والخارجية، مما يجعل ساحات افريقيا واميركا اللاتينية وآسيا الوسطى، مسرحا للتنافس والصراع المرشح للتفاقم مستقبلا.

بعدما امر الرئيس الاميركي هاري ترومان بالقاء القنبلة النووية الاولى على اليابان في آب 1945، اعلن في بيانه الشهير انه "قبل 16 ساعة، القت طائرة اميركية قنبلة واحدة على هيروشيما... لقد دمرنا فائدتها للعدو. واذا لم يقبلوا شروطنا الآن، فيمكنهم توقع وابل من الخراب من السماء، لم يسبق له مثيل على هذه الارض".

يتشابه منطق الكلام الحربي والتهديدي لترومان، مع ما يفعله ترامب بشكل شبه يومي الآن ازاء ايران، خصوصا وهو يتحدث عن سحقها وتدميرها ومحو حضارتها واخضاعها لـ "شروطه".

الحرب على ايران التي كان يفترض ان ترامب "انتصر" فيها، من جولتها الاولى في حزيران 2025، لم تسدل ستائرها، وذهبت الى جولة ثانية منذ 28 شباط الماضي. ورغم خفوت اصوات قرقعة السلاح، الا أن الاشتباك لم يتوقف، ولا تزال مذكرة التفاهم المبرمة بين واشنطن وطهران تترنح، والمفاوضات الديبلوماسية تنفرج، ثم تدخل طريقا مسدودا سريعا.

في الوقت نفسه، تتزايد اعداد "اللاعبين" المنخرطين. هذه اقصى اماني حكم بنيامين نتنياهو، بان يحول "قضية ايران" الى قضية عالمية تتكافها فيها دول عدة ضدها. صحيح ان ترامب وجد نفسه وحيدا في المعركة ضد ايران (بخلاف نتنياهو)، الا انه تسبب في استدراج العديد من الدول الى المستنقع بشكل او بآخر، خصوصا في دول الخليج، التي اصبحت الاكثر تضررا من تداعيات حربه، فيما تراقب الصين (وروسيا طبعا) بحذر وتوجس ما يجري في الشرق الاوسط.

مؤخرا، جرى الاعلان عن قيام تحالف عسكري بين السعودية وباكستان وتركيا، وقالت ايران انه دليل على انحسار نفوذ الولايات المتحدة في المنطقة. قبل عام، كانت باكستان والهند تخوضان اشتباكا اثار القلق حول العالم، باعتبار انهما من القوى النووية. اسرائيل قررت شن غارات على قاعدة أبو الظهور العسكرية السورية التي لا تبعد سوى 60 كلم عن الاراضي التركية، مرفقة ذلك بتهديدات ضد انقرة وبخطاب تحد لها. وتشكل تحالف اقليمي دولي يضم 14 دولة رعته السعودية، باسم حماية الملاحة البحرية في البحر الاحمر، فيما لم تضع الحرب اليمنية اوزارها منذ اكثر من 10 سنوات.

لكن العالم لم ينقسم الى معسكرين متضادين حتى الآن، ولم تعلن اي قوة عظمى، الحرب الشاملة ضد قوة عظمى اخرى. ومع ذلك هناك قوى صاعدة على المسرح العالمي، والولايات المتحدة تدرك ذلك، وتحاول ابقاء هذا الاحتمال قيد التأخر قدر المستطاع، محاولة احكام قبضتها على موارد نفطية هائلة، او التحكم بمعابرها، ربما يعطيها افضلية في موازين القوى، لكنه لا يمنحها تفوقا دائما، ولا يعني ايضا ان "الشرارة الايرانية" قابلة للاحتواء دائما، ولا ان اللاعبين الدوليين الآخرين، لن يخوضوا من اجل الموارد والمعادن والنفوذ قتالا من اجل بقائهم.

الامارات وايران

تتسبب الحرب الأميركية - الاسرائيلية ضد ايران وتداعياتها، في تدهور العلاقات بين دول ضفتي الخليج. فقد اعلنت الامارات في 19 آب الماضي وقف جميع الانشطة والتبادلات التجارية والمعاملات المالية مع ايران، بعد استهداف سفن تجارية ونفطية تابعة للامارات واطلاق صواريخ ايرانية ضدها، مع العلم ان حجم التجارة بينهما يصل إلى نحو 30 مليار دولار.

ark
Paintings & Frames...

Arz 03-829172 | Ramy 03-617158

Antoine Khalil bldg, Daychounieh,
Mansourieh, Beirut, Lebanon

T/F: +961 4 401757
khalilb@inco.com.lb

نشاطات

تريز الخوري
khourytherese@hotmail.com

الأمن العام في البقاع خدمة وتكريم للشهادة
اللواء شقير: قوّتنا تقاس بقربنا من مواطنينا

في خطوة وطنية تعكس حرص الدولة على تعزيز حضورها في المناطق الحدودية، شهدت رأس بعلبك افتتاح المبنيين الجديدين للأمن العام، في مناسبة حملت معاني خدماتية وأمنية. يأتي هذا الإنجاز ليعزز دور الامن العام، وليؤكد أهمية وجود المؤسسات الحكومية إلى جانب الناس، وسط مشاركة رسمية وشعبية لافتة، تعكس مكانة البلدة ودورها في محيطها.

لم يكن التدشين برعاية المدير العام للأمن العام اللواء حسن شقير مجرد حفل افتتاح عادي، بل محطة حملت في طياتها معاني الوفاء وتكريم لرجال اختاروا أن تكون خدمة لبنان أمانة ومسؤولية في اعناقهم، ودفعوا حياتهم ثمنا للقيام بواجبهم. فمن رأس بعلبك التي تختزن تاريخا عريقا من الصمود والتضامن، أزيحت الستارة عن مبنى الشهيد المفتش ثاني طنوس بشراوي الطبي، ومركز أمن عام الشهيد المفتش الممتاز يحيى شكر الإقليمي، ليحضر اسمهما مجددا في الحياة العامة، لا كذكرى عابرة، إنما كعنوان لتضحيات لا تسقط من الذاكرة.

هذان المركزان قدما وجهزا بتمويل من رجل الأعمال حسان بشراوي، وهما يضمان مركزا طبيا حيث تجرى فيه المراجعات الادارية والمعاينات، وآخر للمعاملات الرسمية التي تدخل في صلب مهمة وصلاحيات المديرية العامة للامن العام للاستقبال طلبات المواطنين والمقيمين في نطاق المركز الجديد، وتسهيل امورهم استنادا الى القوانين والتعليمات.

هذه المناسبة جمعت حضورا وزاريا ونيابيا وأمنيا وقضائيا ودينيا، في مشهد يعكس أهمية الدور الذي تؤديه المؤسسات الأمنية عامة، والامن العام خاصة، في تأمين الخدمات الرسمية وضمان الامن والحماية

من الاحتفال.

تدشين المركز.

> **المركز مساحة لتقديم الخدمات**

الاجتماعية. وجاءت الرسالة واضحة وهي تحويل هذا المكان إلى عمل مستمر، وإلى صرح لتقديم المساعدة، وتلاقي الدولة مع ابنائها، في تأكيد على أن الحفاظ على الوطن يكمن في حضور الدولة ومؤسساتها على كامل الجغرافيا اللبنانية، مسؤولية عامة مشتركة.

حضر الحفل وزير الصحة العامة ركان

لوحة التدشين.

ناصر الدين، النواب غازي زعيتر، ينال صلح، ملحم الحجيري، سامر التوم، حسين الحاج حسن وإيهاب حمادة، ممثل قائد الجيش العميد الركن إلياس مراد، ممثل المديرية العامة لأمن الدولة العقيد حسين الديراني، ممثل المديرية العامة للجمارك غراسيا القزي، محافظ بعلبك - الهرمل بشير خضر، رجل الأعمال حسان بشراوي ورئيس مجلس بلدية رأس بعلبك سليم نصرالله، كما شارك في الاحتفال مطران دير الأحمر وتوابعها للطائفة المارونية حنا رحمة، راعي أبرشية بعلبك - الهرمل للروم الملكيين الكاثوليك المطران ميخائيل فرحا، مفتي بعلبك - الهرمل الشيخ بكر الرفاعي والمفتي الجعفري لبعلبك - الهرمل الشيخ خليل شقير، الى جانب قضاة وأطباء ورؤساء بلديات واتحاداتها ومخاتير ووفود من عشائر بعلبك - الهرمل.

بعد النشيد الوطني ونشيد الأمن العام، القت مقدمة الحفل النقيب جووي البستاني كلمة أكدت فيها أن الافتتاح لا يقتصر على مبنى جديد، بل يشكل خطوة عملية ضمن رؤية تهدف إلى توفير أفضل الخدمات وتسهيل الإجراءات الإدارية للمواطنين والرعايا العرب والأجانب المقيمين. وقالت: "في الخامس عشر من آب، وفي مناسبة عيد انتقال السيدة العذراء مريم، نلتقي في رأس بعلبك، في محطة جديدة من مسيرة المديرية العامة للأمن العام عنوانها الدائم خدمة الإنسان، والتضحية في سبيل الوطن".

اضافت: "إن حفل افتتاح المبنيين يشكل خطوة عملية تعبر عن رؤية واضحة للمديرية تقوم على تقريب الإدارة الرسمية من الناس. إن هذا الانجاز يأتي مباشرة بعد افتتاح المركز الطبي للأمن العام مؤخرا في بلدة تعنايل البقاعية - مبنى الشهيد علي الخالد - الذي يؤمن الخدمات الصحية للعسكريين وعائلاتهم ومَن هم على العاتق، وإن هذه المسيرة التطويرية مستمرة، وتعكس توجيهات اللواء حسن شقير الذي، منذ تسلمه

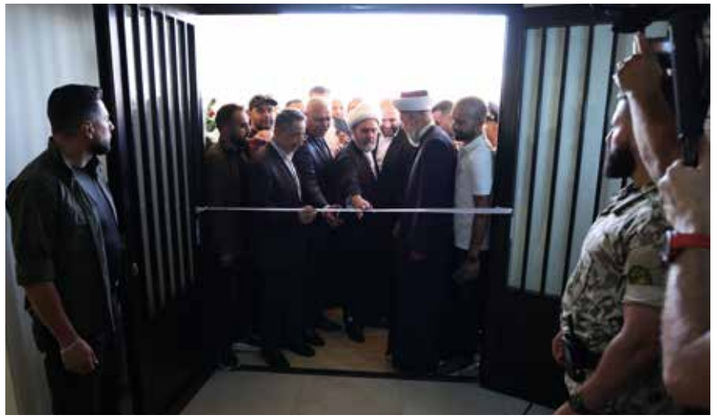
قص الشريط.

> **نعزز حضورنا ضمن الصلاحيات المعطاة لنا**

القيادة وضع دائما في اولويات المسؤوليات الكبيرة رضى المواطن، وحرص على أن تكون المديرية مؤسسة قريبة من الناس، تسهل معاملاتهم استنادا الى القوانين والصلاحيات، إضافة إلى تطوير آليات الخدمة بما يتناسب مع المعايير المعتمدة عالميا، من دون أن تنفصل هذه الرؤية ◄

جانبهم، مستمعة إلى حاجاتهم، وقادرة على توفير الخدمات التي يستحقونها بسهولة وكرامة. من هنا، يأتي هذا المركز ليؤمن للمواطن والرعايا المقيمين من عرب واجانب، وللعسكريين وعائلاتهم، خدمات الأمن العام الإدارية، ويسهل معاملاتهم، ويختصر عليهم الوقت والجهد، ويعزز في الوقت عينه الحضور الأمني للمديرية، وفق الصلاحيات والمهام الموكلة إليها بموجب القوانين والأنظمة المرعية الإجراء".
أضاف: "نحن على مقربة حوالي الاسبوعين من الاحتفال بالعيد الحادي والثمانين للأمن العام، واحد وثمانون عاما من العمل والتضحيات، ومن خدمة الدولة والمجتمع، ومن الحضور في مختلف الظروف والمحطات التي مر بها لبنان. واليوم، وبينما نتحضر لنحتفل بالعيد في السابع والعشرين من الجاري، تجدد المديرية التأكيد أن الأمن العام ليس مؤسسة بعيدة عن الناس، بل مؤسسة موجودة بينهم ومن أجلهم، وأن الدولة لا تقاس فقط بقراراتها، بل بقدرتها على الوصول إلى كل مواطن وتأمين خدمته وضمان حمايته".
وتابع اللواء شقير: "لقد ساهم الأمن العام، منذ تأسيسه، في رفد الدولة بكل المقومات التي تساعدها على أن تكون دولة قوية وقادرة على فرض حضورها، وصون ممتلكاتها، وحماية أرضها وحدودها، ومكافحة الجريمة، ومواجهة التهديدات الداخلية والخارجية، بالتعاون والتنسيق مع سائر المؤسسات العسكرية والأمنية".
وقال: "نحن، في الأمن العام، سنبقى على العهد. لن نتوانى عن القيام بواجباتنا في حفظ أمن شعبنا، وصون الاستقرار، وضمان السلم الأهلي، والتعاون مع جميع المؤسسات العسكرية والأمنية، تنفيذا لقرارات السلطات الرسمية، والتزاما بالقوانين، ووفاء لقسمنا الذي تختصره كلمتان تختزلان جوهر رسالتنا: خدمة وتضحية. ومن هذه المدينة، نؤكد أن حضور الدولة يجب أن يكون شاملا في كل لبنان، وأن خدمة الناس وحمايتهم مسؤولية لا تتجزأ".
ختاما، توجه اللواء شقير بالشكر والتقدير إلى كل من ساهم في إنجاز هذا المركز، وإلى كل من قدم الدعم والعون ليبصر هذا المشروع النور "كي يكون قيمة مضافة خدماتيا وأمنيا، وعنوانا جديدا لحضور الأمن العام بين أهل رأس بعلبك والمنطقة، الذين لهم منا كل المحبة والتقدير، وان المديرية العامة للامن العام ستبقى ثابتة على عهدها: خدمة لبنان، حماية شعب، والتضحية من أجل أمنه واستقراره".

درع تقديرية الى حسان بشراوي.

ودرع تذكارية من والد الشهيد طنوس بشراوي.

◄ عن الاهتمام بالعسكريين وتأمين بيئة عمل تليق بالمهام الملقاة على عاتقهم".
المدير العام للأمن العام اللواء حسن شقير جدد التأكيد على أهمية تعزيز حضور السلطة للحفاظ على الامن ولخدمة الانسان.
وقال في كلمته: "نلتقي اليوم في رأس بعلبك لافتتاح مركز جديد للأمن العام، في محطة جديدة من مسيرة المديرية في التطوير والتحديث، وفي ترسيخ حضور الدولة ومؤسساتها على امتداد الجغرافيا اللبنانية.

نصون الاستقرار ونضمن السلم الاهلي

إن هذا المركز ليس مجرد مبنى جديد، ولا مجرد مساحة إضافية لتقديم الخدمات، بل هو تعبير واضح عن إرادة الدولة في أن تكون قريبة من مواطنيها، حاضرة إلى

سنواصل القيام بواجباتنا في حفظ الأمن

حضور الدولة يعزّز الوحدة الوطنيّة

بعد الاحتفال، انتقل اللواء حسن شقير والحاضرون إلى أحد المطاعم في بلدة رأس بعلبك، حيث استكملت المناسبة بكلمات تناولت أهمية حضور الدولة ومؤسساتها، ودور الأمن العام الرائد إلى جانب التأكيد على الوحدة الوطنية والعيش المشترك والإنماء المتوازن.
لفت النائب غازي زعيتر الى أن أبناء المنطقة الذين قدموا رجالا في المؤسسات العسكرية والإدارية والسياسية، وفي مقاومة العدو الإسرائيلي والدفاع عن لبنان وسيادته، يستحقون حقوقهم لدى الدولة ويجب أن تحظى المنطقة باهتمام استثنائي وتكون في قلب القرار الإنمائي.
وشدد على أن لبنان يقف أمام تحديات كبيرة، وأن الوحدة الوطنية هي أمضى سلاح للمواجهة وخط الدفاع الأول عن لبنان، مؤكدا أن الخلافات السياسية والتناقضات الداخلية لا يستفيد منها إلا العدو.
وأشاد زعيتر بمواقف أبناء رأس بعلبك والفاكهة والقاع ودير الأحمر وسائر قرى المنطقة خلال فترات النزوح، معتبرا أن احتضانهم للنازحين شكل نموذجا للتآخي والتضامن الوطني.
وقال إن الالتزام بالدولة ومؤسساتها هو الخيار النهائي، داعيا إلى التفاهم والحوار وإبعاد التصور الطائفي عن العلاقات بين اللبنانيين، مشددا على أن التعايش الإسلامي - المسيحي هو من أغلى ما يملكه لبنان.
راعي أبرشية بعلبك - الهرمل للروم الملكيين الكاثوليك المطران ميخائيل فرح، أكد أن المركز الجديد يجب ألا يكون مجرد مبنى ومكاتب إدارية، بل مساحة لخدمة الإنسان وحماية المجتمع وترسيخ حضور الدولة في المنطقة. وشدد على أهمية حسن المعاملة وسرعة إنجاز المعاملات، خصوصا في منطقة عانت الحرمان لسنوات، مؤكدا أن الدولة القوية هي التي يشعر فيها المواطن بأن مؤسساتها موجودة إلى جانبه، تستمع إليه وتخدمه بعدالة واحترام.
كما حيا قيادة الأمن العام بشخص اللواء حسن شقير، والضباط والعناصر، وشكر كل من ساهم في إنشاء المركز وجهزه.
بدوره، أكد مفتي بعلبك - الهرمل الشيخ بكر الرفاعي أن لبنان لا يمكن أن يبنى بمنطق التمييز بين مناطقه، مشددا على أن رأس بعلبك وبعلبك وزحلة والنبطية وصور وسائر المناطق اللبنانية هي وطن واحد وأرض واحدة. وقال إن الوحدة الوطنية تشكل السلاح الأقوى في مواجهة التحديات، داعيا إلى حوار وطني يؤسس لأرضية مشتركة، ولافتا الى أن الخلافات والانقسامات الداخلية لا يستفيد منها إلا العدو، كما أشار إلى أهمية تعزيز حضور الدولة ومؤسساتها، معتبرا أن هذه الخطوة تأتي في سياق تثبيت الدولة وخدمة الناس.
ورأى راعي أبرشية بعلبك - دير الأحمر المارونية المطران حنا رحمة أن افتتاح المركز الطبي ومركز الامن العام في رأس بعلبك يشكل أكثر من مناسبة إدارية - خدماتية، بل خطوة في اتجاه إعادة بناء حضور الدولة في البقاع، الذي شعر أبناؤه في أوقات كثيرة بأنه منسي. وشدد على أنها ليست مبنى أو شعارا أو وزارة أو جهازا، بل هي عطاء وخدمة وعدالة وكرامة للمواطن، معتبرا أن الأمن لا يعني فقط حماية الإنسان من الخطر، بل أن يشعر أيضا بأنه محترم وأن دولته تسمعه ومؤسساتها موجودة إلى جانبه. ووجه رحمة تحية إلى رجل الأعمال حسان بشراوي الذي ساهم في تقديم المبنى ليكون مركزا للأمن العام، متمنيا أن يكون مكان أمن وثقة وخدمة وكرامة وطمأنينة.
من جهته، أشار رئيس بلدية الفاكهة محبوب عون إلى أن قوة الدولة لا تقاس بعدد مبانيها، بل بمدى حضور مؤسساتها في حياة الناس، معتبرا أن افتتاح المركز يمثل خدمة أقرب ومعاملات أسهل ورسالة واضحة، وشدد على أن أبناء المنطقة، الذين كانوا دائما شركاء في حماية الأرض والحدود، يستحقون الخدمات نفسها التي تحصل عليها أي منطقة لبنانية أخرى.

نشاطات

منير الشدياق

تخريج ضبّاط وعسكريين في دورات مكافحة الإتجار بالبشر اللواء شقير: الأمن العام سبّاق في معايير حقوق الإنسان

نظمت المديرية العامة للأمن العام في 19 آب الفائت، حفل تخريج وتوزيع شهادات على ضباط وعسكريين من المديرية العامة للأمن العام، في المبنى المركزي - قاعة 27 آب، شاركوا في دورتين تدريبيتين تمحورتا على مكافحة الإتجار بالبشر واستقبال العاملات المنزليات المهاجرات

مدير مكتب المنظمة الدولية للهجرة في لبنان (IOM) أندرو ليند.

سفير هولندا في لبنان فرانك مولن.

العميد عامر الميس ممثلاً المدير العام للأمن العام اللواء حسن شقير.

تأتي هاتان الدورتان اللتان تم تنظيمهما بالتعاون بين المديرية العامة للأمن العام وكل من المنظمة الدولية للهجرة في لبنان (IOM) ورابطة كاريتاس لبنان، ضمن الدفعة الثالثة من مشروع القضاء على كل اشكال العمل الجبري والاستغلال الذي انطلق عام 2024 وتواصل خلال عامي 2025 و2026.

الاحتفال الذي حضره المدير العام للأمن العام اللواء حسن شقير ممثلا بالعميد عامر الميس، سفير هولندا في لبنان فرانك مولن، مدير مكتب المنظمة الدولية للهجرة في لبنان (IOM) أندرو ليند، إضافة إلى عدد من كبار الضباط والشخصيات الديبلوماسية، الادارية، القضائية، منظمات وهيئات المجتمع المدني وغيرهم، استهل بالنشيد الوطني ونشيد الأمن العام. ثم كانت كلمة ترحيب بالحضور من مقدمة الحفل النقيب في المديرية العامة للأمن العام جووي البستاني.

وألقى مدير مكتب المنظمة الدولية للهجرة في لبنان (IOM) أندرو ليند كلمة، من ابرز ما تضمنته التنويه بجهود قيادة المديرية العامة للأمن العام في مواءمة اجراءاتها وممارساتها مع القوانين الدولية والاجراءات العملية الموحدة الوطنية لتحديد ضحايا الإتجار بالاشخاص ومساعدتهم وحمايتهم، التي أصدرتها الحكومة اللبنانية عام 2025.

> **اللواء شقير: مكافحة الاتجار بالأشخاص لم تعد خيارا بل اصبحت ضرورة أمنية وانسانية ملحة**

كذلك في اصدارها تعليمات دائمة جديدة تتمحور بشكل محدد على اصول التعاطي والتحقيق في قضايا الإتجار بالاشخاص، باعتبارها اطارا مرجعيا لمساعدة العناصر على تطبيق المبادئ في العمل اليومي. كما اشار إلى أن الدورات التدريبية التي انجزت في مجال مكافحة الإتجار بالبشر، ساهمت في اعداد مدربين ضمن المديرية العامة للأمن العام، ما من شأنه أن يساعد في رفع مستوى المعارف والخبرات داخل المؤسسة، ويعزز قدراتها التدريبية بصورة مستدامة.

وختم ليند كلامه قائلا: "بالتأكيد، إن المنظمة الدولية للهجرة مستمرة في دعم لبنان في مكافحة الإتجار بالبشر وحماية الضحايا وتعزيز آليات الإحالة والحماية، وفق المعايير الدولية وأفضل الممارسات".

ثم القى سفير هولندا في لبنان فرانك مولن كلمة استهلها بتهنئة الضباط والعسكريين المتخرجين، مؤكدا أن

81 عاماً
تصميم. إنجاز. مثابرة

المديرية العامة للأمن العام هي في الخط الامامي لعملية التعرف الصحيح إلى الضحايا، وبأن الوقاية تبدأ من نجاح عملية التعرف إلى الضحية أو تفشل بفشلها". ثم توقف عند أهمية أن يكون لبنان "قد اصبح يتعامل مع ضحايا الاتجار بالبشر كأشخاص يجب حمايتهم وليس كمخالفين يجب معاقبتهم"،

> **ليند: هذه الدورات ترفع مستوى المعارف والخبرات**

رئيس دائرة حقوق الانسان والمنظمات والهجرة في المديرية العامة للأمن العام العقيد الدكتور رواد سليقة.

المسؤولة عن الحماية الوطنية في المنظمة الدولية للهجرة ديما حداد.

توزيع الشهادات.

معتبرا ان ذلك يشكل العمود الفقري لأهم القوانين في العالم. كذلك اشاد باعتماد الدولة اللبنانية الاجراءات العملية الموحدة لتحديد ضحايا الإتجار بالاشخاص ومساعدتهم وحمايتهم.

ونوه مولن باصدار المديرية العامة للأمن العام تعليمات تعنى بأصول التعاطي والتحقيق في قضايا الإتجار بالاشخاص في نيسان 2026. كما شدد على أن الأهم من الحصول على الشهادة هو أن يملك الضابط التزاما بالنظر إلى الشخص الضعيف، باعتباره إنسانا يتمتع بحقوق ويستحق الحماية. كما وفي ختام كلمته، أكد مولن على وقوف هولندا بشكل دائم إلى جانب الدولة اللبنانية والشعب اللبناني.

بعدها، ألقى العميد عامر الميس كلمة المدير العام للأمن العام اللواء حسن شقير، من أبرز ما جاء فيها: "يشرفني اليوم أن اشارككم هذا اللقاء الذي لا يندرج فقط في اطار توزيع الشهادات، بل يتجاوز ذلك ليجسد محطة اساسية في مسار بناء القدرات المؤسسية وتعزيز الجهوزية المهنية لضباط وعناصر المديرية العامة للأمن العام اللبناني في مواجهة واحدة من أخطر الجرائم المنظمة العابرة للحدود، الا وهي جريمة الإتجار بالاشخاص".

واكد "ان مكافحة الاتجار بالاشخاص لم تعد خيارا، بل اصبحت ضرورة امنية وانسانية ملحة، تفرضها طبيعة التحديات المعاصرة المرتبطة بحركات النزوح والهجرة غير النظامية، واستغلال الفئات المستهدفة لا سيما النساء والاطفال، في شبكات اجرامية منظمة تستفيد من الازمات الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق ارباح غير مشروعة على حساب الكرامة الانسانية".

وتابع العميد الميس قائلا: "في هذا السياق، يضطلع الأمن العام اللبناني بدور محوري على المستويين الوقائي والعملاني، باعتباره الجهة الوطنية المعنية بإدارة الحدود، وتنظيم دخول واقامة الاجانب، ومكافحة شبكات التهريب والاستغلال".

أضاف: "لقد قارب الأمن العام اللبناني هذا الموضوع من زاوية قائمة على حقوق الانسان منذ صدور القانون رقم 164/ 2011 المتعلق بمعاقبة جريمة الاتجار بالاشخاص، حيث بادر إلى استحداث دائرة متخصصة تعنى بقضايا حقوق الانسان ومكافحة الاتجار بالبشر، تعرف بدائرة حقوق الانسان والمنظمات والهجرة، وذلك بهدف تطوير آليات تحديد الضحايا، وضمان مقاربة تراعي احتياجاتهم الانسانية، وتعزيز التنسيق مع الجهات الوطنية والدولية المعنية بحمايتهم ودعمهم. ويبرز هذا الدور من خلال: ◄

• تطوير آليات الكشف المبكر عن ضحايا الاتجار بالاشخاص.
• اعتماد مقاربة قائمة على حقوق الانسان في التعامل مع الضحايا.
• تعزيز التنسيق مع الجهات القضائية والاجتماعية المعنية.
• التعاون الوثيق مع الشركاء الدوليين وفي مقدمهم المنظمة الدولية للهجرة".

ثم تابع العميد الميس قائلا: "إن هذه الدورات التدريبية التي تم تنفيذها بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة، تأتي ايضا في سياق وطني متكامل اعقب صدور الاجراءات العملية الموحدة لتحديد ضحايا الإتجار بالاشخاص ومساعدتهم وحمايتهم، وذلك بتاريخ 14 أيار 2025، حيث كانت المديرية العامة للأمن العام السباقة في تلقف هذه الاجراءات والمباشرة في تطبيقها ميدانيا، من خلال إدماجها ضمن آليات العمل اليومي، وتنظيم دورات تدريبية متخصصة لضباطها وعناصرها على كيفية اعتمادها في مراحل التحديد والاحالة والحماية".

وعن التعليمات الدائمة الجديدة، قال: "تم في نيسان من العام 2026 اصدار تعليمات حديثة تحت عنوان "اصول التعاطي والتحقيق في قضايا الإتجار بالاشخاص"، وهي تعليمات مبنية على الاجراءات العملية الموحدة، وتهدف إلى توحيد منهجية التعامل مع هذه القضايا، بما يضمن مقاربة تراعي حقوق الضحايا، وتعزز فعالية التحقيقات، وتؤمن الحماية اللازمة للفئات الاكثر عرضة للاستغلال".

ثم ختم: "نؤكد أن الاستثمار في تدريب العنصر البشري هو الحجر الأساس في أي استراتيجية فعالة لمكافحة الاتجار بالاشخاص، وأن ما تحقق اليوم يشكل خطوة اضافية نحو بناء جهاز أمني أكثر قدرة على التصدي لهذه الجريمة، وأكثر التزاما بحماية الانسان وصون كرامته".

بعد انتهاء الكلمات، قام كل من رئيس دائرة حقوق الانسان والمنظمات والهجرة في المديرية العامة للأمن العام العقيد

من احتفال التخرج.

المشاركون في الدورة.

مولن: الأمن العام في الخط الامامي لمواجهة الجرائم

الدكتور رواد سليقة والمسؤولة عن الحماية الوطنية في المنظمة الدولية للهجرة ديما حداد، بتقديم عرض وشرح مفصلين عن الاجراءات العملية الموحدة لتحديد ضحايا الإتجار بالاشخاص وحمايتهم ومساعدتهم في لبنان، وكذلك عن الرؤية المستقبلية للأمن العام في مجال مكافحة جرائم الإتجار بالبشر.

بعد ذلك جرت مراسم توزيع الشهادات على الضباط والعسكريين المتخرجين، وتم التقاط الصور التذكارية. ختاما، أقيم حفل كوكتيل.

مقابلة

كارول سلوم
carolsalloum11@gmail.com

دورات تدريبيّة مع المنظمة الدوليّة للهجرة وكاريتاس لبنان الأمن العام: يدّ تكافح الإتجار بالبشر ويدّ تساعد الضحايا

لا تتوقف استراتيجيا الأمن الاجتماعي التي تطبقها المديرية العامة للأمن العام عند ملاحقة المجرم وتوقيفه بعد ارتكاب الجريمة فحسب، بل تشمل الأمن الاستباقي المتمثل بمحاولة منع وقوع الجريمة أساسا، بفعل المتابعة والتنسيق مع الأجهزة الأمنية المحلية والدولية. إضافة إلى الأمن الإنساني المتمثل في التعاون مع المنظمات المحلية والدولية، بهدف مساعدة الضحايا وتأهيلهم ودمجهم في المجتمع

نظمت دائرة حقوق الانسان والمنظمات والهجرة، التي تتبع اداريا الى مكتب شؤون الجنسية والجوازات والاجانب في المديرية العامة للأمن العام، بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة IOM ورابطة كاريتاس لبنان، دورات تدريبية في مكافحة جرائم الاتجار بالبشر وحماية العاملات المنزليات المهاجرات، كان آخرها دورة انجزت في تموز الفائت في فندق بادوفا. تأتي هذه الدورات، التي شارك فيها ضباط وعسكريون من مختلف مكاتب المديرية العامة للأمن العام ودوائرها، ضمن الدفعة الثالثة من مشروع القضاء على كل اشكال العمل الجبري والاستغلال، الذي انطلق عام 2024 وتواصل خلال عامي 2025 و2026.

"الأمن العام" حاورت رئيس دائرة حقوق الانسان والمنظمات والهجرة في المديرية العامة للأمن العام العقيد الدكتور رواد سليقة.

■ أي مهام تضطلع بها دائرة حقوق الانسان والمنظمات والهجرة في ما خص جرائم الإتجار بالبشر؟

□ كما هو معلوم، تعنى دائرة حقوق الانسان والمنظمات والهجرة في المديرية العامة للأمن العام بمهام واسعة ومتشعبة، كالتنسيق والتعاون مع مختلف المنظمات والجمعيات المحلية والدولية التي تعنى بمختلف مجالات حقوق الانسان، معالجة ملفات طالبي اللجوء واللاجئين الموقوفين، إعادة التوطين وسواها. في ما خص موضوع جرائم الإتجار بالبشر تحديدا، فان الدائرة تتلقى الإخبارات والشكاوى المتعلقة بقضايا الإتجار بالبشر والشؤون الإنسانية، وتتابع معالجتها بالتنسيق مع المكاتب والدوائر المختصة في المديرية والجمعيات والمنظمات والسفارات ذات الصلة. كذلك تقوم، بالتعاون مع دائرة التدريب وسائر الجهات المعنية ضمن المديرية العامة للأمن العام، بتنظيم العديد من الدورات التدريبية والمحاضرات والندوات التي تخدم مختلف قضايا حقوق الانسان. على سبيل المثال، سلسلة الدورات التدريبية عن مكافحة الاتجار بالبشر واستقبال العاملات المنزليات المهاجرات التي ننجزها منذ مدة، بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة (IOM) ورابطة كاريتاس لبنان.

■ ما اهمية هذه الدورات في مجال مكافحة الاتجار بالبشر؟

□ تكمن اهميتها في كونها تساهم في تحقيق اهداف عدة مجتمعة، ابرزها:

• رفع مستوى الوعي والكفاءة القانونية لدى الضباط والعسكريين المشاركين فيها، لناحية حسن تطبيق القوانين الوطنية والدولية المتعلقة بالهجرة والإتجار بالبشر.

• تطوير مهارات الكشف المبكر عن ضحايا الاتجار بالبشر، وخاصة العاملات المهاجرات في الخدمة المنزلية.

• تحسين قدرات التواصل والتدخل مع العاملات المهاجرات في الخدمة المنزلية اللواتي يعانين من اضطرابات نفسية أو صدمات نتيجة تجارب عملهن.

• معرفة الحدود القانونية لدور وواجبات الضابطة العدلية، القضاء، المنظمات الإنسانية وسواها، في تلك الملفات الحساسة جدا.

كما تساعد هذه الدورات في اعداد مدربين من بين الضباط والعسكريين المتدربين، كي يتولوا لاحقا مهام التدريب في تلك المجالات ضمن المديرية العامة للأمن العام، بما يحقق الاكتفاء التدريبي الذاتي.

■ ماذا يتضمن برنامج الدورة التدريبية عموما؟

□ كل دورة تدريبية تنقسم الى محاور عدة، وكل محور يتضمن جلسات تعالج كل منها موضوعا معينا بشكل مسهب. من ابرز العناوين العريضة التي تتمحور حولها كل دورة: السياق الاجتماعي والاقتصادي للهجرة من بلدان المنشأ، واقع العمالة المنزلية في لبنان، الاتفاقيات الدولية والإقليمية، اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكول باليرمو، التمييز بين التهريب والاتجار، التعاون الدولي والاقليمي لمكافحة الهجرة غير الشرعية، الاشكال المختلفة (العمالة القسرية، الاستغلال الجنسي، التسول القسري...)، سمات شبكات الاتجار وآليات الاستقطاب، مؤشرات الاتجار بالبشر عند الوصول والمغادرة، آلية التنسيق مع المنظمات المحلية والدولية، النوع الاجتماعي والعنف القائم عليه، فهم الفوارق الثقافية واللغوية، تجنب الاحكام المسبقة والتمييز، خدمات رابطة كاريتاس لبنان والكتيبات اللغوية في المطار، اجراءات العودة الآمنة الى بلد المنشأ، إلى غيرها من المواضيع. كذلك تتضمن كل دورة محاكاة وتمارين عملانية لمختلف المواضيع التي تم شرحها نظريا.

■ هل يقتصر تعاون المديرية العامة للأمن العام مع المنظمة الدولية للهجرة IOM ورابطة كاريتاس لبنان على هذه الدورات؟

□ اطلاقا، بل على العكس هناك مسار طويل من التعاون الوثيق والمتين والمتعدد الاتجاهات والاهداف بين المديرية العامة للأمن العام والمنظمة الدولية للهجرة وكاريتاس لبنان. فمنذ سنوات نتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة في مجالات نذكر منها على سبيل المثال: التدريب وبناء القدرات، مكافحة الاتجار بالاشخاص وتهريب المهاجرين، الادارة الإنسانية للحدود، العودة الطوعية والآمنة للوافدين السوريين الى سوريا، حماية الفئات المعرضة للخطر، التعامل مع الهجرة غير الشرعية، مكافحة التزوير. كما نتعاون ايضا منذ سنوات مع كاريتاس لبنان في مجالات إنسانية واجتماعية، نذكر منها: الخدمات الانسانية على مدار الساعة الى الموقوفين مؤقتا في نظارة الأمن العام، ذكورا واناثا من كل الاعمار. كما تتولى ادارة بيوت الايواء المخصصة لاستقبال الموقوفين مؤقتا الذين يكونون ضحايا جرائم الاتجار بالبشر مثلا أو ممن يعانون من اوضاع انسانية أو صحية أو نفسية صعبة، بحيث يتم الاعتناء بهم بشكل خاص يتناسب مع أوضاعهم، وفي ظل الحماية الأمنية التي توفرها المديرية العامة للأمن العام لتلك الأماكن، وغيرها.

■ ما أبرز القوانين المحلية والدولية التي ترعى موضوع جرائم الاتجار بالبشر؟

□ هناك العديد من القوانين ذات الصلة. على الصعيد اللبناني نذكر قانون معاقبة جريمة الاتجار بالاشخاص الصادر تحت الرقم 164 في 24 آب 2011، الذي يعد أهم قانون لبناني في هذا المجال. كذلك هناك تشريعات لبنانية أخرى ذات صلة مباشرة أو غير مباشرة مع موضوع الاتجار بالبشر من مختلف جوانبه. على الصعيد الدولي، نذكر بروتوكول باليرمو لمنع الاتجار بالاشخاص ومعاقبتهم، بخاصة النساء والاطفال، الذي دخل حيز التنفيذ في25 كانون الاول 2003، إضافة إلى اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية التي دخلت حيز التنفيذ في 29 ايلول 2003.

رئيس دائرة حقوق الانسان والمنظمات والهجرة في المديرية العامة للأمن العام العقيد الدكتور رواد سليقة.

الرؤية المستقبليّة للأمن العام في مكافحة جريمة الإتجار بالأشخاص

- **العمل على تفعيل تطبيق الإجراءات العملية الموحدة لتحديد ضحايا الاتجار بالاشخاص التي صدرت عن الحكومة اللبنانية في أيار 2025، وذلك بالتنسيق مع جميع اصحاب المصلحة في لبنان.**
- **تفعيل تطبيق التعليمات الجديدة من خلال تكثيف التدريبات لكل الضباط والعناصر المعنيين.**
- **إعادة تعميم وتحديث مدونة السلوك بما يتواءم مع المعايير الدولية.**
- **التطلع الى إعتماد نظام IC-Tip لجمع البيانات المتعلقة بالاتجار بالاشخاص والذي طورته في العام 2025 منظمتا UNODC و IOM.**

■ في موازاة الدورات التدريبية، ما هي الإجراءات الاخرى التي يقوم بها الأمن العام لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر؟

□ تولي المديرية العامة للأمن العام اهتماما خاصا في مكافحة مختلف انواع الجرائم عموما، لا سيما تلك التي تمس حياة الانسان وكرامته، وتطال الفئات الضعيفة في المجتمع كالنساء والاطفال والعمال والعاملات الفقراء كجرائم الاتجار بالبشر، وقد وضعتها ضمن أبرز أهدافها الأمنية والإنسانية والحقوقية وذات الطابع الإداري. من ابرز الإجراءات التي اتخذتها في هذا السياق:

• أصدرت المديرية في نيسان 2026 تعليمات دائمة حديثة، والتعليمات الدائمة تعد مثابة قانون داخلي على سبيل التشبيه المجازي، بعنوان "اصول التعاطي والتحقيق في قضايا الاتجار بالاشخاص". هذه التعليمات تحاكي احدث وارقى المعايير الدولية لحقوق الانسان، والإجراءات العملية الموحدة لتحديد ضحايا الاتجار بالاشخاص ومساعدتهم وحمايتهم، والتي صدرت في أيار 2025.

• تفعيل التعاون والتنسيق الأمني وتبادل الخبرات مع كل الجهات الأمنية والمنظمات الدولية والمحلية، كمنظمة الأمم المتحدة، جامعة الدول العربية، الانتربول وسواها، بهدف مكافحة الجرائم المنظمة العابرة للحدود الوطنية عموما وجرائم الاتجار بالبشر خصوصا، محليا، اقليميا ودوليا.

• توقيع العديد من مذكرات التفاهم والتعاون مع هيئات ومنظمات محلية ودولية، كالهيئة الكاثوليكية العالمية للهجرة (ICMC)، المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، رابطة كاريتاس لبنان وغيرها، بهدف مكافحة جرائم الاتجار بالبشر.

• اطلاق برامج تدريب ومحاضرات وندوات عن جرائم الاتجار بالبشر، بشكل شبه دائم كي تشمل تباعا كل الضباط والعسكريين.

يأتي كل ذلك تطبيقا لقناعات انسانية واخلاقية راسخة لدى المديرية العامة للأمن العام ومفادها، كما يعبر عنها دائما مديرها العام اللواء حسن شقير خلال لقاءاته مع الضباط والعسكريين، بأن "لا قيمة حضارية وانسانية لأي مؤسسة إلا بمقدار احترامها لحقوق الانسان في أفعالها قبل أقوالها".

مقابلة

كارول سلوم
carolsalloum11@gmail.com

الذكاء الإصطناعي في المديريّة العامة للأمن العام العقيد القرصيفي: لن يكون بديلاً من رجل الأمن

في عالم يعتمد اليوم بشكل أساسي على أساليب التكنولوجيا المتطورة، بات الذكاء الإصطناعي ركنا أساسيا في هذه الثورة، حيث يشكل القاطرة الأساسية لإعادة رسم معالم القطاعات كافة. لم تعد المؤسسات الأمنية بعيدة من هذا التحول الرقمي، حيث عملت على مواكبة هذا التطور بطريقة مدروسة تخدم أهدافها وأداءها العملياتي والخدماتي

انطلاقا من إيمانه بأهمية مواكبة التطور التكنولوجي، أولى المدير العام للأمن العام اللواء حسن شقير موضوع الذكاء الاصطناعي اهتماما خاصا باعتباره إحدى الركائز الأساسية لتطوير العمل الأمني والإداري. ولهذه الغاية عمد الى تشكيل لجنة متخصصة بالذكاء الاصطناعي كخطوة مؤسساتية تهدف إلى دراسة إمكانات توظيف هذه التكنولوجيا ضمن مختلف مجالات عمل الأمن العام.
يترأس هذه اللجنة رئيس دائرة العلاقات الاعلامية العقيد حسنين القرصيفي، وتضم عددا من الضباط الإختصاصيين في هذا المجال. "الأمن العام" إلتقت العقيد القرصيفي الذي تحدث عن دور الذكاء الإصطناعي ومجالات تطبيقه في عمل المديرية.

■ كيف ولدت لجنة الذكاء الإصطناعي في المديرية العامة للأمن العام؟

□ جاء تشكيل لجنة متخصصة بالذكاء الاصطناعي بناء على إهتمام المدير العام للأمن العام، وكخطوة مؤسساتية تهدف إلى دراسة إمكانات توظيف هذه التكنولوجيا ضمن مختلف مجالات عمل الأمن العام، ووضع تصور عملي لاستخدامها بطريقة آمنة ومسؤولة، بما يتلاءم مع طبيعة المهام الأمنية ويحافظ على سرية المعلومات وحماية البيانات. كما يولي المدير العام أهمية أساسية للاستثمار في العنصر البشري، من خلال تنظيم دورات وبرامج تدريبية متخصصة للضباط والعناصر، تهدف إلى تعريفهم بمفاهيم الذكاء الاصطناعي وأدواته وتطبيقاته العملية، وتمكينهم من فهم قدراته وحدوده وكيفية الاستفادة منه في مجالات عملهم المختلفة. لا تقتصر هذه الدورات على الجانب النظري، بل يفترض أن تتجه تدريجا نحو التدريب العملي على استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي في تحليل المعلومات، إعداد التقارير، معالجة البيانات، دعم القرار، مراقبة المحتوى الرقمي، تطوير الخدمات الإلكترونية، وأتمتة الإجراءات الإدارية، مع التأكيد على الضوابط القانونية والأمنية والأخلاقية المرتبطة باستخدام هذه التقنيات. يشكل هذا التوجه خطوة متقدمة في بناء كوادر أمنية رقمية قادرة على التعامل مع تقنيات المستقبل، وتحويل الذكاء الاصطناعي من مجرد مفهوم تقني حديث إلى أداة عملية تسهم في رفع كفاية الأداء، تعزيز الأمن، وتحسين جودة الخدمات التي تقدمها المديرية العامة للأمن العام.
وبذلك، يجمع نهج المدير العام بين التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي وتطوير الكفاءات البشرية ضمن رؤية واحدة تهدف إلى بناء مؤسسة أمنية عصرية، أكثر سرعة وفاعلية وقدرة على الاستجابة لمتطلبات العصر والتحديات المستقبلية.

■ ما هي أبرز التطبيقات العملية للذكاء الاصطناعي التي يمكن اعتمادها في العمل الأمني؟

□ تتعدد التطبيقات العملية للذكاء الاصطناعي في البيئة الأمنية الحديثة، من أبرزها:
• تحليل الشبكات المترابطة (Link Analysis): استخدام خوارزميات تحليل الرسم البياني Graph AI لكشف العلاقات الخفية بين المشتبه بهم، وتتبع شبكات الجريمة المنظمة، وتبييض الأموال، والتهريب، وتحديد الأفراد المحوريين في تلك الشبكات.
• المعالجة اللغوية Natural Language Processing (NLP): تحليل التقارير الأمنية المكتوبة بلغات متعددة، وقراءة وثائق الاستجواب، وقراءة المنشورات والوسائط المفتوحة المصدر (OSINT)، واستخراج الأسماء، والأماكن، والتواريخ، والربط الذاتي بينها.
• الرؤية الحاسوبية (Computer Vision) وتحليل الفيديو: تحليل تسجيلات كاميرات المراقبة بشكل آلي لتحديد المركبات المشبوهة (قراءة لوحات السيارات)، أو التعرف على الوجوه في الزحمة، أو اكتشاف الأجسام المتروكة والأحداث الغريبة (مثل التجمهر غير الطبيعي أو الاقتحام).
• اكتشاف الشذوذ : (Anomaly Detection) تحليل حركة المعاملات الهجرية أو الجمركية أو إصدار الوثائق للتنبؤ بوجود عمليات تزوير أو اختراق للأنظمة بناء على تغير أنماط السلوك المعتادة.

■ إلى أي مدى يمكن للذكاء الاصطناعي أن يساعد في تحسين الخدمات التي تقدمها المديرية للمواطنين، تسريع الإجراءات، والحد من المعاملات الورقية والأخطاء البشرية؟

□ يشكل تحسين الخدمة المواطنية حجر الزاوية في الرؤية الحديثة للأمن العام. فالذكاء الاصطناعي ليس أداة أمنية أو استخبارية فحسب، بل هو محرك للتحول الخدمي الذكي:
• المساعدون الافتراضيون والدردشة الذكية (AI Chatbots): تقديم إجابات فورية ودقيقة للمواطنين على مدار الساعة في شأن

81 عاماً
تصميم. إنجاز. مثابرة

رئيس دائرة العلاقات الإعلامية ورئيس لجنة الذكاء الإصطناعي في المديرية العامة للأمن العام العقيد حسنين القرصيفي.

المستندات المطلوبة لإصدار جوازات السفر، والإقامات، والسمات، مما يقلل الاكتظاظ في المراكز الأمنية.
• الأتمتة الذكية للوثائق (Document Processing AI): الاعتماد على تقنيات التعرف الضوئي على الحروف (OCR) المدعومة بالذكاء الاصطناعي لقراءة الوثائق الرسمية والتدقيق فيها آليا، مما يقلل نسبة الخطأ البشري في إدخال البيانات إلى صفر% تقريبا.
• المنافذ الذكية وإدارة الدور (Smart Queue & E-Gates): تنظيم حركة المراجعين والتنبؤ بأوقات الذروة في مراكز الخدمات، مع التوسع في استخدام البوابات الإلكترونية في المطار والمنافذ الحدودية لإنهاء إجراءات السفر في ثوان معدودة من دون تدخل بشري.
• التحول الكامل لنظام "بلا أوراق" (Paperless Environment): الاعتماد على المعالجة الرقمية الذكية للمعاملات، مما يسرع دورتها المستندية، ويقضي على البيروقراطية، ويوفر الهدر المالي والزمني.

■ هل يمكن أن يشكل الذكاء الاصطناعي أداة أساسية في استشراف المخاطر الأمنية والتنبؤ بالتهديدات قبل وقوعها؟ وما هي الضوابط التي يجب اعتمادها لضمان عدم إساءة استخدام هذه التقنيات؟

> **لجنة الذكاء الاصطناعي في المديرية العامة للأمن العام وليدة اهتمام المدير العام**

□ نعم، أصبحت نماذج "التنبؤ الأمني" (Predictive Policing) واقعا ملموسا. من خلال تحليل الاتجاهات التاريخية، والعوامل الاقتصادية والاجتماعية، وحركة التحركات الميدانية، يمكن لخوارزميات التنبؤ رسم خرائط افتراضية للمخاطر واستشراف التهديدات الإرهابية أو السيبرانية أو الجنائية. أما عن الضوابط لضمان عدم إساءة الاستخدام، فتشمل:
• مبدأ "الإشراف البشري" (Human-in-the-loop): الا يترك القرار النهائي (كالتوقيف أو الاتهام) للآلة إطلاقا، بل يقتصر دور الذكاء الاصطناعي على تقديم التوصيات والدلائل للمحقق البشري.
• مكافحة التحيز الخوارزمي (Algorithmic Bias): تدريب النماذج الذكية على بيانات متوازنة وضمان عدم استهداف فئات معينة بناء على العرق، أو الجنس، أو المذهب، أو المنطقة الجغرافية.
• الشفافية والذكاء الاصطناعي القابل للشرح (Explainable AI - XAI): يجب أن تكون الخوارزميات قادرة على تفسير "كيف" وصلت إلى استنتاج أمني معين، لضمان القابلية للمراجعة القانونية.

■ كيف يمكن توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في حماية الحدود ومكافحة التزوير والهجرة غير الشرعية؟

□ يعد أمن الحدود من أكثر المجالات التي تظهر فيها قوة الذكاء الاصطناعي، ويمكن توظيفه عبر:
• التحليل المتقدم لبيانات المسافرين (PNR & API): تحليل قوائم ركاب الطائرات والرحلات البرية والبحرية مسبقا، واكتشاف الأنماط المشبوهة (مثل السفر المتكرر عبر طرق غير منطقية، أو شراء التذاكر نقديا)، مما يسهم في ضبط العناصر الخطرة قبل وصولها إلى الحدود.
• كشف التزوير العالي الدقة (Biometric & Forensic AI): فحص الوثائق وجوازات السفر باستخدام تقنيات التصوير الطيفي الذكي المقترن بالذكاء الاصطناعي لكشف التزوير الدقيق في الأختام، أو الميكروفيلم، أو الصور الشديدة الاحترافية التي يصعب على العين البشرية رصدها.

■ في ظل التطور السريع للذكاء الاصطناعي، كيف يمكن للمديرية العامة للأمن العام مواكبة هذه التطورات، وما البنية التحتية التقنية والتشريعية التي تحتاج إليها للاستفادة منها بشكل فعال وآمن؟

□ لمواكبة هذا التسارع المتلاحق، تحتاج ◄

◄ المديرية إلى الاستثمار بالتوازي في مسارين: التقني والتشريعي.

1- البنية التحتية التقنية (Technical Infrastructure):

• مراكز بيانات سيادية ومستقلة (Data Centers): بناء سحابة إلكترونية أمنية مغلقة ومؤمنة بأعلى درجات التشفير لضمان عدم تسريب البيانات الحساسة إلى خوادم خارجية.

• حواسيب فائقة الأداء (High-Performance Computing): توفير قدرات معالجة مركزية ورسومية (GPUs) قادرة على تشغيل خوارزميات التعلم العميق.

• الأمن السيبراني المتقدم: حماية أنظمة الذكاء الاصطناعي نفسها من هجمات التسميم الخوارزمي (Data Poisoning) أو الاختراقات.

2- البنية التحتية التشريعية والتنظيمية (Legislative Framework):

• سن أطر حوكمة الذكاء الاصطناعي الأمني.

• وضع لوائح تنظيمية تحدد المسموح والمحظور في استخدام تقنيات التعرف على الوجوه أو تحليل البيانات السلوكية.

• تشريعات تبادل البيانات: وضع قوانين تسمح بالربط الآمن والمقنن للبيانات بين الأمن العام والجهات الحكومية الأخرى (مثل وزارات العدل، الصحة، والمال).

■ ما هي أهمية تدريب الضباط و العناصر في المديرية العامة للأمن العام على استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي، وهل نحن أمام تحول في طبيعة المهارات المطلوب للعمل الأمني مستقبلا؟

□ التكنولوجيا من دون عنصر بشري مؤهل تبقى مجرد آلات وبيانات صامتة. إن تدريب الكوادر الأمنية يعد الشرط الأساسي لنجاح هذا التحول، فقد باشر الأمن العام حاليا تنفيذ خطة لتدريب كل ضباط الأمن العام على المبادئ الأساسية والمتوسطة للإدارة والذكاء الإصطناعي، من خلال دورات على مدى 3 إلى 5 أيام من قبل متخصصين في الذكاء الإصطناعي وبالشراكة مع بعض الجامعات المرموقة.

"الذكاء الاصطناعي ليس أداة أمنية أو استخباراتية بل هو تحرك للتحول الخدمي الذكي"

• تحول طبيعة المهارات (The Skill Shift): نحن ننتقل من رجل الأمن التقليدي إلى "رجل الأمن الرقمي/المحلل الاستراتيجي". المهارات القادمة لا تقتصر على اللياقة البدنية والحس الأمني الميداني فحسب، بل تشمل: الثقافة الرقمية (Digital Literacy)، التفكير التحليلي للبيانات، فهم الهندسة الاجتماعية، وإتقان التعامل مع أدوات الذكاء الاصطناعي.

التربية الأخلاقية والأمنية للتكنولوجيا: تدريب العناصر على حماية البيانات الحساسة، ومنع تسريبها، وفهم المحاذير القانونية للتعامل مع البيانات الشخصية للمواطنين والزوار.

■ ما هي الخطوة التالية بعد الدورات التدريبية؟ وهل هناك توجه لوضع استراتيجية متكاملة لإدماج الذكاء الاصطناعي في عمل المديرية، وتحويل ما تم تعلمه إلى مشاريع وتطبيقات عملية؟

□ يجب ألا تقف الدورات التدريبية عند حدود "التثقيف النظري"، بل ينبغي أن تكون شرارة الانطلاق لنشاط مؤسسي ملموس عبر الخطوات التالية:

• صياغة "استراتيجية الذكاء الاصطناعي للأمن العام"، وضع خارطة طريق خماسية تحديد الرؤية والأهداف والمشاريع ذات الأولوية، وتوزيع الميزانيات.

• إنشاء "وحدة الابتكار والذكاء الاصطناعي": تشكيل فريق عمل متكافئ يضم ضباطا ميدانيين، ومحللين أمنيين، ومهندسي برمجة وبيانات، لتطوير الحلول محليا أو إدارتها.

• مشاريع نموذجية مصغرة: (Pilot Projects) البدء بتطبيق مشاريع محدودة ومتخصصة ذات أثر سريع (Quick Wins)، مثل روبوتات الدردشة cahtbots للإجابة عن استفسارات المواطنين والمقيمين.

• عقد شراكات استراتيجية: بناء جسور التعاون مع الجامعات الوطنية، ومراكز الأبحاث، والشركات الوطنية المتخصصة في التكنولوجيا لنقل المعرفة وتطوير حلول سيادية مناسبة للبيئة المحلية.

■ إذا كان الذكاء الاصطناعي يمثل اليوم ثورة تقنية تعيد تشكيل مختلف القطاعات، فهل نحن أمام مرحلة يصبح فيها شريكا أساسيا لرجل الأمن في اتخاذ القرار، أم سيبقى مجرد أداة مساعدة؟

□ إن الإجابة عن هذا السؤال تكمن في الفلسفة العملية لدمج التكنولوجيا في المؤسسات العسكرية والأمنية. الذكاء الاصطناعي لن يكون بديلا من رجل الأمن، ولن يرتقي ليكون صانع القرار المستقل. فالقرارات الأمنية تتقاطع دائما مع قيم أخلاقية، وإنسانية، وقانونية تتطلب الحس البشري والضمير والتقدير الميداني، وهي أمور تفتقر إليها الخوارزميات مهما بلغت درجة ذكائها. لكن في المقابل، فإن الذكاء الاصطناعي تجاوز بالفعل مرحلة "الأداة المساعدة التقليدية" (مثل الحاسوب أو الآلة الحاسبة). نحن نتجه بثبات نحو مفهوم "الذكاء المعزز" (Augmented Intelligence)؛ حيث يصبح الذكاء الاصطناعي الطيار المساعد (Co-Pilot) لرجل الأمن. إنه الشريك الذكي الذي يجمع البيانات، ويرصد الأنماط، ويحسب الاحتمالات، ويقدم سيناريوهات القرار في أجزاء من الثانية. لكن الحسم والقتال وضمير القرار يظل، وسيظل دائما، بيد رجل الأمن. الذكاء الاصطناعي يمنح رجل الأمن عيونا زرقاء ترى ما لا يرى، وعقلا تحليليا يستوعب المحيط، ليبقى رجل الأمن هو الضامن الأول للأمن والأمان، والعدالة وسيادة القانون.

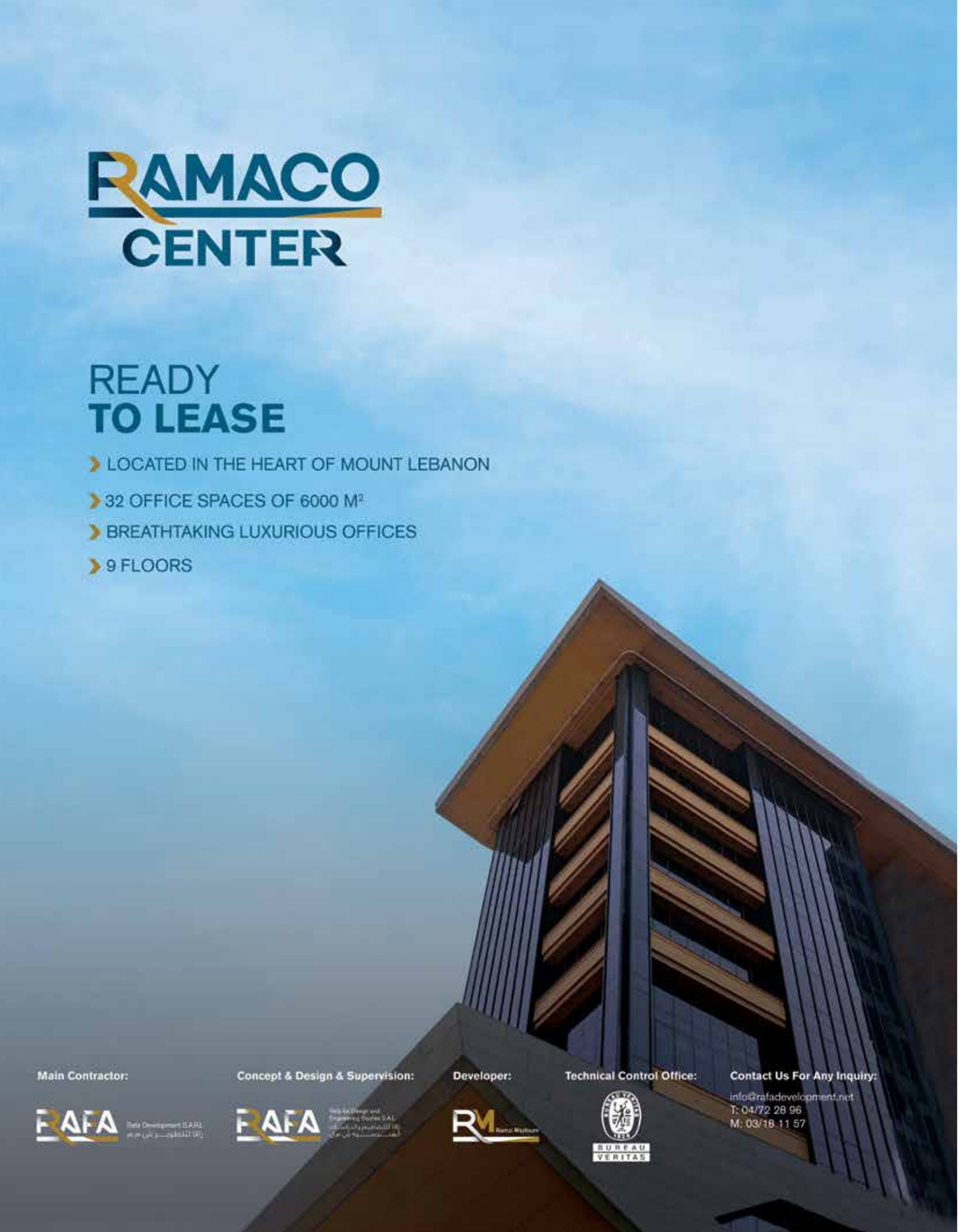

نشاطات

كارول سلوم
carolsalloum11@gmail.com

تأكيد على مواكبة التطوّر والحداثة
تخريج ضباط أمن عام في دورة الذكاء الإصطناعي

ممثل المدير العام للأمن العام العميد عامر الميس.

رئيس الجامعة الاميركية للعلوم والتكنولوجيا الدكتور رياض صقر.

مديرة التنمية الدولية والتعليم المستمر في الجامعة الدكتورة هبة عثمان.

أكثر من 100 ضابط في المديرية العامة للامن العام شاركوا في دورة تدريبية مكثفة عن الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته نظمتها الجامعة الاميركية للعلوم والتكنولوجيا، نالوا بموجبها شهادات تقدير وذلك خلال حفل اقامته المديرية في مقرها في بيروت. جاءت هذه الدورة المكثفة على مدى يومين لتعكس رغبة المدير العام للأمن العام اللواء حسن شقير في مواكبة التكنولوجيا والتطور وادخالهما الى المديرية ضمن خطة الحداثة.

كانت المناسبة جامعة، حيث غصت قاعة الاحتفالات في مقر المديرية بالضباط المكرمين ورفاقهم الذين يواصلون التألق في مختلف الدورات ذات الصلة.

حضر الاحتفال ممثل المدير العام للامن العام العميد عامر الميس، رئيس الجامعة الاميركية للعلوم والتكنولوجيا الدكتور رياض صقر، ودكاترة من الجامعة الى جانب عدد كبير من الضباط.

النشيد الوطني ثم نشيد الأمن العام استهلالا، فتعريف من النقيب في الامن العام جووي البستاني حول اهمية الدورة. ثم تحدث ممثل المدير العام للأمن العام العميد عامر الميس فقال: "يسرني أن أنقل اليكم تحيات المدير العام للامن العام اللواء حسن شقير، وان امثله في هذا الاحتفال الذي نكرم فيه الضباط الذين انهوا الدورة التدريبية في الذكاء الاصطناعي، والتي استضافتها الجامعة الاميركية للعلوم والتكنولوجيا على ثلاث دفعات، وشارك فيها نحو 100 ضابط من مختلف الرتب، من ملازم الى عميد".

> **العميد الميس: الدورة اتاحت للضباط الاطلاع على المفاهيم الاساسية للذكاء الاصطناعي واستشراف آفاق توظيفه**

أضاف: "إن هذه الدورة تأتي في اطار ايمان المديرية العامة للأمن العام بأن بناء المؤسسات الحديثة يبدأ ببناء الانسان، وان الاستثمار في المعرفة والتدريب هو السبيل الامثل لمواكبة التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم، لا سيما في مجال الذكاء الاصطناعي الذي بات يشكل ركيزة اساسية في مختلف القطاعات الامنية والادارية والتربوية والصناعية والصحية وغيرها من الامور".

وقال العميد الميس: "لقد اتاحت هذه الدورة للضباط المشاركين فرصة الاطلاع على المفاهيم الاساسية للذكاء الاصطناعي، والتعرف الى تطبيقاته العملية، واستشراف آفاق توظيفه في تطوير الاداء المؤسسي، وتعزيز سرعة الانجاز، ودعم عملية اتخاذ القرار، بما ينسجم مع رؤية المديرية في تحديث اساليب العمل والارتقاء بجودة الخدمات التي تقدمها للمواطنين".

81 عاماً
تصميم. إنجاز. مثابرة

وتوجه بـ "الشكر والتقدير إلى رئاسة الجامعة، ممثلة بالدكتور رياض صقر، على المبادرة الكريمة بتنظيم هذه الدورة وتقديمها من دون مقابل، وعلى حرص ادارتها الدائم على تفعيل بروتوكول التعاون القائم مع المديرية العامة للأمن العام، بما يعكس نموذجا ناجحا للشراكة بين المؤسسات الاكاديمية والمؤسسات الوطنية، خدمة للبنان وتعزيزا لقدرات مؤسساته الامنية. كما أتوجه بالشكر الى الدكتورة هبة عثمان، ضابط الارتباط مع الجامعة، على جهودها المخلصة ومتابعتها الدؤوبة لانجاح البرامج التدريبية، بما اسهم في تحقيق اهدافها على أفضل وجه".

وتابع العميد الميس: "لا يسعنا في هذه المناسبة ايضا، الا أن نثمن المبادرة الرائدة التي اعتمدتها الجامعة منذ نحو ست سنوات، والقاضية بتقديم ثلاث منح كاملة سنويا لضباط المديرية العامة للامن العام لمتابعة دراسة الماجستير في ادارة الاعمال (MBA)، وقد استفاد من هذه المبادرة حتى اليوم نحو 20 ضابطا، عادوا الى مؤسستهم مزودين معارف وخبرات اسهمت في تطوير الاداء المؤسسي، وترسيخ ثقافة التميز والابداع. كما نستذكر بكل وفاء المرحومة السيدة هيام صقر، الرئيسة السابقة للجامعة، التي وضعت الأسس المتينة لهذا التعاون المثمر، انطلاقا من ايمانها العميق بأن نهضة الوطن تتحقق بتكامل مؤسساته، وبالاستثمار في العلم والمعرفة، وببناء جسور التعاون بين الجامعات والمؤسسات الأمنية".

وختم: "ان الشهادة التي تتسلمونها اليوم ليست نهاية رحلة بل هي بداية مسؤولية جديدة، ومسار متواصل من التعلم والتطوير والابتكار. ونحن على ثقة بأنكم ستترجمون ما اكتسبتموه من معارف الى مبادرات عملية تسهم في تعزيز كفاءة العمل، وترسيخ ثقافة التطوير داخل المديرية العامة للامن العام، بما يواكب تطلعات المواطنين ويخدم المصلحة الوطنية العليا، متمنيا دوام التعاون بين مؤسساتنا لما فيه خير لبنان ومستقبله".

اما رئيس الجامعة الاميركية للعلوم والتكنولوجيا الدكتور رياض صقر، فقال: "باسم الجامعة الاميركية للعلوم والتكنولوجيا اتوجه بأصدق عبارات التقدير والاحترام لهذه المؤسسة الوطنية الساهرة على أمن الوطن العام، ويسعدني أن اكون معكم اليوم في المديرية العامة للامن العام، في حفل نهاية الدورة التدريبية المكثفة لضباط في الأمن العام حول الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في مجالات الأمن العام. وانه لمن دواعي سرورنا استضافة ضباط الأمن العام في الجامعة ومشاركتهم في هذه التجربة المثمرة، والتي جمعت بين المعرفة الاكاديمية والخبرة العلمية، في موضوع هام في الامن اليوم، حيث يتم التركيز على الاستفادة من التطور الكبير في عالم التكنولوجيا".

> **صقر: مشاركة ضباط الامن العام في الدورة يؤكد على الوعي العميق في الاستثمار في المعرفة**

توزيع الشهادات والدروع.

أضاف: "إن مشاركة اكثر من 100 ضابط من الامن العام في هذا البرنامج ، يؤكد على وعي عميق بأهمية الاستثمار في المعرفة ومواكبة تطور العلوم والتكنولوجيا التي تتسارع بوتيرة عالية، مما يتطلب تنظيم دورات وبرامج تدريب مستمر لمتابعتها".

وتابع الدكتور صقر: "خلال هذه الدورة المكثفة، تناولتم موضوع الذكاء الاصطناعي، بمفهومه وتطبيقاته اليومية، مع التركيز على تأثيراته في الحياة والعمل الأمني. كما ناقشتم الاخلاقيات والاعتبارات القانونية للذكاء الصطناعي، بما في ذلك مسألة التحيز وتأثيرات الخوارزميات على البيانات والقرارات. وتناولتم في هذه الدورة ايضا، مواضيع متقدمة، من بينها، البصمة الالكترونية المشفرة، وفك رموز التوقيع الالكتروني، والعلاقة بين استخبارات الاتصال، وسلسلة الكتل، والذكاء الاصطناعي، وكيف يمكن ان تصبح هذه التقنيات جزءا من التطبيقات الامنية والدفاعية في السنوات المقبلة".

واعتبر أن "التكنولوجيا، مهما بلغت قوتها، يجب ان تبقى في خدمة الانسان، وان تستخدم بمسؤولية وفق القانون واحترام الحقوق. ما لمسناه خلال هذه الدورة، هو انكم تسعون الى مواكبة التطور ◄

المشاركون.

التكنولوجي وفهمه واستيعابه والاستعداد لتوظيفه بالشكل الصحيح، في خدمة مهامكم الوطنية. نحن في الجامعة نؤمن بأن اهداف العمل الجامعي ومهامه لا تنتهي عند حدود قاعات التدريس وبرامج الشهادات الاكاديمية، بل تتوسع لتشمل بناء القدرات البشرية كعنصر هام لبناء مستقبل اكثر امنا وتقدما، وستبقى ابواب الجامعة الاميركية للعلوم والتكنولوجيا مفتوحة امامكم للمزيد من التعاون والبرامج التي تعزز قدرات مؤسساتنا الوطنية".

وختم الدكتور صقر قائلا: "اشكر قيادة الامن العام على ثقتها بالجامعة، واشكر جميع المدربين والمنظمين وكل من شارك في انجاح هذا البرنامج، والى مزيد من التعاون بين جامعتنا والأمن العام اللبناني. شكرا لكم جميعا ونتمنى لكم النجاح والتوفيق في مهامكم الوطنية".

ثم كان عرض فيديو عن مشاركة الضباط في هذه الدورة، شرحت عنه مديرة التنمية الدولية والتعليم المستمر في الجامعة الدكتورة هبة عثمان.

أعقب ذلك توزيع شهادات على الضباط ودروع.

الذكاء الإصطناعي مصدر للحلول

بات الذكاء الاصطناعي في العصر الحديث عنصرا اساسيا تستعين به مختلف الشعوب والمؤسسات لتسهيل الاعمال وتطوير آليات العمل وتحسين الاداء. في السنوات الاخيرة، دخل الذكاء الاصطناعي ايضا كعامل مساعد في مهام المؤسسات الامنية حول العالم، من بينها المؤسسات الامنية في لبنان، لما يوفره من امكانات متقدمة في تحليل البيانات، والتعرف إلى الانماط ودعم اتخاذ القرار.

يعرف الذكاء الاصطناعي بأنه محاكاة قدرات الذكاء البشري بواسطة اجهزة الكومبيوتر والآلات، بما يتيح لها التعلم من البيانات، الاستدلال، حل المشكلات، وتنفيذ مهام تتطلب عادة قدرات بشرية. كما يشير المصطلح إلى انظمة حاسوبية صممت لاداء مهام ترتبط تقليديا بالذكاء البشري، منها التعلم، الاستدلال، التعرف إلى الانماط، حل المشكلات، واتخاذ القرارات.

اما مصطلح "الذكاء الاصطناعي"، فقد ظهر عام 1956 خلال مؤتمر علمي عقد في كلية دارتموث في الولايات المتحدة، حيث تبلور الذكاء الاصطناعي كحقل علمي مستقل. ويعد مارفن مينسكي من أبرز الآباء المؤسسين لهذا المجال، فيما اسهم علماء ورواد آخرون، بينهم ألان تورنغ وجون مكارثي، في وضع الاسس النظرية والعلمية التي ساهمت في تطوره.

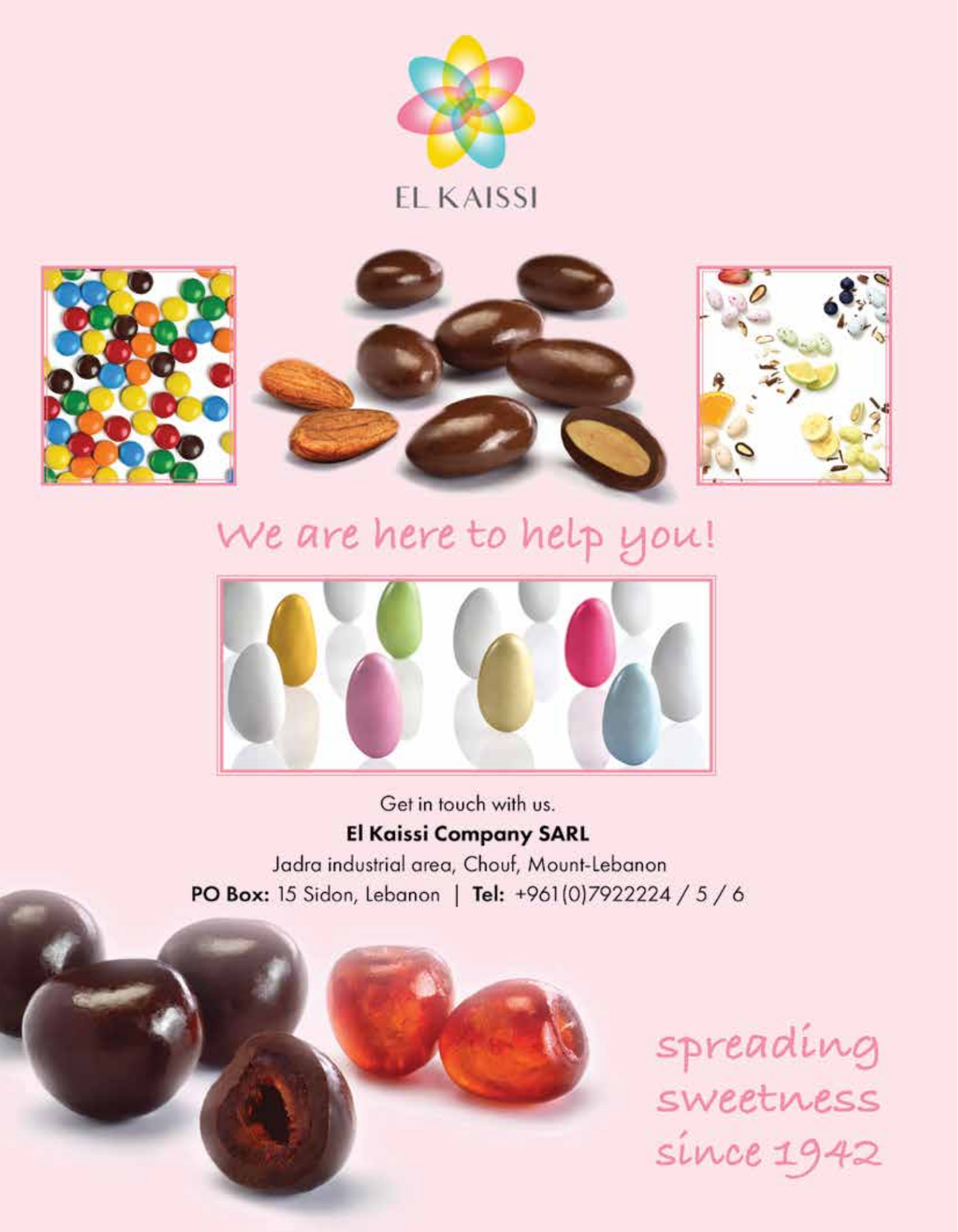

نشاطات

كارول سلوم
carolsalloum11@gmail.com

"النظام المركزي لإدارة بيانات الهجرة للمؤسّسات الوطنيّة" مقاربة متكاملة لتعزيز الشفافيّة واحترام حقوق الإنسان

في المديرية العامة للأمن العام، ورش عمل لا تهدأ تحمل عنوان مواكبة العصر وتحدياته، والسعي إلى تحقيق مشاريع متطورة تخدم مهمات المديرية المتعددة. ليس غريبا على جميع ضباط الامن العام وعسكرييه، التحلي بهذه المواظبة من خلال الانخراط في دورات تدريبية. وهكذا، تكون المديرية سباقة في اعتماد التطور، ومتابعة ملفات اساسية ومهمة

في هذا الاطار، يأتي مشروع "النظام المركزي لادارة بيانات الهجرة للمؤسسات الوطنية في لبنان"، الذي تعمل عليه المديرية، وهو ممول من وزارة الخارجية الدانماركية ويقوم بتنفيذه المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة. كما يعتبر هذا المشروع حاجة مهمة في موضوع جمع بيانات الهجرة وتحليلها وتبادلها.

"الامن العام" التقت رئيس دائرة الاحصاء والتحليل في مكتب التخطيط والتطوير في المديرية العامة للأمن العام الرائد بهاء عبود، واطلعت منه على تفاصيل المشروع ومراحله والهدف منه.

■ بداية، ما هو مشروع "النظام المركزي لادارة بيانات الهجرة للمؤسسات الوطنية في لبنان"، وما الحاجة التي أدت إلى اطلاقه؟

□ المشروع مبادرة تهدف الى تطوير نظام مركزي لادارة بيانات الهجرة، بما يعزز قدرة المؤسسات اللبنانية على ادارة هذه البيانات بطريقة اكثر فاعلية، ويدعم التنسيق وتبادل المعلومات بين الجهات المعنية. الجهة الداعمة له هي وزارة الخارجية الدانماركية، في حين أن المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة (ICMPD) هو الجهة المنفذة. تنبع اهميته من الحاجة الى مقاربة اكثر تكاملا لادارة بيانات الهجرة، بما يتيح تحسين جمع البيانات وتحليلها وتبادلها، ويساعد في بناء سياسات تستند الى معلومات ومعطيات موثوقة. كذلك يركز المشروع على أن تكون ادارة البيانات قائمة على احترام حقوق الانسان وحماية الفئات الأكثر عرضة للمخاطر، وعلى تعزيز ممارسات شفافة ومسؤولة تتوافق مع الاستراتيجيات الوطنية والالتزامات الدولية للبنان.

رئيس دائرة الاحصاء والتحليل في مكتب التخطيط والتطوير الرائد بهاء عبود.

> **المشروع المركزي لادارة بيانات الهجرة يعزز قدرة المؤسسات ويتيح حماية الفئات الاكثر عرضة للمخاطر**

■ ما هي الاهداف الاساسية التي يسعى المشروع إلى تحقيقها؟

□ تتمثل الاهداف الرئيسية في تعزيز قدرات المؤسسات اللبنانية على ادارة بيانات الهجرة بفاعلية، وتحسين آليات التنسيق بين الجهات الحكومية الاساسية بما يؤدي الى مقاربة اكثر تكاملا في حوكمة الهجرة. كذلك يسعى المشروع إلى تحسين اجراءات جمع البيانات وتحليلها وتبادلها بما يدعم وضع السياسات على اساس الادلة، اعداد مواد تدريبية تتناول الحوكمة القائمة على الحقوق، وحماية البيانات والمعايير الدولية. من الأهداف المهمة أيضا، ترسيخ ممارسات شفافة ومسؤولة في ادارة البيانات، بما ينسجم مع الاستراتيجيات الوطنية اللبنانية والالتزامات الدولية.

■ كيف جرى تنفيذ المشروع حتى الآن، وما هي ابرز المراحل التي انجزت؟

□ يجري تنفيذ المشروع ضمن مسار متدرج يشمل جوانب قانونية وتقنية ومؤسساتية وتدريبية. من أبرز ما تحقق حتى الآن استمرار العمل على المسار القانوني المتعلق بتبادل البيانات بين الوزارات والاجهزة الامنية، انجاز التقييم التقني للبنية التحتية المطلوبة لاستضافة الحل، استكمال تقييم البيانات في المديرية العامة للأمن العام. كما جرى تأمين البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والبرمجيات وتراخيص النسخ الاحتياطي الخاصة بالأمن العام، وتنفيذ اربع دورات تدريبية تقنية معتمدة.

■ ما أهمية تقييم البيانات والبنية التحتية في هذه المرحلة من المشروع؟

□ يشكل تقييم البيانات والبنية التحتية، خطوة اساسية للتحضير للانتقال الى نظام مركزي قابل للتطبيق والاستدامة. فقبل انشاء النظام وتشغيله، لا بد من معرفة واقع البيانات الموجودة، ومدى توافرها وجودتها، وتحديد الاحتياجات التقنية اللازمة لاستضافة الحل. من هنا جاءت عملية تقييم البيانات في الأمن العام، الى جانب التقييم التقني للبنية التحتية. في المرحلة المقبلة، سيتضمن العمل اجراء ازالة الازدواجية في البيانات وتوحيد معاييرها، بما يهيىء لاستخدامها ضمن النظام المركزي. هذه الخطوات التحضيرية ضرورية لضمان أن يكون النظام مبنيا على بيانات منظمة وقابلة للاستخدام، وأن تتوافر البيئة التقنية والمؤسساتية اللازمة لاستدامته.

■ في ظل الظروف الامنية المتغيرة، ما أبرز التحديات التي واجهت تنفيذ المشروع؟

□ من ابرز التحديات تأثير الديناميات الأمنية الاقليمية والمحلية في سير التنفيذ والتكاليف، إذ فرض تطور الوضع الأمني اعطاء الاولوية للمسائل الأمنية، الأمر الذي انعكس على الجداول الزمنية وعلى توافر الجهات المعنية للمشاركة في بعض الانشطة. كما برزت مسألة الاطار القانوني الناظم لتبادل البيانات، اضافة إلى تحديات مرتبطة بتوافر البيانات الموجودة وجودتها، والحاجة الى ضمان الملكية المؤسساتية الطويلة الامد واستدامة النظام. للحد من اثر هذه التحديات، جرى اعتماد قدر أكبر من المرونة في التخطيط والتنفيذ، والاستفادة من العمل من بعد، ومن التقييمات المعلوماتية والتخطيط التقني، إضافة إلى استمرار التنسيق والمتابعة مع الجهات الوطنية المعنية.

■ ما هي الخطوات العملية المقبلة التي ستسمح بالانتقال من مرحلة التحضير الى مرحلة التشغيل؟

□ تتضمن الانشطة المقبلة اجراء عملية ازالة الازدواجية في البيانات وتوحيد معاييرها في المديرية العامة للأمن العام، وتجهيز المساحة المخصصة في المديرية للبدء في اعداد النظام المركزي. كذلك سيتم، بالتنسيق مع لجنة الأمن العام، تحديد القدرات التقنية المطلوبة واحتياجات الموارد البشرية، ووضع الهيكلية. من المقرر أيضا، تقديم تدريبات تقنية متخصصة ومتكيفة مع الاحتياجات، وانشاء لجان رسمية للتنسيق والاشراف التقني.

■ في ضوء ما تحقق ووجود التحديات القائمة، كيف تنظرون الى المرحلة المقبلة وإلى الأثر المتوقع للمشروع؟

□ أرى أن المرحلة المقبلة يجب ان تركز على الانتقال نحو حل متكامل ومستدام لادارة بيانات الهجرة، مع توسيع مشاركة المؤسسات وآليات تبادل البيانات، وترسيخ آليات حوكمة البيانات وتعزيز قابلية التشغيل البيني بين قواعد البيانات والانظمة الحكومية القائمة. كذلك تبرز أهمية تعزيز حماية البيانات وممارسات الادارة المسؤولة، تطوير القدرات التحليلية وآليات اعداد التقارير، وضمان قابلية النظام للتوسع والتكيف مع الاحتياجات المستقبلية. الغاية في النهاية، هي ان يشكل النظام اساسا ◄

◄ لادارة وطنية منسقة للهجرة، وان يوفر للمؤسسات المعنية ادوات أفضل لاتخاذ القرار المبني على الادلة.

■ ما هي الرسالة التي تودون توجيهها بشأن أهمية هذا المشروع ودور الأمن العام فيه؟

□ اعتقد أن أهمية المشروع تكمن في انه لا يقتصر على انشاء نظام تقني، بل يضع اساسا لتطوير طريقة اكثر تكاملا وتنظيما في ادارة بيانات الهجرة على المستوى الوطني. من موقع الأمن العام كجهة مستفيدة، نرى في المشروع فرصة لتعزيز القدرات وتحسين التنسيق والاستفادة بصورة أفضل من البيانات المتوافرة، ضمن اطار يحترم حماية البيانات والمعايير ذات الصلة.

مشروع إدارة بيانات الهجرة: تفعيل القدرات وتقوية المهارات

مشروع "النظام المركزي لادارة بيانات الهجرة للمؤسسات الوطنية في لبنان"، هو مبادرة تهدف إلى تطوير نظام مركزي لادارة بيانات الهجرة، معتمدا على حقوق الانسان. تدعم هذا المشروع، المؤسسات الوطنية عبر تحسين التنسيق بين الوكالات وتعزيز القدرات التقنية، كذلك صنع السياسات المبنية على الادلة وتحسين إدارة الهجرة في لبنان وفق المعايير الدولية، إلى جانب التنسيق المشترك وتحسين تبادل المعلومات والتعاون بين المؤسسات الوطنية المعنية، وبناء القدرات وتقوية الجوانب التقنية والادارية للجهات الرسمية، وتوفير بيانات دقيقة تساعد في صياغة سياسات مستدامة للهجرة. كما تكمن اهميته في توفير منصة رقمية موحدة لجمع بيانات الهجرة وتحليلها ومعالجتها وفق المعايير الدولية وحقوق الانسان، مما يضع حدا لتشتت المعلومات بين الادارات الرسمية. إضافة إلى دمج المعلومات المتبادلة بين الوزارات والاجهزة الامنية والمؤسسات الوطنية المعنية، وضمان ادارة ملفات الهجرة والحدود بطريقة تراعي المعايير الانسانية والدولية. اما الجهات الاساسية المستفيدة منه، فهي المؤسسات الوطنية والوزارات والاجهزة الرسمية والامنية المعنية بضبط الحدود وادارة الهجرة.

كما يساهم المشروع في تطوير مهارات العسكريين والامنيين في لبنان عبر تعزيز القدرات التقنية، تحسين التنسيق المتبادل بين المؤسسات الوطنية، ودعم اتخاذ القرار المبني على الادلة وفق المعايير الدولية، إلى جانب التطوير التقني والرقمي وادارة البيانات الرقمية، والتدريب على تشغيل واختبار الانظمة المركزية الحديثة لادخال ومعالجة معلومات الهجرة بدقة، ورفع مستوى الوعي والمهارة في التعامل مع سرية المعلومات، والحفاظ على معايير حقوق الانسان في حفظ السجلات، اضافة الى صقل مهارات التواصل والتنسيق الميداني والاداري بين المؤسسات العسكرية والامنية المختلفة، كالجيش اللبناني والمديرية العامة للأمن العام.

نشاطات

"إدارة الأمن النووي": من صراع الإرادات إلى حوار الإرادات

"إدارة الأمن النووي"، هو عنوان رسالة الدكتوراه للعميد في الأمن العام ايلي الديك، الذي تناول فيها التحولات في طبيعة النزاعات الدولية وتنامي مخاطر الإرهاب النووي وانتشار الأسلحة النووية. كما ناقش فيها سبل تطوير مفهوم "إدارة الأمن النووي" من خلال تعزيز التعاون الدولي والأطر القانونية والحوكمة الأمنية، والانتقال من منطق صراع الإرادات الى حوار الإرادات، مما يسهم في الحد من مخاطر الصراعات النووية، وحماية الأمن والسلم الدوليين

تكمن أهمية هذا البحث في كونه دراسة علمية معمقة تتناول واحدا من أكثر الملفات حساسية وتعقيدا في عالم اليوم، في ظل التحولات الجيوسياسية المتسارعة وتصاعد التهديدات النووية، وتنامي مخاطر الإرهاب النووي والتطورات التكنولوجية المتلاحقة. اذا، اختيار هذا الموضوع لم يكن مجرد بحث أكاديمي، بل استجابة لواحد من أكثر الملفات إلحاحا وتأثيرا في مستقبل الأمن العالمي، اذ يقدم رؤية استراتيجية متكاملة لتطوير مفهوم إدارة الأمن النووي، مما يجعل توصياته مرجعا يمكن الإفادة منه في رسم السياسات العامة وتعزيز الأطر القانونية والمؤسساتية والاستراتيجيات الامنية، ودعم جهود التعاون الدولي في حماية الأمن والسلم العالميين.

يعكس اختيار العميد الديك لهذا الموضوع إدراكا مبكرا لأهميته الاستراتيجية، وإيمانا بأن مستقبل الأمن الدولي بات مرتبطا بقدرة الدول على الانتقال من إدارة الأزمات الى إدارة المخاطر قبل وقوعها.

"الأمن العام" اطلعت على مضمون البحث وأهميته وكيفية الإفادة منه، في ظل التحولات الجيوسياسية المتسارعة، وتزايد المخاطر المتعلقة بالأمن والإرهاب النوويين.

يقول العميد الديك لـ"الامن العام"، إن "الإرهاب النووي يشكل أحد أكثر التحديات الأمنية التي تواجه المجتمع الدولي اليوم، واحتمال حصول جهات غير حكومية على مواد أو أسلحة نووية واستخدامها، يمثل تهديدا فريدا وشديد الخطورة نظرا لقوة التكنولوجية النووية التدميرية الهائلة"، معتبرا أن "عواقب مثل هذا الحدث لن تقتصر على الخسائر البشرية الفورية فحسب، بل ستشمل أيضا دمارا بيئيا طويل الأجل وانهيارا اقتصاديا، وزعزعة للاستقرار الأمني العالمي".

وعن هدف اختيار هذا الموضوع وأسبابه، قال: "يهدف البحث الى تشخيص معمق للنزاعات العالمية وإظهار مؤشرات تنامي احتمالات اندلاع الصراعات النووية، واستخلاص إطار عملي لإدارة الأمن النووي حفاظا على مستقبل البشرية".

أما أسباب اختياره لهذا البحث، فتنقسم الى جزئين: الأول يتعلق بالمسار الوظيفي والعملي الذي فتح له آفاقا نحو هذا المجال، والثاني يتعلق بنظرته ومواكبته لقضية التسلح النووي وانعكاسه على العلاقات بين الدول. عن هذين السببين يقول: "تم انتدابي من المديرية العامة للأمن العام لتمثيلها في لجنة كانت ترأسها القاضية الراحلة ماري دنيز المعوشي، والتي كانت تضم ممثلين عن الأجهزة الأمنية وبعض الوزارات المعنية بكل ما يتعلق بالمواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية "CBRN"، وما قد ينتج من الحوادث المتعلقة بها من أخطار تهدد المجتمع. ثم عملت مع الهيئة الوطنية للطاقة الذرية التي يرأسها الدكتور بلال نصولي والتي تعمل لصالح رئاسة مجلس الوزراء في متابعة التزام لبنان بتنفيذ الإتفاقيات الدولية ذات الصلة".

الجزء الثاني من البحث، يمكن تلخيصه بما يلي:

- انتقال النزاعات بعد الحرب العالمية الثانية إلى الحرب الباردة ضمن نموذج الاستراتيجيات العسكرية غير المباشرة، وأبرزها تنامي السباق نحو التسلح النووي للحفاظ على هامش حرية العمل المتاح أو توسيعه.

- اتجاه النزاع من عولمة أحادية القطب إلى تجاذب أقطاب مع ضيق لهامش حرية العمل المتاح، مما أدى الى دفع العاملين على "تقدير الموقف" في المحافل الدولية المعنية نحو نموذج الاستراتيجية العسكرية المباشرة (أوروبا: أوكرانيا وروسيا نموذجا، وكذلك الحرب الإيرانية - الأميركية - الإسرائيلية، ومنطقة الشرق الأوسط عموما).

- ازدياد وتيرة الاستحواذ على الأنشطة والتبادلات الاقتصادية وسلاسل التوريد بتفعيل من الثورة التكنولوجية ورفع مستوى التحديات مع ضيق في هامش حرية العمل المتاح وتنافس في إدارة الموارد الحيوية، مما يؤدي تاليا إلى الاندفاع، عند "تقدير الموقف"، إلى مزيد من الاتجاه نحو استعمال العنف. وقد اختار العميد الديك جامعة باريس للقيام ببحثه، الذي يتألف من 163 صفحة بعنوان "إدارة الأمن النووي"، ويتناسب مع المستوى الأمني بسبب تنامي خطره الإقليمي والدولي. وقد حضرت الدكتورة المشرفة على البحث الى لبنان لتسليمه شهادة الدكتوراه المعترف بها أيضا من جامعة كاليفورنيا.

بعد الإطلاع على مضمون البحث وأبرز عناوينه التي تشمل كيفية إدارة الأمن النووي، يمكن استخلاص بعض النقاط الأساسية في هذا الإطار ومنها: نقل مفهوم الاستراتيجية عموما، بتحولها من "صراع الإرادات" إلى مفهوم "حوار الإرادات" وتاليا توسيع هامش الزمن المأزوم حاليا من خلال إعادة الضغط نحو الاستراتيجيات غير المباشرة وغير المثقلة بعوامل الردع المباشر والعنيف للتمكن من الحفاظ على هامش العمل المتاح وتخفيض التسابق نحو التسلح النووي وتنامي خطورة عدم إتقان فن "إدارة الأمن النووي"، إضافة الى التحول من مفهوم "الأمن النووي" القائم على الردع بالتوازن، بهدف الحفاظ على المصالح، إلى مفهوم "فن إدارة الأمن الحيوي، (الاعتماد على الموارد الطبيعية - البيئة...)، وذلك بتوزيع أفضل للثروات ضمن منظومة جديدة يمكن استحداثها بالتوازي مع الهيئات الدولية الحالية، وأيضا السيطرة الفعلية على النفايات النووية أو القذرة. كما أن هناك عاملا إضافيا هو الذكاء الاصطناعي (AI)، الذي دخل على التشخيص الاستراتيجي والقرارات التكتية. وتكمن خطورته في سوء تقدير الموقف، في ظل التضارب في المعلومات والابتعاد عن العامل الإنساني (مثل إهمال الناحية الإنسانية عبر المسؤول المؤتمن على اتخاذ القرارات أو التحضير لها). في ظل هذا الواقع، يجب العودة إلى إعادة التسلح الخلقي والأخلاقي Moral Rearmament، وبخاصة عبر معالجة معضلة "القنبلة الديموغرافية" إقليميا ودوليا، كونها عاملا حاسما في اختلال التوازنات بين الأقطاب المتناحرة. كما يجب التنبه الى نمو الأصوليات، وبخاصة الدينية منها، مع القدرة على الاستحواذ على القنابل القذرة - شبه النووية - لتحقيق أهدافها المدمرة. ومن أبرز التحديات التي يتطرق إليها البحث أيضا، صدمة المستقبل The Shoque of the Futur بسبب سيطرة ثلاثة عوامل على العقل البشري، وهي: VUCA، أي Volatility, Uncertainty, Complexity, Ambiguity، ويمكن اختصارها بكلمة "اللايقين"، اضافة الى سجن العقل (panoptikum/panopticon)، و Big Data أو AI (نحن نفكر عنك ونحدد خياراتك)، وبالتالي فقدان الهادية أو "البوصلة" الخلقية للتقدم البشري.

الإرهاب النووي

يتطرق البحث الى الإرهاب النووي الذي يمكن تنفيذه بأساليب عدة تثير القلق، وهي تتراوح بين سرقة المواد النووية أو الحصول عليها بشكل غير مشروع، بما في ذلك اليورانيوم العالي التخصيب أو البلوتونيوم، وتخريب المنشآت النووية مثل محطات الطاقة أو مفاعلات البحوث. اضافة الى ذلك، هناك احتمال "مرعب" يتمثل في قيام الإرهابيين بتركيب أجهزة نووية مرتجلة (INDs) أو قنابل قذرة، والتي تستخدم في المتفجرات التقليدية لنشر المواد المشعة، مما يسبب تلوثا واسعا وحالة من الهلع.

وبحسب البحث، فإن منع الإرهاب النووي يتطلب نهجا متعدد الأوجه لمعالجة نقاط الضعف في كل مرحلة من مراحل دورة الوقود النووي، ويشمل ذلك تأمين المنشآت النووية، وتعزيز ضوابط الحدود وضوابط التصدير لمنع الإتجار غير المشروع بالمواد النووية، وتحسين نظام المساءلة عن المواد النووية وتدابير الحماية الفيزيائية. إضافة إلى ذلك، يعد التعاون الدولي أمرا حيويا لتبادل المعلومات الاستخباراتية وبناء القدرات وتطوير الأطر القانونية لملاحقة الأفراد المتورطين في الأنشطة المتعلقة بالإرهاب النووي. تستند الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب النووي إلى مبادرات دولية مثل قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1540، الذي يلزم جميع الدول تنفيذ تدابير لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة النووية ووسائل إيصالها، إلى الجهات غير الحكومية. كما تلعب الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) دورا حاسما في تعزيز الأمن النووي من خلال نظام الضمانات الشامل الخاص بها، والخطوط الإرشادية للأمن النووي، وتقديم المساعدة للدول الأعضاء لتعزيز بنيتها التحتية للأمن النووي.

ويخلص البحث الى التأكيد بأن الإرهاب النووي يستدعي حتمية التعاون العالمي، والالتزام المستمر بتعزيز تدابير الأمن النووي لمنع الإرهابيين من الحصول على الأسلحة أو المواد النووية واستخدامها لأغراض تدميرية.

إطار اتفاقية ICSANT: الأساس والأهمية والعقبات

يفرد البحث جزءا للاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي (ICSANT)، التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2005، وهي الإطار القانوني الرئيسي لتجريم أعمال الإرهاب النووي ومنعها. وهي تحدد التزامات واضحة للدول الأطراف لاتخاذ جميع التدابير الممكنة لمنع الأعمال التي تنطوي على الحيازة أو الاستخدام غير المشروع للمواد المشعة أو الأجهزة النووية، والتصدي لها. تهدف الاتفاقية إلى سد الفجوات في القانون الدولي، من خلال التركيز على الجهات غير الحكومية وتدوين الجرائم المتعلقة بالإرهاب النووي ضمن صك شامل وملزم قانونا.

يمتد نطاق المعاهدة إلى تجريم التهديدات والمحاولات لاستخدام المواد النووية، وشرط الملاحقة القضائية أو تسليم المجرمين، والالتزام بالتعاون في التحقيقات والملاحقات القضائية. ومن خلال توحيد الأنظمة القانونية الوطنية تحت معيار موحد، تعزز الاتفاقية القدرة العالمية على ردع الإرهاب النووي والاستجابة له، مما يشكل حجر الزاوية في البنية التحتية الدولية للأمن النووي. على الرغم من أهميتها، لا يزال تحقيق الانضمام العالمي والتنفيذ الكامل للاتفاقية يشكل تحديا مستمرا. ففي حين صدقت أكثر من 120 دولة على المعاهدة، إلا أن العديد من الدول الرئيسية، لا سيما تلك التي لديها برامج نووية متقدمة أو مواقف جيوسياسية إستراتيجية، لم تصبح أعضاء فيها بعد. تتنوع الأسباب بين الحساسيات السياسية والالتزامات المعاهدية المتداخلة والمخاوف بشأن السيادة والتحقق أو التعقيد التشريعي. أما عقبات التنفيذ فهي: الفجوات التشريعية، اذ تفتقر بعض الدول إلى التشريعات الوطنية الشاملة لتجريم ◄

العميد ايلي الديك.

> منع الإرهاب النووي يتطلب نهجا متعدد الأوجه لمعالجة نقاط الضعف في كل مرحلة

بلدية
بصاليم،
مزهر
والمجذوب

BSALIM,
MEZHER
& MAJZOUB
MUNICIPALITY

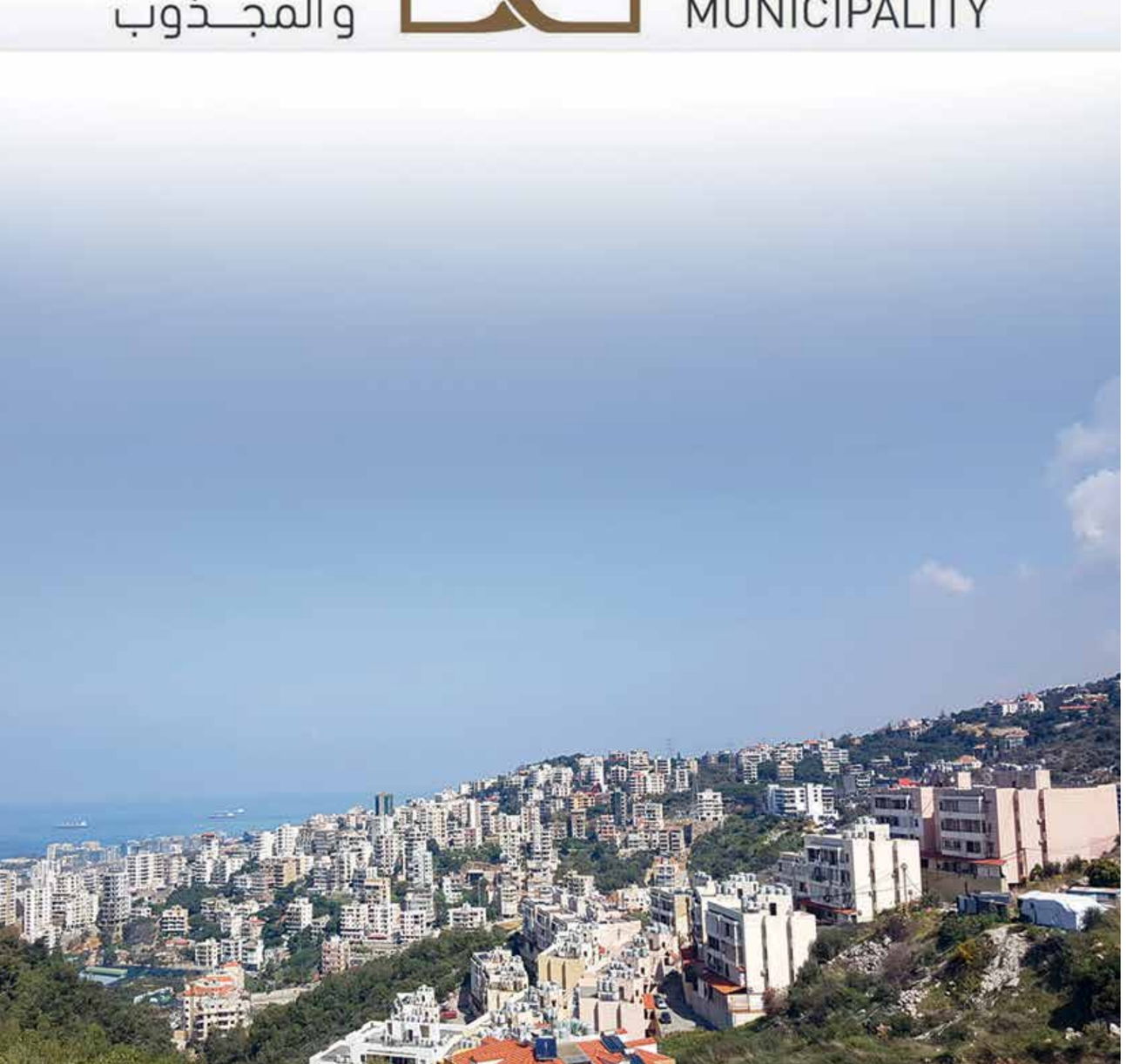

جميع الأفعال التي تحددها الاتفاقية، القدرة المؤسسية التي تعيق الموجبات القانونية أو الفنية أو التنفيذية المحدودة التطبيق الوطني الفعال، والتوعية وإعطاء الأولوية، ففي بعض المناطق، لا ينظر إلى الإرهاب النووي على أنه تهديد مباشر، مما يؤدي إلى خفض أولوية التصديق على الاتفاقية وإنفاذها، اضافة الى تحديات التنسيق، اذ تؤدي الاختلافات في التقاليد القانونية والأطر الإدارية إلى تعقيد توحيد القوانين الوطنية مع التزامات المعاهدة. ولمعالجة هذه التحديات، يجب توافر الدعم المستهدف والمساعدة الفنية، والإرادة السياسية المستمرة.

تعزيز التعاون الإقليمي والدولي

وعن كيفية مواجهة الإرهاب النووي، يشرح العميد الديك أن البحث تطرق الى هذه النقطة الجوهرية، وخلص الى ضرورة "التعاون الدولي والإقليمي القوي"، اذ تشجع الاتفاقية الدول على التعاون في التحقيقات وتسليم المجرمين وتبادل المعلومات، كما يمكن للمنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الإفريقي وآسيا، والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية، أن تلعب أدوارا محورية في تعزيز التنفيذ المنسق وتبادل أفضل الممارسات. وعلى المستوى العالمي، يعزز التعاون مع مؤسسات مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة (UNODC) والإنتربول، ثقافة الأمن النووي، كما يساهم التدريب المشترك في تعزيز الثقة والجهوزية عبر الحدود. وفي النهاية، فإن الالتزام الجماعي بمبادئ الاتفاقية لا يحد من تهديد الإرهاب النووي فحسب، بل يعزز أيضا الهدف الأوسع المتمثل في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي (ICSANT)

يتناول البحث اتفاقية ICSANT، وقد سألنا العميد الديك عن معناها وأهميتها لا سيما في بحثه، فقال: "الاتفاقية الدولية لمنع أعمال الإرهاب النووي، وتختصر بـ ICSANT. تشكل هذه الاتفاقية عنصرا حاسما في الإطار القانوني العالمي المصمم لمواجهة تحدي الإرهاب النووي. ومن خلال إرساء التزامات واضحة على الدول لتجريم أعمال الإرهاب النووي وملاحقة الجناة أو تسليمهم، والتعاون دوليا في التحقيقات والإجراءات القضائية، تسد الاتفاقية ثغرة حيوية في منظومة الأمن الدولي. لا تكتفي بأن تكمل صكوكا رئيسية أخرى مثل قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1540 والإطار الإداري للأمن النووي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، بل تضمن أيضا امتداد مكافحة الإرهاب النووي لما وراء الحدود الوطنية لتدخل ضمن التزام قانوني ملزم ومشترك بين الأمم".

> **هناك احتمال "مرعب" يتمثل في قيام الإرهابيين بتركيب أجهزة نووية مرتجلة أو قنابل قذرة**

وتابع: "رغم ذلك، لم يتحقق البعد الكامل للاتفاقية بعد. فرغم الدعم الواسع، فإن عالمية المعاهدة وتطبيقها يصطدمان بتحديات سياسية وقانونية ومؤسساتية، إذ لم تصادق بعض الدول على الاتفاقية بسبب مخاوف تتعلق بالسيادة أو تداخل الالتزامات المعاهداتية، بينما تعاني دول أخرى من نقص في القدرات التقنية والتشريعية المطلوبة للإنفاذ الفعال. وتخلق هذه الفجوات نقاط ضعف في سلسلة الأمن العالمي، حيث تعتمد قوة نظام الأمن النووي الدولي على المشاركة الجماعية والموحدة لجميع الدول. وبدون التنفيذ الشامل، قد تصبح نقطة ضعف دولة واحدة فقط منفذا يستغله الفاعلون ذوو النوايا الخبيثة".

وختم: "تبرز هذه الاتفاقية كإحدى الركائز الأساسية في المنظومة القانونية الدولية، إلا أن فعاليتها تبقى مرهونة بانضمام أكبر عدد ممكن من الدول إليها، وبالتزامها العملي بتطبيق أحكامها وتعزيز تبادل المعلومات والخبرات. وفي ظل تعاظم المخاطر العالمية، تبقى الحقيقة الأبرز أن أمن العالم لا يتجاوز قوة أضعف حلقاته. من هنا، فإن ترسيخ ثقافة عالمية قائمة على المسؤولية المشتركة والثقة والتعاون ليس خيارا سياسيا فحسب، بل ضرورة استراتيجية لضمان ألا يتحول شبح الإرهاب النووي من تهديد محتمل إلى واقع كارثي".

في الخلاصة، وبحسب البحث، يشكل الإرهاب النووي أحد أشد الأخطار الأمنية وأكثرها تعقيدا، وأبرز التحديات التي تواجه المجتمع الدولي في العصر الحديث. إن الإمكانات الكارثية الناجمة عن مثل هذا العمل، سواء من حيث المعاناة الإنسانية الفورية أو عدم الاستقرار العالمي طويل الأمد، تجعل من منعه ليس مجرد أولوية وطنية بل مسؤولية عالمية. ومع استمرار التقدم التكنولوجي في خفض العوائق أمام الوصول إلى هذه المواد، وفي ظل استمرار التوترات الجيوسياسية، لا يمكن استبعاد احتمال استحواذ جهات غير حكومية على مواد نووية أو مشعة. وفي هذا السياق، لم يسبق أن كانت التزامات المجتمع الدولي بأطر قانونية وتقنية وتعاونية قوية أكثر أهمية مما هي عليه اليوم.

واعتبر العميد الديك في كلمة أخيرة مستوحاة من البحث: "في عالم تتسارع فيه التهديدات وتتطور فيه التكنولوجيا بوتيرة غير مسبوقة، لم يعد الأمن النووي قضية تخص الدول المالكة للقدرات النووية فحسب، بل أصبح مسؤولية دولية مشتركة. ويؤكد الخبراء أن مواجهة خطر الإرهاب النووي تتطلب أكثر من الاتفاقيات والمعاهدات، إذ تعتمد في الدرجة الأولى على الإرادة السياسية، والتعاون الدولي الفعال، والتحديث المستمر لإجراءات الأمن لمواكبة التهديدات المستجدة".

إحصاءات الشهر

لائحة بدخول موقوفين من جنسيات مختلفة الى دائرة التحقيق والاجراء من 2026/07/16 لغاية 2026/08/15

الجنسية	العدد
اثيوبية	18
اردنية	4
افغانستانية	1
اميركية	1
بنغلادشية	14
تركمانستانية	2
جورجية	1
روسية	1
سودانية	4
سورية	526
سيراليونية	4

الجنسية	العدد
عراقية	11
غانية	1
فلسطينية	2
فلسطينية من دون اوراق	1
فلسطينية سلطة	1
فلسطينية سورية	5
فلسطينية لاجئة	25
فيليبينية	6
قيد الدرس	2
كاميرونية	1
كندية	1

الجنسية	العدد
كويتية	1
كينية	4
لبنانية	158
مصرية	6
مكتوم القيد	11
مولدافية	1
نيجيرية	1
هندية	1
يمنية	3
العدد الاجمالي	**818**

لائحة بخروج موقوفين من جنسيات مختلفة من دائرة التحقيق والاجراء من 2026/07/16 لغاية 2026/08/15

الجنسية	العدد
اثيوبية	25
اردنية	3
اميركية	1
برازيلية	1
بنغلادشية	8
جورجية	1
سودانية	7
سورية	510
سيراليونية	8
عراقية	7

الجنسية	العدد
فلسطينية	2
فلسطينية من دون اوراق	1
فلسطينية سلطة	3
فلسطينية سورية	7
فلسطينية لاجئة	29
فليبينية	5
قيد الدرس	3
كاميرونية	1
كندية	1
كويتية	1

الجنسية	العدد
كينية	6
لبنانية	153
مصرية	7
مكتوم القيد	9
نيجيرية	3
هندية	3
يمنية	2
العدد الاجمالي	**807**

جدول عددي بحركة تنقل اللبنانيين والعرب والاجانب
اعتبارا من 2026/07/16 لغاية 2026/08/15

حركة تنقل	لبنانيون	عرب	اجانب	المجموع
دخول	286166	214882	171856	672904
مغادرة	260402	235163	148332	643897
المجموع	546568	450045	320188	1316801

لائحة باعداد سمات العمل الممنوحة للعرب
بين 2026/07/16 لغاية 2026/08/15

الدولة	العدد
أردنية	3
تونسية	1
جزائرية	3
سودانية	2
سورية	19

الدولة	العدد
عراقية	4
مصرية	203
مغربية	1
المجموع	**236**

لائحة باعداد سمات العمل الممنوحة للاجانب من 2026/07/16 لغاية 2026/08/15

الدولة	العدد
اثيوبية	3412
بنغلادشية	659
كينية	555
فلبينية	219
بنينية	201
هندية	59
سري لانكية	55
كاميرون	51
اميركية	46
توغولية	32
باكستانية	27
فرنسية	9
ايطالية	7
روسية	6

الدولة	العدد
بيلاروسيا	5
كيرغيزية	4
كازاخستان	4
سيراليونية	4
سنغالية	3
تايلاندية	3
بريطانية	3
افريقيا ج.	3
اوكرانية	2
بوركينابية	2
صربيا	2
طاجيكستان	1
غامبية	1
غانية	1

الدولة	العدد
كونغو. د	1
مولدوفية	1
نمساوية	1
نيجيرية	1
تركية	1
زامبية	1
اوزبكستان	1
المانية	1
النيجر	1
اسبانية	1
استرالية	1
يونانية	1
المجموع	**5378**

الوثائق المزوّرة

جدول اجمالي بالوثائق المزوّرة المضبوطة لأول 5 دول في الدوائر والمراكز الحدودية: تموز 2026

عام	جوازات	إقامات	تأشيرات	أختام	هويات	مختلف	المجموع
سوريا	5				5	7	17
اوكرانيا	2						2
دومينيكا	1						1
العراق	1						1
بلغاريا						1	1
المجموع	9	0	0	0	5	8	22

رسم بياني بعدد الوثائق المزوّرة تبعاً للجنسية السورية وفقاً لنوع الوثائق المزورة: تموز 2026

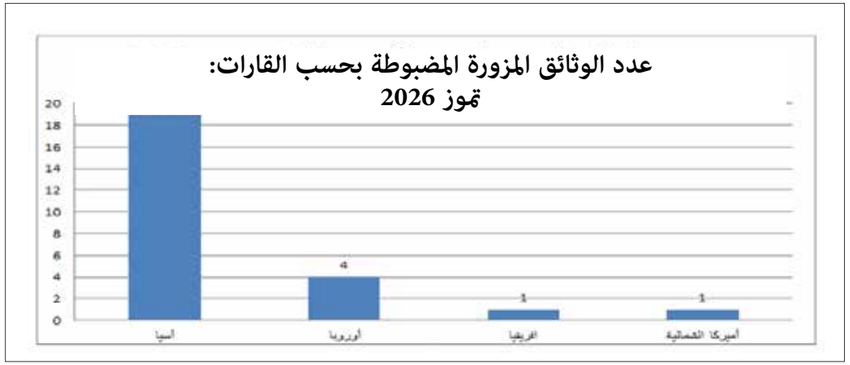

رسم بياني بعدد الوثائق المزوّرة تبعاً للجنسية السورية وفقاً لنوع الوثائق المزورة: تموز 2026

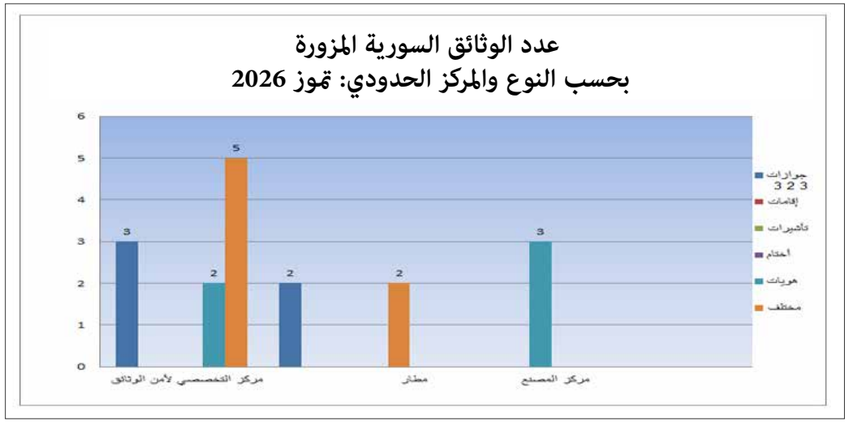

81 عاماً
تصميم. ابداع. مثابرة

مقارنة بين اعداد المسافرين خلال الشهر والاعداد التراكمية منذ بداية السنة مع الشهر نفسه من العام الفائت او السنة الماضية عبر المراكز الحدودية

	عدد المسافرين خلال تموز 2026	عدد المسافرين من بداية 2026	عدد المسافرين خلال تموز 2025	عدد المسافرين من بداية 2025
المراكز الحدودية البرية	445,323.00	2,294,011.00	472,624.00	2,380,501.00
المطار	731,630.00	2,818,278.00	818,064.00	3,715,040.00

مقارنة بين عدد الوثائق المزورة المضبوطة لشهر تموز 2026 والشهر نفسه من العام 2025

المركز	حاملو وثائق مزورة حزيران 2025	حاملو وثائق مزورة تموز 2026	مؤشر الإرتفاع أو الإنخفاض
المطار	18	9	↙
مرفأ طرابلس	1	1	
المصنع	4	3	↙
مرفأ بيروت	3	0	↙
مركز الرائد الشهيد روجيه جريج الحدودي	1	0	
العريضة	0	0	
العبودية	0	0	
مركز التخصصي لأمن الوثائق	37	12	↙

ملاحظة : ترتفع او تنخفض اعداد الوثائق المزوّرة بحسب شروط التعبئة والتدابير الاستثنائية المفروضة

مقارنة مع عدد حاملي الوثائق المزوّرة خلال ثلاثة اشهر سابقة

المركز	حاملو وثائق مزورة أيار 2026	حاملو وثائق مزورة حزيران 2026	حاملو وثائق مزورة تموز 2026
المطار	12	8	9
مرفأ طرابلس	0	2	1
المصنع	10	8	3
مرفأ بيروت	0	0	0
مركز التخصصي لأمن الوثائق	13	21	12
العريضة	0	0	0
مركز الرائد الشهيد روجيه جريج الحدودي	0	0	0
العبودية	0	0	0
المجموع	35	39	25

قطاع النقل على عتبة التحوّل الرقمي والحوكمة بصبوص: خطّة إستراتيجيّة للإنتقال إلى المستوى العالمي

لم يعد قطاع النقل في بلد أثقلته الأزمات والحروب، مجرد خدمة تعنى بانتقال الأشخاص والبضائع من مكان إلى آخر، بل تحول إلى شريان أساسي لأي محاولة للنهوض الاقتصادي وإعادة وصل لبنان بمحيطه والعالم. وبين مرافئ تحتاج إلى التطوير، وأساطيل وتشريعات تحتاج إلى التحديث، تبدو إعادة بناء قطاع النقل أشبه بإعادة تشغيل محركات الاقتصاد اللبناني

مرحلة جديدة تبرز، عنوانها الانتقال من إدارة الواقع إلى بناء منظومة نقل حديثة، آمنة، مستدامة ورقمية. فالقطاع البحري لا يعيش داخل الحدود اللبنانية، إنه جزء من منظومة دولية مفتوحة، تتعامل مع السفن والمرافئ وفق قواعد ومعايير لا تعترف بالأزمات الداخلية للدول.
"الامن العام" التقت المدير العام للنقل البري والبحري العميد مازن بصبوص.

■ تسلمتم مسؤولية المديرية العامة للنقل البري والبحري في وقت حساس، هل وضعتم خطة لتحسين واقع النقل؟
□ بالتأكيد. لقد مر لبنان بأحداث مؤلمة وصعبة، بدءا من الأزمة الاقتصادية عام 2019، مرورا بانفجار مرفأ بيروت والحروب التي شهدها البلد. وقد انعكست هذه الظروف على قدرة الدولة وإداراتها على التقدم. نواجه مشكلات كثيرة، أبرزها نقص الكادر الوظيفي، إضافة إلى الوضع المالي والبطء التشريعي. هذه كلها معوقات أمام عمل المديرية العامة للنقل البري والبحري. لذلك وضعنا خطة استراتيجية تهدف إلى الارتقاء بالمديرية إلى مستوى عالمي، لأن طبيعة عملنا، لا سيما في القطاع البحري، ترتبط بالعالم وبالسفن الأجنبية والمرافئ الدولية. نحن معنيون بأمن المرافئ والسفن، وسلامة الأرواح، وحماية البيئة البحرية. كما أن لبنان موقع على عدد من الاتفاقيات الدولية الملزمة التي يجب تطبيقها، وهذا يتطلب إصدار القوانين والمراسيم والأنظمة التنظيمية وتحديثها. هدفنا الأساسي هو تسهيل حركة الأشخاص والبضائع بصورة آمنة ومستدامة، وهذا لا يتحقق إلا من خلال حوكمة رشيدة ومنظومة واضحة تحدد مسؤوليات الوزارات والإدارات المعنية بالشأن البحري. لذلك نعمل على شقين: تطبيق الاتفاقيات الدولية، وتحديث القوانين والمراسيم والتشريعات القديمة.

المدير العام للنقل البري والبحري العميد مازن بصبوص.

تحديث الأسطول شرط للعبور إلى الأسواق الخارجية

■ اجتمعتم مع وفد من الاتحاد الأوروبي، ما الهدف وما الذي طلبتموه منهم؟
□ التعاون مع الجانب الأوروبي يهدف إلى تطوير المنظومة البحرية اللبنانية وتعزيز الأمن والسلامة وحماية البيئة في البحر. طلبنا المساعدة في الخبرات والمعرفة الأوروبية، وفي تطوير بعض المنصات والأنظمة، وبناء قدرات الموظفين وتدريبهم. وإذا توافر مجال لمساعدة مادية، فهذا أمر مرحب به، لكن الأولوية بالنسبة إلينا تبقى للخبرة والمعرفة في مجالات الحوكمة والمنصات الرقمية والتدريب وبناء القدرات. نحن نحتاج إلى الاستفادة من التجارب التي قطعتها الدول الأوروبية في تنظيم القطاع البحري، لأن تطوير الإدارة لا يقوم فقط على المعدات والإمكانات المادية، بل يحتاج أيضا إلى المعرفة والخبرات والأنظمة الحديثة.

■ هل كان انفجار مرفأ بيروت الدافع إلى اتخاذ هذه الإجراءات؟
□ ليس انفجار المرفأ هو الدافع الوحيد، فهذه الإجراءات أصبحت ضرورة يومية. عندما نبحث عن أسباب البطء في هذا القطاع، نجد نقصا في التشريعات والمراسيم، وعدم وضوح في تحديد المسؤوليات بين الوزارات، إضافة إلى تضارب في الصلاحيات. لبنان يتعامل مع الخارج، وعندما تقارن السفن إجراءات الدول الأخرى بما يجري في لبنان، لا يمكن أن تبرر البطء دائما بالأزمة الاقتصادية أو بانفجار المرفأ أو الحروب أو جائحة كورونا. العالم يريد أن يرى دولة تتعامل وفق المستوى والمعايير الدولية. صحيح أن انفجار المرفأ كان حافزا إضافيا، لأن وضوح المسؤوليات وتطبيق الاتفاقيات الدولية ضروريان لضمان أن يقوم كل طرف بواجباته. وقد يكون الحادث واردا في أي مرفق في العالم، لكن وجود منظومة واضحة للمسؤوليات والإجراءات يساهم في الحد من المخاطر، وفي ضمان سرعة الاستجابة عند حصول أي طارئ. هذا هو جوهر عملنا في المرحلة المقبلة.

■ متى سيستعيد مرفأ بيروت نشاطه الكامل؟ وإلى ماذا يحتاج لكي ينافس المرافئ الأخرى؟
□ توجد اليوم إدارة جديدة في مرفأ بيروت تعمل ليل نهار، ولديها رؤية ◄

النقل في لبنان رحلة عذاب

بين وعود الاصلاح وواقع الحفر، يخضع قطاع النقل في لبنان لاختبار يومي قاس، لا يقاس بجماليات اللغة الشعرية، بل بأرقام الخسائر ودقائق التأخير واعصاب الركاب. فاذا كانت الرواية الادبية تبحث عن معنى في العبث، فان الواقعية هنا تبحث عن حل في ازمة متراكمة منذ عقود، اضحت تهدد النسيج الاجتماعي وتفقد المواطن ابسط حقوقه في التنقل بكرامة.
على المستوى البنيوي، تعاني شبكة الطرقات من اهمال مزمن تحول معه الاسفلت إلى اسفنجة مثقوبة. ففي العاصمة بيروت وحدها، تتوزع آلاف الحفريات، بعضها يعود إلى انفجار المرفأ، والبعض الآخر نتاج اعمال الصرف الصحي المتقطعة، وقسم كبير هو مجرد تراكم للوعود الانتخابية. ولا تقتصر الكارثة على العاصمة، ففي المناطق الجبلية، تنهار جوانب الطرقات مع كل موسم امطار، مخلفة انزلاقات تبتلع السيارات وتقطع القرى عن محيطها لأيام. هذه الحفر ليست مجرد مطبات، بل هي سبب مباشر في تآكل المركبات، حيث تقدر نقابات الميكانيك الاضرار السنوية بنحو مليار ليرة لبنانية.
اما وسائل النقل العام، فتعيش حالة من الانكماش السريري. فمؤسسة النقل البري التي كانت تدير اسطولا من الباصات، باتت تملك اليوم اقل من 30 باصا صالحا للعمل، في مقابل حاجة فعلية لا تقل عن 1000 باص. هذا العجز دفع القطاع الخاص غير المنظم إلى ملء الفراغ، عبر "سرفيس" وباصات تعمل من دون جداول زمنية واضحة، ومن دون عدادات، أو أي معايير للسلامة، مما يجبر الطلاب والعمال على مغادرة منازلهم قبل الفجر بوقت طويل، وقضاء ما يفوق الساعتين لاجتياز مسافة لا تتجاوز 20 كيلومترا، وسط محطات عشوائية تفتقر إلى مظلة واقية من الامطار أو مقعد.
ومع رفع اسعار المحروقات، قفزت اجور النقل مرات عدة، واصبحت تكلفة التنقل تلتهم نسبة تتراوح بين 20 و30% من دخل العائلة المتوسطة. هذا العبء لم يقتصر على الموظفين، بل طال القطاع السياحي الذي يعتمد على حركة الزوار بين المعالم الاثرية، فباتت تكلفة الانتقال من بيروت إلى جبيل تعادل ثمن تذكرة سفر إلى الخارج، مما افقد المناطق الداخلية عجلة التنمية. نتيجة هذا العبء المالي، عزف الكثيرون من الموظفين عن التنقل للعمل اياما كاملة، مما اضعف الانتاجية.
لا تقف المشكلة عند حدود الطرقات، بل تمتد إلى غياب التخطيط الحضري. فالمدن تفتقر إلى مواقف منظمة للسيارات، وإلى اشارات ضوئية ذكية، وإلى دوريات مرور فعالة، مما يخلق فوضى عشوائية في وسط بيروت، حيث تحتاج المسافة التي لا تتجاوز 3 كيلومترات إلى اكثر من ساعة في اوقات الذروة. تضاف إلى هذه الفوضى ازمة السيارات القديمة غير الصالحة فنيا، التي تغزو الشوارع بلا رادع، إلى جانب انتشار الدراجات النارية المخالفة التي تسلك الأرصفة، لتزداد الفوضى تعقيدا في غياب أي نظام رقابة الكتروني.
ليس واقع النقل في لبنان مجرد مظهر من مظاهر التردي الخدماتي، بل هو انعكاس لخلل هيكلي في مفهوم الدولة ذاتها. فالحل لا يقتصر على وعود وزير أو مشروع وهمي، بل يتطلب تفعيلا فوريا لادارة السير، وتسليم مشاريع الطرقات لمقاولين جدد تحت رقابة دولية، واطلاق خطة طوارئ لاعادة تأهيل اسطول النقل العام. الحل لا يكمن في رأب الحفر أو استيراد باصات جديدة فقط، بل يحتاج إلى ارادة سياسية لاعادة هيكلة القطاع، وفصل الادارة عن المحسوبيات، واستعادة ثقة المواطن، قبل أن يتحول النقل في لبنان إلى جريمة في حق البقاء اليومي، ويفقد آخر رباط يصل اللبناني بمدنه وقراه.

عصام شلهوب

إقتصاد

واضحة لتطوير المرفأ. ونحن، كمديرية عامة للنقل البري والبحري، نعمل في إطار التكامل معها. فإذا تطور المرفأ وبقيت حركة النقل البحري والبري بطيئة، فلن تتحقق النتيجة المطلوبة. هم يعملون على تطوير وتنظيم المرفأ وزيادة قدراته، ونحن نعمل على تطوير النقل البحري من المرفأ وإليه، وكذلك النقل البري من وإليه. بالتالي، هناك تكامل بين عمل الطرفين. أعتقد أننا سنشهد تقدما واضحا خلال السنتين المقبلتين، عاما أن العمل يتقدم بصورة يومية، وستظهر النتائج بشكل شهري وفصلي وسنوي.

■ هل تعتبر أن الإدارة الحالية لمرفأ بيروت إدارة حديثة؟

□ بالتأكيد. الإدارة حديثة ولديها رؤية واضحة لتطوير المرفأ، الا انها تواجه، كبقية ادارات الدولة بعض المعوقات، من بينها الروتين الاداري، اضافة الى تداخل بعض الصلاحيات والمسؤوليات نتيجة وجود اجهزة وادارات مختلفة تعمل داخل المرفأ. نواجه في المديرية بعض المعوقات، في مقدمها الحاجة الى تعزيز الموارد البشرية بموظفين يمتلكون المعرفة والخبرة في القطاع البحري الدولي والنقل الخارجي. لذلك نسعى إلى زيادة عدد الموظفين وتأهيلهم وتدريبهم، لأن الإدارة الحديثة لا تقوم على وجود القوانين والانظمة فحسب، بل تحتاج ايضا الى كوادر قادرة على تنفيذها ومواكبة التطورات والمتطلبات الدولية. يضاف الى ذلك، الحاجة الملحة الى تحديث الانظمة والقوانين، والعمل على استكمال تطبيق الاتفاقات الدولية التي انضم اليها لبنان، بما يساهم في تطوير عمل المديرية وتعزيز كفاءتها ومواكبتها للمعايير الدولية.

■ قطاع النقل البري، بما فيه الشاحنات وسيارات الأجرة والسيارات العمومية، يعاني من الفوضى. من أين بدأتم عملية التحديث؟

□ بدأنا عملية تقييم شاملة لتحديد الثغر والمشكلات، وأصبحت لدينا اليوم رؤية أوضح لتنظيم هذا القطاع. الرقمنة والتحول الرقمي عنصران أساسيان في عملية المراقبة والحوكمة وتحسين النقل البري، ونحن نعمل على هذا الموضوع تدريجا. على سبيل المثال، كان هناك نقص في السائقين اللبنانيين، مما دفع أصحاب الشاحنات والمؤسسات إلى الاستعانة بسائقين أجانب، لذلك أصدرنا تعميما يسمح بالاستعانة بسائق أجنبي عند الحاجة، شرط تسوية وضعه القانوني وحصوله على إجازة عمل. بهذه الطريقة ننظم هذا القطاع ونضبط سوق العمل. كما أن الكلفة التي تترتب على تشغيل السائق الأجنبي بصورة قانونية يمكن أن تشجع أصحاب العمل على تحسين شروط السائق اللبناني، وبالتالي تشجيع اللبنانيين على دخول هذه المهنة. لكننا نحتاج أيضا إلى تدريب السائق اللبناني وتأهيله، لا سيما العامل في النقل الخارجي. فالسائق لا يحتاج إلى مهارة القيادة فقط، بل إلى معرفة بكيفية التعامل مع المعابر والسلطات في الدول الأجنبية، وأن يكون مؤهلا للتعامل مع مختلف الإجراءات والمتطلبات خلال رحلته. لدينا رؤية واضحة في هذا المجال، لكننا تنفيذها يتطلب توافر كادر بشري مؤهل، إلى جانب اعداد التشريعات والتنظيمات اللازمة. وتحديث ماهو قائم منها ولم يعد يواكب التطورات الحالية، ومن ثم احالتها على الحكومة ومجلس النواب لاقرارها بالسرعة الممكنة.

■ ماذا عن سيارات الأجرة والسيارات العمومية؟

□ هذا القطاع أيضا سيخضع للتنظيم. دور المديرية هو وضع الأنظمة وإصدار التعاميم، أما التنفيذ والمراقبة على الأرض فيقعان على عاتق الجهات المعنية. سنعمل بالتنسيق مع جميع الأطراف لضبط قطاع النقل بكل مكوناته، سواء الشاحنات أو سيارات الأجرة أو الباصات. فمسؤوليتنا هي وضع الإطار التنظيمي، بينما تحتاج عملية التطبيق إلى تعاون الأجهزة والجهات الموجودة على الأرض.

■ ما أبرز التحديات التي تواجه قطاع الترانزيت والنقل الخارجي؟

□ التحدي الأول هو تحديث الأسطول اللبناني، لأن بعض الدول تفرض شروطا تتعلق بعمر الشاحنات ومواصفاتها. لذلك سنعمل على اقتراح خطة لتحديث اسطول النقل، قد تشمل تسهيل شراء شاحنات جديدة من خلال برامج تمويل وقروض ميسرة، الى جانب دراسة امكان منح بعض التسهيلات أو الاعفاءات من الرسوم الجمركية ورسوم التسجيل، بما يساعد على تجديد الاسطول ورفع كفاءته، ويمكّن الشاحنات اللبنانية من استيفاء الشروط والمعايير المطلوبة في الدول التي تتعامل معها. أما التحدي الثاني فهو أمني، إذ يجب التأكد من أن البضائع التي يتم تصديرها لا تحتوي على مواد ممنوعة أو غير مشروعة. وهذا يتطلب عمليات تفتيش دقيقة واستخدام أجهزة المسح الحديثة. يجب أن يكون البلد الذي يستقبل البضائع اللبنانية واثقا من أن لبنان يصدر بضائع مشروعة، وأن عمليات النقل لا تستخدم للتهريب. وهذا عامل أساسي في الحفاظ على سمعة لبنان في حركة الترانزيت والتجارة الخارجية.

■ ماذا عن مرفأ طرابلس والمرافئ الأخرى؟

□ مرفأ بيروت هو المرفأ الأهم نظرا إلى موقعه في العاصمة وقدراته ومساحاته الاستيعابية والتشغيلية. ويأتي مرفأ طرابلس في المرتبة الثانية، وهو يحظى باهتمام خاص، لا سيما بسبب قربه من الحدود السورية ومطار القليعات، إضافة إلى مشروع السكك الحديدية وإمكان تطوير حركة الترانزيت في اتجاه سوريا وتركيا. نحن نعمل على تطوير هذا المرفق وزيادة قدرته الاستيعابية، لأن موقعه يمكن أن يمنحه دورا مهما في حركة النقل والترانزيت الإقليمية. أما مرافىء صيدا وصور وسائر المناطق، فهي أيضا ضمن خطتنا للتطوير، إلا أن تنفيذ المشاريع المطلوبة فيها يبقى مرتبطا بتوافر التمويل والإمكانات اللازمة، بما ينسجم مع الاولويات والحاجات الفعلية لكل مرفق.

■ ماذا عن الأملاك البحرية؟

□ هذا الموضوع ليس معقدا كما يعتقد البعض. فهناك قوانين وأنظمة، ومن حق الدولة تحصيل مستحقاتها. سنقوم بالتعاون مع الجيش اللبناني بمسح دقيق لتحديد المخالفات، ثم نطبق القوانين والأنظمة على الجميع. وكل من تترتب عليه رسوم أو غرامات يجب أن يسددها، وإذا لم يفعل فهناك القضاء.

> **الأمن والـ"سكانر" في مواجهة خطر التهريب**

نعمل على ثلاثة محاور: إعادة المسح لتحديد المخالفات بدقة، تحديث القوانين والمراسيم عند الحاجة لضمان العدالة، ومطالبة المتخلفين عن دفع الرسوم والغرامات بتسديد مستحقاتهم. كما ندرس مسألة التخمين، لأن قيم التخمين قد لا تكون دقيقة أو عادلة في بعض المناطق. فقد يكون سعر المتر التخمني في منطقة أقل أو أعلى من قيمته العادلة مقارنة بمنطقة أخرى، لذلك نريد أن تكون عملية التخمين أكثر دقة وعدالة. وهنا نشير إلى أن الأجهزة الأمنية، لا سيما قوى الأمن الداخلي ومفارز الشواطئ، تقوم بدورها لمنع أي تعد جديد على الأملاك البحرية.

■ ما الأولويات الأساسية لتحديث القوانين والتشريعات بما ينسجم مع المعايير الدولية؟

□ لدينا قانون التجارة البحرية الصادر عام 1947، ولم يعدل بما يتناسب مع التطورات التي حصلت في القطاع البحري. هذا القانون، في صيغته الحالية، يحد من قدرتنا على تسجيل السفن تحت العلم اللبناني، ولدينا حاليا 22 سفينة فقط مسجلة تحت العلم اللبناني. كما أن نظام المرافئ الصادر عام 1966 يحتاج إلى تحديث، إضافة إلى عدد كبير من التشريعات القديمة. من جهة أخرى، هناك اتفاقات دولية وقع عليها لبنان، لكنها تحتاج إلى قوانين أو مراسيم وأنظمة داخلية من أجل تطبيقها. لذلك شكلنا لجنة متخصصة لدراسة التشريعات والقوانين القديمة التي تحتاج إلى تحديث، والاتفاقيات الدولية التي لم تطبق بعد بصورة كاملة في الداخل.

■ ما الإنجاز الذي تريد تحقيقه بحيث تستطيع الناس محاسبتك عليه لاحقا؟

□ الإنجاز الأول هو التحول الرقمي، لأنني أريد تسهيل المعاملات أمام العاملين في القطاع البحري، وهذا بالنسبة إليّ يعتبر تحديا أساسيا. أما الإنجاز الثاني فهو تطبيق الاتفاقيات الدولية واستصدار المراسيم والتشريعات الحديثة التي تنظم القطاع. ختاما، تهدف هذه الخطوات إلى تسهيل حركة الأشخاص والبضائع برا وبحرا، وتحقيق أربعة أهداف أساسية: التسهيل، الأمن، السلامة، والبيئة. هذه هي الأولويات التي أريد أن تكون معيارا لعمل المديرية: أن تصبح الإجراءات أكثر سهولة، وأن تكون المرافق أكثر أمنا، وأن تكون السلامة البحرية مضمونة، وأن تكون حماية البيئة جزءا أساسيا من منظومة النقل البحري والبري.

ع. ش

عصام شلهوب

الإصلاح والإستثمار معركة إستعادة الثقة بلبنان منيمنة: لبنان يملك فرصًا إستثماريّة رغم الأزمات

بعد سنوات من الانهيار المالي والاقتصادي، لم يعد السؤال في لبنان يقتصر على كيفية استعادة الاستثمار، بل على امكانية جعل الاستثمار نفسه جزءا من مسار الاصلاح. فالاصلاح يهيئ البيئة امام المستثمر، فيما يمكن للاستثمار المنتج أن يدفع نحو تطوير القوانين والادارة والبنى التحتية وتحسين الحوكمة

إن استعادة المستثمرين لا تتوقف على الحوافز، بل تحتاج الى بيئة مستقرة، قضاء يحمي العقود، ادارة اكثر كفاءة، قطاع مصرفي يستعيد دوره، ودولة قادرة على وضع قواعد واضحة للمنافسة. في هذا السياق، تبرز "ايدال" في مهمة تحويل هذه المقومات الى فرص استثمارية، عبر الحوافز والتسهيلات والترويج للقطاعات الواعدة. "الامن العام" التقت رئيس مجلس ادارة المدير العام للمؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان (ايدال) ماجد منيمنة.

■ يقال ان الاصلاح هو المدخل الطبيعي للاستثمار، لكن هناك من يرى ان الاستثمار نفسه يمكن ان يصبح محركا للإصلاح، كيف يمكن للبنان أن يكسر الحلقة المفرغة بين غياب الاصلاح وتراجع الاستثمار؟

□ الاصلاح والاستثمار وجهان لعملة واحدة، والعلاقة بينهما تفاعلية وتراكمية. فالاصلاح يخلق بيئة مؤاتية للاستثمار، والاستثمار الجيد يفرض بدوره اصلاحات اضافية. اما كسر الحلقة المفرغة في لبنان، فلا بد من ان تبدأ باصلاحات سريعة تعطي اشارة ايجابية للسوق المحلية والدولية، مثل رقمنة الخدمات الاساسية، واقرار قوانين واضحة تحمي المستثمر وتعزز الشفافية. هذه الخطوات الاولية كفيلة ببناء ثقة اولية تمهد الطريق أمام تدفق الاستثمارات. المطلوب هو اطلاق حلقة ايجابية، وهذا يبدأ بقرارات جريئة، ارادة سياسية، وشراكة حقيقية بين الدولة والقطاع الخاص، تكون قادرة على تحويل التحديات الى فرص،

رئيس مجلس ادارة المدير العام للمؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان (ايدال) ماجد منيمنة.

> **الاصلاح بوابة لبنان الى الاستثمار**

والمخاطر الى ثقة، والجمود الى حراك اقتصادي حقيقي.

■ بعد سنوات من الانهيار المالي، كيف تصفون صورة لبنان اليوم في نظر المستثمر العربي والاجنبي؟ وهل بدأتم تلمسون تحولا في هذه النظرة خلال الاشهر الاخيرة؟

□ تبقى صورة لبنان في نظر المستثمرين صورة مركبة، تجمع بين الوعي بالمخاطر وادراك حجم الفرص الممكنة في حال تم تجاوز العقبات. المستثمر العربي والاجنبي لم يغلق الباب تماما امام لبنان، لكنه اصبح اكثر حذرا وترقبا، يربط قراراته بما يراه على الارض من اصلاحات فعلية واستقرار سياسي وامني. ثمة تحول في النظرة بدأ يلوح في الافق خلال الفترة الاخيرة، يعود الى تغيرات ايجابية في المشهد السياسي، في ضوء الثقة الناتجة من الدور الذي يقوم به كل من رؤساء الجمهورية والحكومة والمجلس النيابي، اضافة الى قرار حصرية السلاح بيد

الدولة، وما استتبع ذلك من دعم دولي لشرعية الدولة. عززت بوادر الانفتاح العربي والاقليمي الامل بامكان انطلاق مسار تعاف حقيقي. كما يبدو مسار هذا التحول واضحا في عدد المشاريع الاستثمارية التي منحتها "ايدال" الحوافز والتسهيلات، حيث سجلت منذ مطلع عام 2025 وحتى اليوم، 8 مشاريع في قطاعي التصنيع الغذائي والسياحة. وقد تجاوز حجم رؤوس الاموال التي تم توظيفها في هذه المشاريع 40 مليون دولار، فيما بلغ عدد فرص العمل المباشرة التي وفرتها 380 فرصة.

■ ما هي القطاعات الثلاثة التي تملك اعلى قدرة على جذب الاستثمارات في لبنان خلال السنوات الثلاث المقبلة؟

□ القطاعات الثلاثة هي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الطاقة المتجددة، والتصنيع الزراعي. فقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يزخر بالكفاءات، مع اصلاحات مرتقبة تشمل مجالات عدة بما فيها تحسين البنية التحتية الرقمية. اما قطاع الطاقة المتجددة، فيمثل حاجة وطنية ملحة مدعومة من مؤسسات دولية، مع مشاريع واعدة في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. كما يحظى التصنيع الزراعي بسمعة عالمية، مع طلب متزايد على المنتجات العضوية والصحية. اضافة الى هذه القطاعات الثلاثة، هناك ايضا السياحة والسياحة الدينية اللتين تعتبران بيئة مؤاتية لمشاريع الفنادق والخدمات والضيافة ضمن معادلة تنموية متكاملة.

■ من خلال لقاءاتكم مع المستثمرين، ما هي العقبة الاولى التي تتكرر في كل اجتماع: غياب الإصلاحات، البيروقراطية، القضاء، الازمة المصرفية، أم عدم الاستقرار السياسي؟

□ تتمحور لقاءاتنا مع المستثمرين على مجموعة من التحديات المتشابكة، في طليعتها الاعتداءات المتكررة من اسرائيل والتهديد الدائم باغلاق المنافذ، الى جانب غياب الاصلاحات الهيكلية، وفي مقدمها قانون الفجوة المالية الذي يعتبر المدخل الاساسي لاعادة الثقة بالقطاع المصرفي. فمن دون تحقيق الاستقرارين السياسي والامني، ومن دون ارساء هذا الاصلاح الجوهري، يبقى المشهد الاستثماري معلقا بين الترقب والمراوحة، وتظل قرارات المستثمرين أسيرة لحسابات المخاطر العالية، مما يدفعهم الى التريث او التوجه الى وجهات اكثر استقرارا وقابلية للتنبؤ.

■ لو كان في امكان "ايدال" ان تطلب من الحكومة تنفيذ 3 اصلاحات فقط خلال الاشهر الاثني عشر المقبلة، ما هي هذه الاصلاحات ولماذا تعتبرونها الاكثر تأثيرا في قرار المستثمر؟

□ لو كان في امكان "ايدال" ان تطلب 3 اصلاحات فقط خلال سنة، لطلبت اقرار قانون الفجوة المالية لاعادة الثقة بالقطاع المصرفي، تفعيل الشباك الواحد رقميا لتسريع الاجراءات وتعزيز الشفافية، واطلاق الاقامة الذهبية بضوابط واضحة لجذب المستثمرين ورؤوس الاموال. هذه الاصلاحات تمثل ثلاثية التعافي: الاولى تعيد حركة التمويل، الثانية تبسط بيئة الاعمال، والثالثة تفتح الباب امام رؤوس اموال وكفاءات جديدة. هنا، لا بد من الاشارة ايضا الى الاصلاحات القضائية التي تشمل تفعيل دور المحاكم في فض النزاعات. تشكل هذه الاصلاحات مجتمعة الاساس الذي ينتظره المستثمرون لاتخاذ قراراتهم، لأنها تعالج عمق الازمة المالية، ترفع كفاءة الادارة، وترسل اشارة واضحة بأن لبنان يسير بجدية نحو بيئة استثمارية تنافسية وشفافة.

■ يقال ان المستثمر اللبناني في الخارج هو افضل سفير اقتصادي للبنان، هل من خطة عملية لاستقطاب رساميل الاغتراب، وما الذي يحتاج اليه المستثمر اللبناني ليعود بأمواله إلى بلده؟

□ عملت "ايدال" منذ فترة طويلة، ولا تزال، على اعادة ربط الجاليات اللبنانية بوطنها الأم، ومنح المستثمرين من المغتربين الحوافز والتسهيلات التي قد يحتاجونها، وتفعيل الديبلوماسية الاقتصادية وتعزيزها عبر التنسيق مع وزارة الخارجية والمغتربين والسفارات اللبنانية وجمعيات الاغتراب. لكن المستثمر اللبناني في الانتشار، كما كل المستثمرين، لا يحتاج فقط الى حوافز وقوانين جديدة، بل إلى اصلاحات حقيقية تعيد الثقة بالمناخ الاستثماري وبالقطاع المصرفي اولا، وإلى معالجة البيروقراطية الادارية التي تعطل مشاريعه، وإلى نظام قضائي يحمي حقوقه وعقوده.

■ في ظل التحولات الاقتصادية الكبرى في المنطقة، حيث تتنافس دول الخليج ومصر والاردن على استقطاب الرساميل العالمية، ما هي الميزة التنافسية التي لا يزال لبنان قادرا على تقديمها؟

□ رغم التنافس الاقليمي الشديد، يملك لبنان ميزات تنافسية نادرة لا تتوافر مجتمعة في أي دولة اخرى، وهي: رأسماله البشري المتميز والمتعدد اللغات والخبرات، موقعه الجغرافي الفريد والمنفتح، نموذجه الاقتصادي الحر، جاذبيته السياحية والثقافية الفريدة، اضافة الى جاليته المنتشرة في جميع ارجاء العالم التي تشكل شبكة تواصل واستثمار واسعة. كل هذه المقومات مجتمعة تميزه عن سواه من الدول.

■ هل يحتاج لبنان الى تغيير فلسفته الاقتصادية، بحيث تتحول الدولة من لاعب اقتصادي الى منظم وميسر للاستثمار؟ وهل هذا التحول بدأ فعلا أم لا يزال مجرد شعار؟

□ نعم، يحتاج لبنان الى تغيير جذري في فلسفته الاقتصادية، والانتقال من دور الدولة كمنفذ ومشغل الى دورها كمنظم وميسر للاستثمار. هذا التحول بدأ يتبلور ◄

إقتصاد

◄ عمليا من خلال توجهات حكومية واضحة نحو اصلاح القطاع العام وتحفيز القطاع الخاص. لقد بدأنا نشهد على هذا التحول من خلال اطلاق منصة "دولتي" لرقمنة الاجراءات الادارية، وانضمام "ايدال" اليها لتسهيل خدمات المستثمرين كجزء من هذا المسار، لكن يبقى الاهم تسريع تنفيذ هذه الفلسفة في الممارسة اليومية للدولة وتثبيتها.

■ الى اي مدى يمكن لمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص ان تكون المدخل العملي لاطلاق الاستثمارات الكبرى في البنى التحتية والطاقة والنقل؟ وما ابرز المشاريع التي ترون انها جاهزة لذلك؟

□ تعتبر الشراكة بين القطاعين العام والخاص المدخل العملي لتمويل واعادة تأهيل البنى التحتية في لبنان، لا سيما في ظل عجز الدولة عن تحمل اعباء الانفاق الاستثماري وتراكم ديونها. تسمح هذه الشراكة بتأمين التمويل والاستفادة من كفاءة القطاع الخاص في التنفيذ والادارة، مع بقاء ملكية الاصول للدولة لضمان المصلحة العامة. من ابرز المشاريع الجاهزة لذلك، مشاريع قطاع الكهرباء والطاقة المتجددة، ومشاريع النقل كاعادة اطلاق خطوط النقل المشترك بين المدن، واعادة تأهيل المرافئ والمطارات، اضافة الى مشاريع الاتصالات. كلها قطاعات في حاجة ماسة الى استثمارات كبيرة وتشغيل بخبرات، خاصة لتجاوز العقبات الحالية.

■ الى اي مدى يمكن الحديث عن جذب استثمارات نوعية في ظل استمرار الحديث عن الفساد وضعف الحوكمة؟ وهل تلمسون ارادة حقيقية لتغيير هذه الصورة؟

□ في ظل استمرار الحديث عن الفساد وضعف الحوكمة، يظل جذب استثمارات نوعية تحديا كبيرا، لكنه ليس مستحيلا. فالمستثمرون، خاصة في القطاعات الواعدة كالتكنولوجيا والطاقة المتجددة، يبحثون عن فرص محددة يمكن ان تحقق عائدات مجزية رغم المخاطر، خصوصا اذا توافرت حوافز واضحة واجراءات مبسطة. اما بالنسبة الى الارادة الحقيقية للتغيير، فهناك مؤشرات ايجابية، تتمثل في بدء الحكومة اللبنانية عام 2025 بتنفيذ مشروع اصلاحي يركز على اعتماد الحكومة الالكترونية ورقمنة الطلبات، تعزيز الشفافية، وتفعيل قوانين مكافحة الفساد مثل قانون التصريح عن الذمة المالية والشراء العام. لكن نجاح هذه الجهود يبقى مرهونا بمدى ترجمتها على ارض الواقع، والارادة السياسية التي تعتبر الشرط الاهم لتطبيق القوانين، وكذلك الاستقرار الامني الذي يعد عاملا حاسما في استمرارية أي اصلاح.

> **الاستثمار قادر على دفع عجلة الاصلاح**

■ ما هي المؤشرات التي تعتمدها "ايدال" لقياس عودة الثقة بالاقتصاد اللبناني؟ وهل هناك استثمارات او مفاوضات جارية يمكن ان تشكل نقطة تحول اذا انجزت؟

□ تعتمد "ايدال" في قياس عودة الثقة بالاقتصاد اللبناني على مجموعة من المؤشرات العملية التي ترصد حركة الاستثمار، وفي مقدمها الاقبال الفعلي على القطاعات الانتاجية، وتيرة تنفيذ المشاريع الكبرى، وفاعلية ادوات التحفيز والشراكات مع القطاع الخاص، اضافة الى تحليلات المؤشرات الوطنية والميزان التجاري وحركة الدخول والخروج من المنافذ الحدودية. لا شك في ان المفاوضات المتعلقة بمشاريع الطاقة والغاز، واعادة ضبط العلاقات التجارية مع سوريا، والاهتمام الدولي المتنامي في قطاعات التكنولوجيا والطاقة المتجددة، رغم التحديات القائمة، تشكل نقاط تحول حقيقية وتحمل في طياتها فرصة لاعادة تموضع لبنان كمركز لوجستي وتجاري. لكن تبقى هذه المؤشرات مرهونة اقليميا بالمخاطر المرتفعة في المنطقة نتيجة الحرب الاقليمية والاعتداءات الاسرائيلية على الاراضي اللبنانية. كما هي مرهونة داخليا بعودة الثقة بالمصارف، وبتسريع الاصلاحات المالية والادارية التي ترسخ الثقة وتحولها الى تدفقات استثمارية مستدامة.

■ لو كنتم تديرون اليوم صندوقا استثماريا عالميا، هل ستوصون بالاستثمار في لبنان؟ اذا كانت الاجابة نعم، فما هي الفرصة التي قد لا يراها الاخرون؟ واذا كانت الاجابة لا، ما الذي يجب ان يتغير اولا؟

□ نظرتي الى لبنان تستند الى قراءة آنية للتحولات الجارية، بعيدا من الانطباعات الآنية. فهناك مؤشرات مشجعة بدأت ترتسم في الافق، ابرزها الانفتاح الخليجي والاقليمي، الى جانب حراك اصلاحي متصاعد، مما يخلق بيئة مختلفة نوعيا عن المراحل السابقة. ما قد يغيب عن كثير من المراقبين، هو ان لبنان يملك مقومات فريدة تعتبر من اساسيات الاستثمار وتشكل فرصا مميزة للقطاعات الواعدة، كالتكنولوجيا الرقمية، الطاقة المتجددة، التصنيع الغذائي وغيرها، مستفيدا من كفاءاته البشرية المتميزة، وانخفاض كلفة التشغيل، وموقعه الجغرافي الذي يشكل بوابة طبيعية للاسواق العربية والاوروبية. حين تتحقق الاصلاحات الموعودة، لن يكون لبنان مجرد بيئة قابلة للاستثمار، بل وجهة تنافسية بامتياز، قادرة على منافسة اسواق المنطقة، وجذب رؤوس الاموال التي تبحث عن فرص حقيقية في سياق اقليمي متجدد.

مستشفى جبل عامل صور جنوب لبنان

إستمراريّة وتطوّر على مرّ مراحل ورغم كلّ التحديات

منذ العام ١٩٨٢ كانت انطلاقة مستشفى جبل عامل صور جنوب لبنان كصرح طبي، ليكون اليوم المستشفى الخاص الأقدم في مدينة صور وجوارها على مرّ مراحل جعلت منه مستشفى متطورًا مؤلفًا من أقسام طبية متنوعة تشمل: (الطبابة، الجراحة، غسيل الكلى، الأمراض السرطانية، العناية الفائقة لحديثي الولادة والخدج، التوليد، الجراحة النسائية، الأمراض الداخلية، الأمراض الجرثومية، التنظير، التمييل والراسور وجهاز تنظيم بطارية القلب، الأشعة، المختبر، العلاج الفيزيائي، العيون، العيادات الخارجية، الطوارئ وقسم بنك الدم)، وكل هذه الأقسام تقدم مجموعة متكاملة من الخدمات الصحية بمعايير رفيعة تستند إلى السياسات والإجراءات المعتمدة في الدولة اللبنانية والمنظمات الصحية العالمية.

للمستشفى مسيرة متطوّرة دائمة على صعيد المراكز والخدمات الجديدة التي تضاف الى سابقاتها، ومن ضمن ذلك إطلاق مركز (LS) التابع لمركز التدريب (BAULS) بالتعاون مع الجامعة العربية.

رسالة مستشفى جبل عامل صور جنوب لبنان مفعمة دائمًا بمبادئ الإنسانية، وهذه المبادئ مغروسة في ظروف السلم والحرب والتي آمنت بها مع طاقمها من الإداريين والأطباء والممرضين والتقنيين والعمال على تعدد مهامهم ضمن مهاراتهم الرفيعة التي اكتسبوها إضافة الى تحصيلهم العلمي من برامج وورش التدريب المتوالية والتي يخضعون لها من داخل وخارج المستشفى عبر وقوفهم إلى جانب جميع من يلجأ اليها.

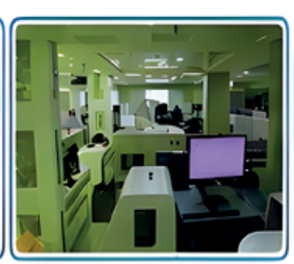

إقتصاد

غاصب المختار
jornalist.70@gmail.com

لبنان ودول الخليج... من القطيعة إلى تعزيز العلاقات
أبوزكي: الإجراءات الأمنيّة والاقتصاديّة حسّنت الثقة

مرت علاقات لبنان بدول مجلس التعاون الخليجي الست، المملكة العربية السعودية، الامارات العربية المتحدة، الكويت، البحرين، سلطنة عمان وقطر بمراحل متقلبة، من التعاون الاقتصادي الوثيق والدعم المالي والسياسي المستمر منذ السبعينات، مرورا بفتور وتوترات حادة بسبب تأثيرات الوضع السياسي والامني الاقليمي، وصولا الى مساعي التهدئة واعادة احياء الشراكة ودعم مؤسسات الدولة اللبنانية

ربطت دول الخليج اي دعم للبنان بانتظام الحياة الدستورية والسياسية، بعد حصول الشغور الرئاسي وبالتالي بقاء الحكومات في حالة تصريف الاعمال، وبضرورة حصر السلاح بيد الدولة اللبنانية وتطبيق الاصلاحات.

بعد انتخاب رئيس جديد للجمهورية وتشكيل حكومة، وبدء مسار الاصلاحات ومكافحة التهريب وضبط مخالفات المنتجات اللبنانية، واعلان الدولة بسط سلطتها الشرعية على كامل الاراضي اللبنانية، وحصر السلاح، تغيرت نظرة الدول الخليجية الى الوضع اللبناني، فرفعت السعودية ودول خليجية رسميا الحظر عن الواردات من لبنان دعما للاستقرار والمسار الحكومي الجديد.

لا شك في ان زيارة رئيس الجمهورية جوزف عون الى السعودية كانت نقطة الانطلاق والاساس لاعادة بناء الثقة بين لبنان ودول الخليج، حيث تم توقيع 22 اتفاقية امنية، اقتصادية، ثقافية، وتربوية، ليتم بعدها فتح المجال امام رفع الحظر عن سفر السياح السعوديين الى لبنان، واستعادة الحركة التجارية بين البلدين. كما تلتها زيارات الى دول مجلس التعاون الخمس، اسهمت في عودة العلاقات السياسية والاقتصادية الى طبيعتها.

"الامن العام" التقت الرئيس التنفيذي لمجموعة الاقتصاد والاعمال ورئيس مجلس الاعمال اللبناني-السعودي رؤوف أبوزكي.

■ ما المرتقب في تطور علاقات لبنان بدول الخليج بعد فتح باب الاستيراد وتخفيف القيود على سفر الرعايا؟

□ تدخل العلاقات بين لبنان ودول الخليج حاليا مرحلة جديدة تحمل فرصا جدية لاستعادة الزخم الذي ميزها تاريخيا. هناك استعداد خليجي واضح لتطوير العلاقات الاقتصادية مع لبنان واعادة بنائها على اسس اكثر استدامة، تأخذ في الاعتبار التحولات الكبيرة التي شهدتها الاقتصادات الخليجية، وفي الوقت نفسه حاجات لبنان الى التعافي واعادة الاعمار واستعادة النمو. يشكل استئناف دخول الصادرات اللبنانية الى السوق السعودية تطورا مهما يتجاوز اثره المباشر على التجارة، لأنه يعكس تحسنا في مستوى الثقة ويفتح الباب امام توسيع التعاون الاقتصادي تدريجا مع السعودية وبقية دول الخليج. كذلك، فإن أي تخفيف اضافي للقيود على سفر الرعايا الخليجيين الى لبنان ستكون له انعكاسات مباشرة على قطاعات السياحة والفنادق والمطاعم والتجارة والخدمات والعقارات.

■ الى اي مدى ساهمت الاجراءات الامنية والاقتصادية التي اتخذها لبنان في تحسين العلاقات مع دول الخليج؟

□ هذه الاجراءات كان لها اثر اساسي في تحسين مستوى الثقة. فقد ادى تشديد الرقابة على الصادرات اللبنانية، التدقيق في محتويات الشحنات، وتعزيز الاجراءات المرتبطة بمكافحة التهريب الى توفير درجة اكبر من الاطمئنان لدى الدول المستوردة. كما يشكل استئناف السعودية استيراد المنتجات اللبنانية مؤشرا عمليا الى ان الجهود التي بذلتها السلطات اللبنانية بدأت تحقق نتائج. هذه نقطة مهمة، لأن استعادة الثقة لا تحصل عبر التصريحات فقط، وانما من خلال اجراءات مؤسساتية قابلة للتحقق. ان المحافظة على هذه الاجراءات وتطويرها يمكن ان تساعد في توسيع صادرات لبنان الى الاسواق الخليجية وتعزيز موقع المنتجات اللبنانية فيها، خصوصا في قطاعات الصناعات والمنتجات التي تتمتع بقدرة تنافسية.

■ هل يمكن ان نشهد قريبا عودة للاستثمارات الخليجية والمشاريع المشتركة الى لبنان، بالتوازي مع عودة السياح والمصطافين؟

□ اعتقد ان المجال اصبح اكثر انفتاحا امام عودة الاستثمار الخليجي، وان كان ذلك سيحصل على الارجح بطريقة تدريجية. الاستثمارات الكبرى تحتاج الى وضوح سياسي وامني، والى بيئة تشريعية وقضائية وادارية تمنح المستثمر القدرة على التخطيط على المدى الطويل. لكن التطور الايجابي اليوم هو أن لبنان بدأ يستعيد قنوات التواصل والثقة مع الخليج، وهذا شرط اساسي لأي عودة استثمارية في المستقبل. اذا نجحت الحكومة في استكمال الاصلاحات المطلوبة وتعزيز الاستقرار، يمكن ان نرى انتقالا تدريجيا من عودة التجارة والسياحة الى استثمارات ومشاريع مشتركة. ثمة مؤشرات تؤكد ان لبنان لا يزال قادرا على جذب رؤوس الاموال عندما تتوافر الفرصة المناسبة. المطلوب اليوم هو توسيع هذه الحالات وتحويلها من استثمارات منفردة الى اتجاه اوسع يعيد لبنان الى خارطة الاستثمار الإقليمي.

■ مع عودة الصادرات اللبنانية الى الاسواق الخليجية، كم تتوقعون ان تبلغ الزيادة في حجم التبادل التجاري خلال المرحلة المقبلة؟

□ من المبكر تحديد نسبة دقيقة للزيادة، لكن الاتجاه العام يحمل امكانات واضحة للنمو. اعادة فتح السوق السعودية امام المنتجات اللبنانية توسع قاعدة التصدير وتتيح للشركات اللبنانية استعادة جزء من اسواقها التقليدية، كما يمكن أن تشجع على زيادة الانتاج والاستثمار في القطاعات الموجهة للتصدير. ان الاثر لا يقتصر على السوق السعودية وحدها، لأن تحسن العلاقات مع المملكة يعزز المناخ العام للعلاقات الاقتصادية اللبنانية - الخليجية ويفتح المجال امام نمو المبادلات مع بقية دول مجلس التعاون. لذلك، فان حجم النمو سيعتمد على قدرة لبنان على البناء على التطورات الحالية، والمحافظة على ثقة الاسواق الخليجية، وتحسين تنافسية صادراته وتسهيل عمليات الانتاج والتصدير. فمع تحسن الظروف السياسية والامنية، يمكن للتبادل التجاري ان يسجل نموا ملموسا خلال السنوات المقبلة.

■ هل يجري التحضير لمؤتمرات او فعاليات اقتصادية لبنانية - خليجية خلال الفترة المقبلة؟

□ هناك اهتمام واضح باعادة تنشيط التواصل المباشر بين رجال الاعمال والمستثمرين والشركات في لبنان ودول الخليج، وهو امر طبيعي بعد التحسن الذي شهدته العلاقات خلال الفترة الاخيرة. يمكن ان تشهد المرحلة المقبلة زيادة في اللقاءات والمنتديات والزيارات الاقتصادية، لأن استعادة العلاقات الاقتصادية تحتاج الى منصات تجمع المستثمرين والشركات وتساعد على تعريف الجانب الخليجي بالفرص المتاحة في لبنان، وفي الوقت نفسه تمكن الشركات اللبنانية من فهم التحولات الكبيرة التي تشهدها اقتصادات الخليج والفرص التي توفرها. تكتسب هذه اللقاءات اهمية اضافية اليوم، لأن الاقتصادات الخليجية اصبحت اكثر تنوعا وانفتاحا على قطاعات جديدة، مما يخلق فرصا امام الشركات والكفاءات اللبنانية للمشاركة في مشاريع عدة.

■ هل هناك زيارات اقتصادية خليجية مرتقبة الى لبنان؟

□ ثمة مؤشرات مشجعة في هذا الاتجاه، من بينها احتمال قيام وفد اقتصادي اماراتي بزيارة لبنان قبل نهاية العام. كما ان تحسن الظروف قد يفتح المجال مجددا امام زيارات رجال الاعمال والمستثمرين السعوديين. اهمية هذه الزيارات انها لا تقتصر على بعدها الرمزي، اذ يمكن ان تتحول الى مدخل لاعادة بناء شبكة العلاقات بين القطاع الخاص اللبناني والخليجي، والبحث في فرص استثمارية ومشاريع مشتركة.

لبنان يحتاج في هذه المرحلة الى استعادة التواصل المباشر مع المستثمر الخليجي، وتعريفه بالفرص الموجودة في قطاعات مثل السياحة والعقار والصناعة والزراعة والتكنولوجيا والطاقة والبنى التحتية. كل زيارة اقتصادية، يمكن ان تساهم في اعادة وضع لبنان تدريجا على خارطة اهتمام المستثمرين في المنطقة.

> **هناك استعداد خليجي لتطوير العلاقات الاقتصادية على اسس مستدامة**

■ كيف تنظر الى مستقبل العلاقات الاقتصادية بين لبنان ودول الخليج خلال المرحلة المقبلة؟

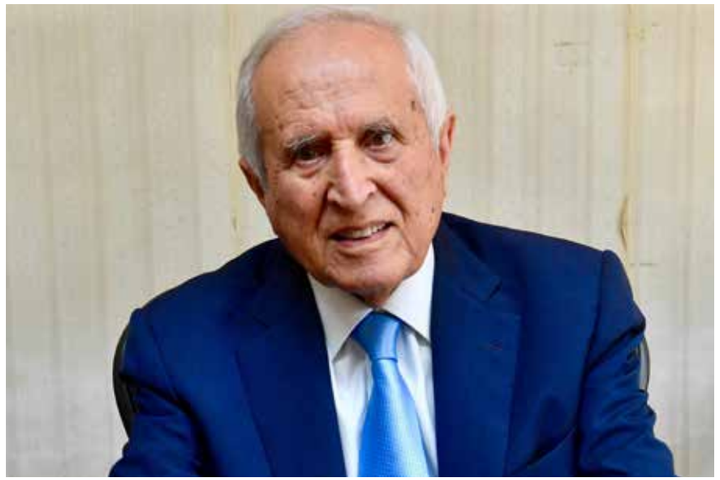

الرئيس التنفيذي لمجموعة الاقتصاد والاعمال ورئيس مجلس الاعمال اللبناني- السعودي رؤوف أبوزكي.

□ انظر بتفاؤل الى مستقبل هذه العلاقات. فالمؤشرات التي ظهرت خلال الفترة الاخيرة، وفي مقدمها استئناف الصادرات اللبنانية الى السوق السعودية وتحسن مستوى التواصل، تؤكد ان العلاقة دخلت مسارا ايجابيا يمكن البناء عليه. دول الخليج تمثل بالنسبة الى لبنان اكثر من سوق للصادرات أو مصدر للسياح، فهي شريك اقتصادي اساسي للبنان، سواء من خلال التجارة أو الاستثمار او السياحة أو فرص العمل أو حركة رؤوس الاموال. في المقابل، يستطيع لبنان أن يقدم الكثير للاقتصادات الخليجية بما يمتلكه من كفاءات بشرية وخبرات في الخدمات والقطاع المالي والتكنولوجيا والاستشارات والتعليم والصحة والصناعات المتخصصة. لذا فان الفرصة الحقيقية تتمثل اليوم في الانتقال بالعلاقة من استعادة ما كان قائما سابقا الى بناء شراكة اقتصادية اكثر تنوعا وحداثة. اذا استمر التحسن السياسي والامني، بالتوازي مع اصلاحات تعزز كفاءة الدولة وبيئة الاعمال وثقة المستثمر، يمكن أن نكون امام بداية دورة جديدة في العلاقات الاقتصادية اللبنانية - الخليجية، تبدأ بالتجارة والسياحة وتمتد تدريجا الى الاستثمار والمشاريع المشتركة، والمساهمة في اعادة اعمار لبنان وتعافي اقتصاده.

كتاب

"قدّة الجمهوريّة" كتاب يعالج ملف إميل إدّه من حماية الكيان إلى هواجس الإستقلال والحدود

بين صورة "الخائن" التي رسختها بعض كتب التاريخ، وشخصية السياسي الذي انشغل مبكرا بمقومات الدولة وحدودها واستقلالها، تقف سيرة اميل اده أمام قراءة جديدة. كتاب يستعيد مسيرته بالوثائق والارشيف، متوقفا عند مشروعه للبنان، علاقته بفرنسا، ومواقفه من الاستقلال، ليعيد طرح السؤال عن الرجل وارثه السياسي

بدأ اميل اده مسيرته الوطنية في مطلع القرن العشرين، محاميا ومناضلا من اجل لبنان، قبل ان يصبح احد ابرز مهندسي مشروع "لبنان الكبير". تنقل بين رئاسة المجلس التمثيلي، والحكومة، والجمهورية، وخاض معارك سياسية حول الحدود والاستقلال وشكل الدولة، تاركا وراءه تجربة مثيرة للجدل تستحق اعادة قراءتها بعيدا من الاحكام الجاهزة.

في كتاب "اميل اده: قدّة الجمهورية اللبنانية"، يتوقف الكاتب الدكتور الكسندر أبي يونس عند محطات اساسية من هذه المسيرة، محاولا تفكيك الصورة التقليدية التي اختزلت الرجل في موقفه من الانتداب الفرنسي. فإده، وفق القراءة التي يقدمها الكتاب، لم يكن يتعامل مع قيام الدولة اللبنانية كحدث سياسي عابر، بل انطلق من رؤية تعتبر الجغرافيا والاقتصاد والمياه والمرافئ والسهول ركائز اساسية لاستمرار الكيان. من هنا جاءت مواقفه من توسيع الحدود، وتمسكه بالليطاني والمرافئ والمجالات الزراعية، فضلا عن نظرته المبكرة الى التحديات الاقليمية المحيطة بلبنان. وبين اخطاء التقدير السياسي وصواب الرؤى الاستراتيجية، تفتح سيرته نقاشا حول رجل سبق زمانه في قراءة مستقبل الجمهورية.

بين الوثيقة والرواية السياسية، يحاول الكتاب اعادة وضع اميل اده في سياقه التاريخي، بعيدا من الاحكام القطعية. فالرجل الذي اختلف مع خصومه في رؤيته للاستقلال وعلاقة لبنان بفرنسا، ظل منشغلا بهاجس حماية الكيان وتأمين مقومات استمراره، لتبقى تجربته مادة مفتوحة للنقاش واعادة التقييم.

"الامن العام" التقت الاستاذ المحاضر في الجامعة اللبنانية ومؤلف الكتاب الدكتور الكسندر أبي يونس.

الدكتور الكسندر أبي يونس.

كان يريد حدودا مائية اكثر للبنان

■ لماذا اخترت هذا العنوان وماذا يعني؟

□ كلمة "القدّة " استعملتها لتتناغم مع قافية "إده". والقَدّة هي الاداة التي يستخدمها "البلاط" حين يريد تسوية الارض أو حين يريد ضبط الاستقامة (السرود) بشكل صحيح. ما اعنيه من هذا العنوان هو أن اميل اده كان قادرا على "تجليس" الاوضاع في لبنان، تماما كما يقوم البلاط بتقويم البلاط بواسطة "القَدّة" التي يستخدمها.

■ كم عدد صفحات الكتاب والوقت الذي استغرقه؟

□ الكتاب يقع في 664 صفحة حجم A4، استغرق 5 سنوات من البحث في ارشيفات بكركي، فرنسا، الجامعة الاميركية (الارشيف البريطاني والصحف)، وجامعة الكسليك. ساهمت الجامعة اللبنانية ماديا في دعم مشروع الكتاب، وهي مشكورة على ذلك.

■ في كتابكم تحاولون اعادة قراءة شخصية اميل اده بعيدا من الصورة التقليدية التي تختصره كونه سياسيا مؤيدا للانتداب الفرنسي، ما الذي دفعكم الى اعادة فتح هذا الملف وما الذي اكتشفتموه في مسيرته ويستحق اعادة النقاش حوله؟

□ هذا الموضوع كان يراودني منذ ايام الدراسة المدرسية. ففي الصفوف المتوسطة والثانوية نتعلم تاريخ لبنان الحديث والمعاصر، وكانوا يدرسوننا ان اميل اده ظهر كخائن لانه تسلم السلطة خلال سجن رجالات الدولة. حينها اتخذوا قرارا بفصله من النيابة ومحاكمته، ثم اكتفوا بقرار فصله من النيابة فقط من دون المحاكمة. من ايام الدراسة في المدرسة صرت افكر: هل حقا اميل اده خائن؟ ولماذا تسلم السلطة خلال القاء القبض على رجالات الدولة الشرعيين وسجنهم في قلعة راشيا؟. هذا الموضوع لفت نظري كثيرا، بخاصة وان اميل اده من الشخصيات الوطنية المميزة التي لعبت دورا كبيرا جدا، فقد كان من مؤسسي دولة لبنان الكبير، والرئيس الوحيد الذي مر بالمناصب الثلاثة: كان رئيسا للمجلس النيابي (الذي كان يسمى قبل الدستور والجمهورية بالمجلس التمثيلي)، وكان رئيسا للحكومة، وكان رئيسا للجمهورية. تساءلت: شخصية لعبت كل هذه الادوار، هل يعقل ان تخطئ مثل هذا الخطأ؟ على الرغم من انه اخطأ التقدير في العام 1943 - وانا أقر بانه اخطأ التقدير- الا انني اردت معرفة الاسباب التي دفعته لتسلم السلطة، وهذا ما جعلني اؤلف كتابا عنه بدراسة موثقة استنادا الى ارشيف بكركي والارشيفات البريطانية والاميركية والفرنسية.

■ كان اميل اده من ابرز الشخصيات التي ساهمت في تأسيس دولة لبنان الكبير كما قلتم، لكنه في الوقت نفسه دخل في خلافات مع قوى سياسية وازنة حول شكل الدولة وحدودها، ما هو مشروعه الحقيقي للبنان، وهل كان يتعامل مع لبنان كدولة نهائية بحدودها ام كجزء من تصور اوسع للمنطقة؟

□ لفهم هذا الموضوع، يجب ان نتطرق لتاريخ اميل اده السياسي الذي بدا نضاله من اجل لبنان منذ عام 1909 كمحام، ودخل في جمعيات تطالب باستقلال لبنان. خلال الحرب العالمية الاولى، صدر امر من السلطنة العثمانية باعدامه، لكن والي بيروت العثماني كان صديقه، وعند وصول برقية القاء القبض عليه، قال له الوالي (بينما كانا يلعبان "البريدج" في نادي بيروت): "اهرب الليلة، لأن ◄

81 عاماً
تصميم. إنجاز. مثابرة

المقال

من يملك الذاكرة الوطنيّة؟

نشأ كثيرون منا على رواية واحدة للتاريخ، تعلمناها في المدرسة كما لو أنها حقيقة مكتملة لا تحتاج إلى كثير من الاسئلة. بطل هنا وخائن هناك، احكام جاهزة قسمت الشخصيات بين الابيض والاسود، وسهلت حفظ التاريخ اكثر مما ساعدت على فهمه. لكن التاريخ، كما يعرف كل من اقترب من الارشيف، نادرا ما يكون بهذه البساطة. فالوثائق التي تنام لعقود في خزائن البطريركيات والجامعات والسفارات تحمل غالبا وجها آخر للحكاية، وجها لا يُدرَّس لأنه يهدد الرواية الرسمية المريحة.

هذه الاشكالية ليست لبنانية حصرا، لكنها تتجلى خاصة في لبنان بحدة. ففي بلد متنوع مثل لبنان، حيث تتباين القراءات السياسية والتاريخية إلى حد كبير، تصبح مسألة الرواية الوطنية أكثر حساسية وتعقيدا. وحين تكون الرواية الموحدة مبنية على تبسيط شخصيات تاريخية معقدة إلى رموز جاهزة، يصبح كل باحث يعيد فتح الملف أشبه بمن يخلخل اساسا بني عليه سرد وطني كامل.

السؤال الاعمق هنا ليس فقط "من كان اميل اده؟" أو أي شخصية اخرى تعرضت للتنميط، بل: من يملك حق كتابة التاريخ؟ هل هو المؤرخ الذي يعود إلى الوثيقة الاصلية، أم واضع المنهج المدرسي الذي يختصر لضرورات تربوية أو سياسية؟ وهل الذاكرة الجماعية، بمجرد ترسخها عبر اجيال، تكتسب شرعية تفوق شرعية الحقيقة الارشيفية نفسها؟

من هنا تكتسب الكتب التي تعيد فتح الملفات التاريخية اهمية تتجاوز السيرة أو الدراسة الاكاديمية، لأنها تضع الطريقة التي تشكل بها وعينا الوطني امام الاختبار. فحين يكتشف القارئ أن "الخائن" ربما كان صاحب رؤية استراتيجية، أو أن "البطل" ارتكب أخطاء طمست عمدا، لا يهتز فقط تصوره عن شخصية بعينها، بل يهتز أيضا ثقته بالسردية التي بني عليها فهمه لبلده.

في مجتمعات اخرى مرت بحروب اهلية أو انقسامات حادة، انشئت هيئات "مصالحة تاريخية" أو لجان مراجعة مناهج، مهمتها اعادة النظر دوريا في الروايات الرسمية بالتوازي مع تطور البحث الاكاديمي. في لبنان، لا تزال هذه الفكرة غائبة إلى حد بعيد، فتبقى المبادرة الفردية، كجهد باحث أو مؤرخ بمفرده، السبيل شبه الوحيد لمساءلة السردية السائدة وتحديثها.

لعل اخطر ما في هذه العملية هو غيابها شبه الكامل عن التعليم الرسمي. فبينما ينكب الباحثون على الارشيفات لسنوات طويلة، يبقى المنهج المدرسي ثابتا على النسخة المبسطة، فتتوارث الاجيال احكاما جاهزة لم تختبر يوما. ويبقى التحدي في نقل نتائج البحث الاكاديمي إلى القارئ والطالب، بلغة واضحة لا تفقد الدقة العلمية ولا تتحول في الوقت نفسه إلى مادة اكاديمية يصعب تداولها.

الاجابة، ربما، تبدأ من مكان بسيط: أن نتعامل مع التاريخ لا كحقيقة مقدسة، بل كحوار مستمر، قابل دوما لاعادة القراءة كلما فتح أرشيف جديد او طرح سؤال لم يطرح من قبل.

ميرنا الشدياق

◄ امرا باعتقالك قد وصل، وحين تهرب وتستقل "البابور" الى مصر، سآمر العسكر حينها بمداهمة بيتك لالقاء القبض عليك". عاش اميل اده الحرب والمجاعة التي عاشها سكان جبل لبنان خاصة، حيث مات اكثر من ثلث الشعب اللبناني في جبل لبنان. ادرك اده حينها انه لكي يتمكنوا من بناء دولة تمتلك مقومات حياة (فالدولة كالانسان يجب ان تأكل وتشرب)، يجب ان يكون لديها انهار ومرافئ وسهول لتتمكن من الزراعة والاكل والشرب، والمرافئ للاتصال بالعالم الخارجي. بعد الحرب العالمية الاولى وويلات المجاعة، ادرك اميل اده ان "متصرفية جبل لبنان" يجب توسيع اراضيها، واستند في ذلك الى خارطة الجنرال "دو بوفور" لعام 1861 التي وضعها الفرنسيون، والتي تقترح ان يمتلك لبنان سهل البقاع وسهل الدامور وسهل عكار، ومرافئ بيروت وطرابلس.

■ ماذا عن الانهار والمشاريع الاقليمية حينها؟

□ نعم، طالب بالانهار ومن ضمنها نهر الليطاني والحاصباني والعاصي والانهار الداخلية. كان اده عضوا في الوفود اللبنانية الثلاثة لمؤتمر الصلح الذي انعقد في قصر فرساي، كان عضوا في الوفد الاول والثاني (الذي ترأسه البطريرك الحويك)، وكان اده امين سر هذا الوفد الثاني لكنه لم يسافر مع البطريرك بل بقي في لبنان يتعاون معه. في ذلك الوقت كانت هناك مشاريع عدة للمنطقة، فرنسا لم تكن تريد "دولة لبنان الكبير"، بل كان مشروعها "الفيديرالية السورية" (دمشق، حلب، العلويون، جبل الدروز، طرابلس، بيروت)، على ان يبقى جبل لبنان ضمن حدود المتصرفية كما كان ايام العثمانيين. في المقابل كان هناك المشروع العربي الفيصلي (المملكة السورية أو سوريا الكبرى) التي تتألف من سوريا ولبنان والاردن وفلسطين تحت حكم الاسرة الهاشمية. اما اميل اده والبطريرك الحويك فكانا يطالبان بلبنان الكبير بمساعدة الانتداب الفرنسي.

■ ما الذي غيّر نظرة الفرنسيين ليوافقوا على لبنان الكبير؟

□ الحدث التاريخي المهم هو اعلان المملكة السورية في آذار 1920 (التي ضمت فلسطين والاردن ولبنان وسوريا) ، حيث كان لبنان سيبقى

الكتاب.

> **حليف فرنسا لكنه حليف وطني**

ضمنها في حدود المتصرفية فقط (3727 كلم مربعا) مع حكم ذاتي، بينما بقية المناطق اللبنانية تتبع سوريا. هذا الحدث غيّر رأي الفرنسيين، فعقدوا مؤتمر "سان ريمو" مع الانكليز وفرضوا الانتداب الفرنسي على سوريا، والبريطاني على العراق ومصر. حينها شكل الوفد اللبناني الثالث برئاسة المطران عبد الله الخوري وعضوية اميل اده وطالبوا بلبنان الكبير، وقدم اده مطالعته حول الاسباب الاقتصادية لانشاء هذه الدولة، ومنها ان طرابلس وبيروت يجب ان تكونا مع لبنان كمرافئ، وسهل البقاع وعكار والدامور كمدى زراعي، والانهار (خاصة الليطاني) كأمن مائي.

■ يحكى عن لقاءات جمعته بالامير فيصل والحركة الصهيونية، فماذا جرى؟

□ في الوفد اللبناني الاول عام 1919، التقى اده بالامير فيصل الذي قال له: "لماذا تطالب بدولة لبنان الكبير؟ شكلها كحسكة السمكة (سهلة الابتلاع)"، فرد اده: "انتبه يا سمو الامير، كل من يحاول ابتلاع لبنان سيختنق بهذه الحسكة لأنها حسكة بالعرض وليست بالطول". كما التقى برئيس الحركة الصهيونية "حاييم وايزمان" الذي قال له: "لماذا تطالب بالجنوب؟ تخلوا عنه انتم كموارنة لننشئ دولة مسيحية ونحن ننشئ دولة اسرائيل ونتعاون سويا، وتخلّ عن الليطاني"، فرفض اده بشدة ووقف في وجه الاطماع الصهيونية، مصرا على ان الجنوب ونهر الليطاني وصولا الى بحيرة الحولة يجب ان تكون ضمن حدود لبنان. كما طالب (بناء على خارطة دو بوفور) بحدود تصل الى بحيرة حمص.

■ لماذا وسع الحدود الى حمص ووادي النصارى؟ هل كانت اعتبارات وطنية ام حسابات مع الانتداب؟

□ موقفه نابع من اعتبارات وطنية اقتصادية. فسكان وادي النصارى (معظمهم علويون وارثوذكس) كانوا يرفضون الانضمام لدولة دمشق وحلب. وحين اعلن الفرنسيون الدويلات الاربع في سوريا (دمشق، حلب، جبل الدروز، العلويون) وقعوا في مشكلة المنفذ البحري لسوريا، فطالب اهل دولة العلويين بالانضمام للبنان الكبير. اميل اده اقترح عام 1932 جعل طرابلس "مرفأ حرا" تستخدمه سوريا في مقابل رسم سنوي تدفعه للبنان. لقد كان اده يريد حدودا مائية اكثر للبنان من الشمال (بحيرة حمص) ومن الجنوب (بحيرة الحولة).

■ هل كان اميل اده حليفا لفرنسا ام كان يستخدم نفوذها لمشروعه الخاص؟

□ كان حليفا لفرنسا لكنه كان حليفا وطنيا، فاذا اخطأ الفرنسيون كان يواجههم. اعترض عام 1924 على تعيين حاكم فرنسي وطالب بأن يكون الحاكم لبنانيا. وحين ترشح هو للمنصب عام 1924، قام المفوض السامي موريس سراي بحل المجلس التمثيلي لمنع وصوله وعين ليون كايلا بدلا منه. كما طالب بالمعاهدة اللبنانية - الفرنسية عام 1936 لنقل لبنان من الانتداب الى الاستقلال بحماية فرنسا. كان حليفا شريفا وصريحا لأنه كان يدرك الاطماع السورية والصهيونية في لبنان منذ عام 1919، ويرى ان الاستقلال يجب ان يكون

بضمانة دولية (فرنسا) تحمينا من اسرائيل التي ستنشأ ومن سوريا.

■ ماذا عن موقفه من استقلال 1943 وتسلمه السلطة؟

□ اده اخطأ التقدير "شكليا" بقبوله السلطة بينما رجالات الدولة في السجن. لكن دافعه كان هواجسه على مستقبل لبنان، كان يريد استقلالا مع "معاهدة دفاعية" تضمن قواعد عسكرية فرنسية تحمي لبنان من الاطماع الخارجية (سورية واسرائيلية مستقبلا). كان يريد تجنيب لبنان مشاكل مستقبلية كبيرة، وهو ما اعترف به النائب عادل عسيران لاحقا حين قال: "لو كنا وقعنا معاهدة مع فرنسا كما كان يريد اميل اده سنة 1943 لما كنا اليوم في هذا المأزق الحرج ومتروكين من الجميع، ولما حدث احتلال اسرائيلي لبيروت في العام 1982، ولجنبنا لبنان مشاكل وحربا اهلية". الخلاف مع بشارة الخوري كان سياسيا استراتيجيا، اده كان ينظر إلى مستقبل لبنان لـ 50 أو 100 سنة، بينما بشارة الخوري كان يريد أن يكون بطلا قوميا في لحظتها.

■ هل كان اميل اده ديموقراطيا ام متسلطا؟

□ كان ديموقراطيا بدليل استقالته الطوعية من الرئاسة عام 1941 بسبب ازمة القمح، مفضلا ان "يأكل الشعب" على بقائه في السلطة. كما طبق اللامركزية الادارية وحارب الفساد. حكومته (تشرين الاول 1929 - آذار 1930) سقطت في البرلمان لأنه حاول خفض مخصصات النواب لتحقيق اصلاح مالي. كما انه دعم الشيخ محمد الجسر (المسلم السني) للرئاسة عام 1932، مما يثبت انه لم يكن فئويا طائفيا. في الخلاصة، اميل اده لم يكن خائنا، بل كان صاحب رؤية استراتيجية استباقية لحماية الكيان اللبناني، وان شابت طريقته في عام 1943 بعض اخطاء التقدير السياسي، "فالغاية تبرر الوسيلة" كما يقول ماكيافيلي. في الختام، اوصي بالمبادرة الى تنقيح المناهج المدرسية من الاخطاء التي شابت سيرة اميل اده، اذ ان هذا الاصدار يقدم المادة العلمية الكفيلة بتصويب تلك المفاهيم لدى الاجيال الناشئة والمقبلة.

م. ش

صورة نادرة للرئيسين إميل إده وبشارة الخوري.

إميل إده في احتفال عيد الاستقلال عام 1937.

إميل إده والجنرال كاترو في 16 تشرين الثاني 1943.

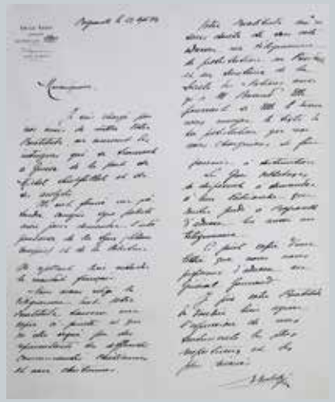
رسالة من إميل إده الى البطريرك الياس الحويك في 27 أيلول 1921.

حكومة إميل إده.

رهون إده الى جانب والده خلال ترؤسه الحكومة سنة 1929.

إحاطة شعبية بسيارة الرئيس إميل إده ورئيس الحكومة خير الدين الأحدب سنة 1937.

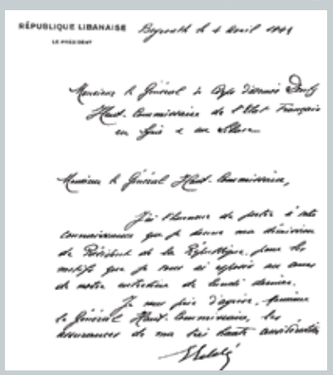

استقالة إميل إده.

خارطة دولة لبنان الكبير كما أرادها إميل إده.

تربية

ميرنا الشدياق
mirnachidiac@gmail.com

طلاّب لبنان بين الجامعة والهجرة واللاعودة وطن يفقد عقولاً يحتاجها لبناء المستقبل

تعد هجرة الطلاب اللبنانيين تحديا متفاقما، اذ يغادر نحو ثلث خريجي الثانوية العامة للدراسة في الخارج، وتزداد هذه النسبة في مرحلة الماجستير. تكمن الاسباب الرئيسية في الازمات الاقتصادية والامنية وضيق سوق العمل المحلي. لقد تحولت هذه الهجرة إلى واقع ملموس يهدد بفقدان الكفاءات، مما يتطلب رؤية وطنية لاستعادتهم وتطوير قطاع التعليم

في كل صيف، يعيش آلاف الاهالي اللبنانيين المشهد نفسه: ابن أو ابنة انهيا للتو امتحانات الثانوية العامة، لكن السؤال الذي يشغلهم ليس "أي جامعة في بيروت"؟ بل "أي بلد"؟ فرنسا أم كندا؟ المانيا أم دول الخليج؟ لم تعد الجامعة اللبنانية أو الجامعات الخاصة المحلية الخيار الأول بالنسبة إلى شريحة واسعة من خريجي الثانوية، بل باتت محطة انتظار أو خيارا احتياطيا، بينما تتجه الانظار نحو الخارج.

"ارغب في بدء مشواري في المكان الذي ارى فيه بوضوح مستقبلي"، "لا اريد النظر للوراء مرة اخرى"، "نريد الرحيل..."، وغيرها من العبارات التي تختصر واقع الكثير من الطلاب اللبنانيين الذين يريدون الهروب من مأزق يعيشه البلد منذ سنوات فيما الحلول مؤجلة.

وهنا تكمن الخطورة في فقدان شباب لبنان لشعور الانتماء الى الوطن. فالامل يبدأ بتأشيرة وتذكرة سفر والرحيل بأي ثمن.

لطالما عرف التعليم العالي في لبنان بكونه "جامعة الشرق"، لكنه اليوم يواجه تهديدات حقيقية تمس مكانته التاريخية ومستقبل اجياله الصاعدة. إن المشهد التربوي الراهن يتأرجح بين نقاط مضيئة تتمثل في استمرار تصدر بعض الجامعات اللبنانية للمراتب الأولى عربيا وعالميا، وبين تحديات بنيوية واقتصادية تعيق قدرة مؤسسات اخرى على مواكبة التطور العلمي المتسارع.

تلقي الازمة الاقتصادية والمالية بظلالها الثقيلة على خيارات الطلاب الاكاديمية، فلم يعد الشغف أو التميز هو المعيار الوحيد لاختيار الاختصاص، بل باتت "التكلفة المادية" هي المحرك الاساسي. هذا التعثر المالي لم يصب الطلاب فحسب، بل طال المؤسسات الجامعية التي باتت تعجز عن تحديث مختبراتها وبرمجياتها ومشاغلها التقنية، مما يهدد جودة التعليم التي كانت تميز لبنان.

ولأنه لا يمكن لوم اللبناني على اتخاذ قرار الهجرة واللاعودة، فمن حقه تحقيق طموحاته والبحث عن حياة آمنة وكريمة له ومستقبل افضل لعائلته، فإن هذا الموضوع سيكون أولوية لدى المستوى السياسي في لبنان. فقضية الشباب يجب ان تكون أولوية الأولويات للحفاظ على العقول الشابة التي يعول عليها لاعادة بناء البلد واعادة الثبات والاستقرار لكل قطاعاته ومؤسساته. ولا يجب بالتالي ان تكون هذه الأولوية مفقودة، مما يضطرهم للبحث في الفضاءات الغربية عن مستقبل واعد يجب ان يتوافر لهم في لبنان.

لا تقتصر المشكلة على اعداد المغادرين، بل تمتد الى ما يتركه هذا النزيف خلفه داخل الجامعات. فاختيارات الطلاب بدأت تعيد رسم الخارطة الاكاديمية نفسها، مع تراجع الاقبال على اختصاصات اساسية كالتربية والرياضيات والفيزياء والكيمياء والتاريخ والجغرافيا، في مقابل تركيز متزايد على اختصاصات يعتقد الطلاب أنها اكثر قدرة على تأمين فرص عمل في الداخل والخارج. وبينما تتسارع التحولات العلمية والتكنولوجية، يجد التعليم العالي نفسه أمام تحدي الحفاظ على توازن دقيق بين متطلبات سوق العمل وضرورة حماية الاختصاصات التي تشكل جزءا من الذاكرة العلمية والثقافية للبنان.

لذلك ان صعوبة الوضع وتعقيداته ، ادت الى جعل هذا الملف اولوية لدى الحكومة ووزارة التربية والتعليم العالي، فقد اجرت وزارة التربية والتعليم العالي تقييما للوضع للوقوف على عمق التحديات، وتم وضع خطط ومشاريع، والسعي الى تأمين التمويل من اجل المحافظة على جودة التعليم العالي وخصوصا لجهة المعايير وانشاء الهيئة الوطنية لضمان الجودة وتفعيلها .

وقد ركزت وزيرة التربية والتعليم العالي ريما كرامي اهتمامها بالتعليم العالي من خلال المواكبة الدائمة وتعيين المدير العام للتعليم العالي مازن الخطيب في مجلس الوزراء.

وبين ازمة اقتصادية لم تحل جذورها منذ 2019، وحرب عطلت حتى امتحانات الثانوية العامة نفسها، يجد آلاف الطلاب اللبنانيين انفسهم امام معادلة صعبة: البقاء في بلد لا يضمن استمرارية تعليمهم ولا فرص عملهم لاحقا، أو الرحيل نحو غد اكثر استقرارا خارج الحدود. وسواء اختار الطالب باريس أو مونتريال أو واشنطن أو بودابست أو موسكو أو كييف، يبقى السؤال الاكبر معلقا: من سيبقى ليبني لبنان الذي غادره كل هؤلاء الشباب؟

في هذا السياق اجرت "الأمن العام" حوارا مع المدير العام للتعليم العالي الدكتور مازن الخطيب عن التحديات التي تواجه التعليم العالي في لبنان ونسبة الطلاب الذين يهجرون وطنهم ولا يعودون، فهل من حلول؟

■ كيف تقيمون واقع التعليم العالي في لبنان اليوم في ظل الازمات الاقتصادية والمالية والحروب؟

□ التعليم العالي في لبنان يمتلك نقاطا مضيئة كثيرة، لكننا في المديرية نعمل على معالجة جوانب اخرى غير جيدة. لقد تسببت الأوضاع الاقتصادية الحالية في تعثر مالي لعدد كبير من الطلاب، مما دفعهم إلى التوجه نحو جامعات تقدم حسومات أو تلك التي تمتاز بأقساط منخفضة نسبيا. علاوة على ذلك، تعجز كثير من الجامعات عن تأمين المستلزمات المادية الضرورية للعملية التعليمية، كالمختبرات والمشاغل والاستوديوهات، وتحديث البرمجيات لمواكبة العصر، وهذا يؤثر سلبا على جودة التعليم. كما ان الازمة اثرت على توجهات الطلاب الذين باتوا يختارون اختصاصاتهم بناء على التكلفة المادية الارخص وليس بناء على رغبتهم الاكاديمية.

81 عاماً
تصميم. إنجاز. مثابرة

المدير العام للتعليم العالي الدكتور مازن الخطيب.

■ ما هي ابرز التحديات التي تواجه الجامعات اللبنانية بشكل عام؟

□ التحدي الابرز هو مدى القدرة على مواكبة التطور العلمي في مجالات متعددة في ظل ضعف الامكانات المادية المتاحة. كما يبرز تحدي غياب سوق عمل حقيقية تسمح بالتخطيط للوظائف والاختصاصات المطلوبة. ورغم أن لبنان يضم عددا كبيرا من حملة الشهادات العليا، إلا اننا نواجه نقصا حقيقيا في الكفاءات النوعية المطلوبة عند التوظيف في اختصاصات معينة.

■ هل لا يزال لبنان يحتفظ بمكانته كمركز للتعليم العالي في المنطقة أم أن هذه المكانة مهددة؟

> **لبنان يحتاج توجيها وطنيا متكاملا**

□ يمكن القول ان هذه المكانة اصبحت مهددة بالفعل امام الازمات المتعاقبة. ومع ذلك، لا تزال هناك ثلاث أو أربع جامعات لبنانية تصنف في المراكز الأولى عربيا وعالميا. لقد بدأت النظرة للتعليم العالي في لبنان تهتز منذ عام 2017، ثم تفاقمت مع ازمة كورونا وما رافق ملف الطلاب العراقيين من لغط. هذا ادى الى توقف بعض الدول عن الاعتراف بشهادات جامعات لبنانية معينة، واصبحنا نراسل الدول العربية لطلب "اعتماد" لبرامجنا وجامعاتنا، وهو امر لم نكن نعاني منه سابقا. في المقابل، تمكنت دول الجوار (خاصة الخليج والاردن) من انشاء جامعات حديثة ومجهزة بأفضل الخبرات العالمية بفضل امكاناتهم المادية، مما خلق منافسة قوية لنا.

■ هل لديكم احصاءات عن عدد الطلاب اللبنانيين الذين يختارون الدراسة في الخارج سنويا؟

□ من الصعب الحصول على احصاء دقيق بنسبة 100% لأن هناك لبنانيين مقيمين في الخارج اصلا. لكن بالنسبة إلى الطلاب الذين ينهون المرحلة الثانوية في لبنان، فان التقديرات تشير الى أن حوالي الثلث يغادرون للدراسة الجامعية (البكالوريوس)، وتزداد هذه النسبة في مرحلة الماجستير. لقد ارتفعت نسبة الطلاب المهاجرين تعليميا بشكل ملحوظ بعد الانهيار المالي والازمات الاخيرة.

■ ما هي الاسباب الرئيسية التي تدفع الطالب اللبناني للهجرة التعليمية؟

□ السبب الأول هو الوضع الاقتصادي والمالي والامني، يليه تدني مستوى الثقة في استقرار المستقبل في البلد. كما ان ضيق سوق العمل اللبناني هو الهاجس الأكبر، فلبنان يفتقر للاقتصاد المتنوع والصناعات التي تستوعب خريجي كل الاختصاصات، مما يدفع الطالب لبناء مستقبله في الخارج منذ البداية لضمان فرصة عمل اكيدة.

■ ما هي الوجهات الدراسية المفضلة للطلاب اللبنانيين بحسب اختصاصاتهم؟

□ الاختصاصات الطبية (طب عام، صيدلة، طب اسنان): يتوجه الطلاب بكثافة نحو دول الاتحاد السوفياتي سابقا (أوكرانيا، جورجيا، بيلاروسيا، روسيا، بلغاريا، رومانيا). السبب للاسف هو العقلية الاجتماعية التي تصر على لقب "طبيب أو مهندس". وبسبب صعوبة مباريات الدخول في لبنان، يلجأ الطلاب إلى هذه الدول لسهولة شروط القبول فيها (ضعف المعايير الانتقائية) وانخفاض تكاليفها، لدرجة أن 85% من المتقدمين لامتحان "الكولوكيوم" في لبنان يأتون من اربع أو خمس دول فقط من هذه الوجهات.

اما مجالات الهندسة، التكنولوجيا، العلوم الإنسانية: التوجه الاساسي يكون نحو أوروبا التقليدية (بريطانيا، المانيا، فرنسا، ايطاليا)، تليها أميركا وكندا. ◄

■ هل تخشون من تحول الهجرة الدراسية الى هجرة دائمة للكفاءات؟
□ هذا الامر لم يعد مجرد خشية، بل اصبح واقعا ملموسا، فعدد الذين يعودون بعد انتهاء دراستهم ضئيل جدا مقارنة بمن يغادرون، وهذا يشمل كل الميادين من دون استثناء (الصحة، الهندسة، ادارة الاعمال، وحتى الفنون).

■ ما تأثير هذه الهجرة على مستقبل لبنان، وكيف يمكن استعادتهم؟
□ لاستعادة هذه الكفاءات، يجب أولا توفير فرص عمل ومناخ استثماري ونمو اقتصادي يسمح لهم بانشاء شركاتهم الخاصة. عودتهم ستفيد قطاع التعليم العالي من خلال التفاعل مع خبراتهم. طالما غاب الاستقرار، ستظل هذه الكفاءات في الخارج.

■ هل بدأ لبنان يفقد اختصاصات معينة؟
□ نعم، هناك اختصاصات فقدت جاذبيتها. نعاني من نقص هائل في الاقبال على كليات التربية (بكل مهنها من معلمين ومرشدين ومنسقين) لأن الرواتب في القطاع الرسمي اصبحت زهيدة جدا، وحتى في القطاع الخاص لا تلبي الطموح وحتى ان المتخرجين في هذا المجال يتوجهون الى دول الخليج أو كندا وغيرها من الدول. كما ان هناك تراجعا دراماتيكيا في

> **سوق العمل يفرض خيارات الطلاب**

اعداد طلاب الرياضيات، الفيزياء، الكيمياء، التاريخ، والجغرافيا، فحتى اقسام اللغة الفرنسية مثلا بدأت تغلق.

■ من المسؤول عن توجيه الطلاب، ولماذا نرى فائضا في اختصاصات معينة؟
□ الطلاب يهربون من الاختصاصات العلمية (كالفيزياء) لعدم وجود مهن تقابلها سوى التعليم. في المقابل، هناك اقبال غير مسبوق على اختصاص ادارة الاعمال، حيث تشير الاحصاءات الى أن اكثر من 60% من طلاب التعليم العالي يدرسون هذا الاختصاص. هذا يخلق فائضا هائلا لا يستوعبه سوق العمل، مما يضطر الخريجين إما للسفر أو القبول بوظائف ذات رواتب محدودة لا تتناسب مع اختصاصهم.

■ كيف تواكب الجامعات اللبنانية التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي؟
□ الجامعات العريقة بدأت بالفعل بدمج الذكاء الاصطناعي وتعديل مناهجها (مثل الانتقال من التسويق التقليدي الى الرقمي). هناك مشاريع حالية بالتعاون مع البنك الدولي والوكالة الجامعية الفرنكوفونية (AUF) لتعزيز هذا الحضور. ومن المتوقع ان تشمل هذه البرامج قريبا اكثر من 22 مؤسسة جامعية من اصل 48 موجودة في لبنان.

■ هل هناك امل في استقطاب الطلاب العرب مجددا للدراسة في لبنان؟
□ نعم، هناك رغبة حقيقية، فقد ابدت وزيرة التعليم العالي في قطر رغبة بلادها في ارسال 2000 الى 3000 طالب سنويا، وكذلك كانت هناك طالبات من الاردن، كون لبنان وجهة محببة لهم. وقامت وزيرة التربية والتعليم العالي الدكتورة ريما كرامي بورشة عمل لتسهيل الامور. لكن للاسف، الحرب الاسرائيلية على لبنان حالت دون تنفيذ هذه الخطط. انا على يقين انه بمجرد استقرار الأوضاع، سيعود الاخوة العرب لاختيار لبنان كوجهة أولى لطلابهم.

■ ما هي رسالتكم للطالب اللبناني الذي يرى أن مستقبله لا يمكن أن يكون في لبنان؟
□ ادعو الطلاب للايمان بجودة جامعاتنا التي تثبت كفاءتها رغم الازمات. نحن في حاجة ماسة الى نظام وطني متكامل للتوجيه الدراسي والمهني يبدأ من المرحلة الابتدائية لاكتشاف مهارات الطلاب وتوجيههم نحو الاختصاصات الحديثة التي يتطلبها سوق العمل. لقد وضعنا هذا البرنامج ضمن "الخطة الخمسية" للتعليم العالي، لكن العقبات المتكررة تؤخر التقدم الملموس. يجب وضع منظومة متكاملة حتى نستطيع توجيه الطالب أو التعرف على مهاراته وميوله من الصفوف الأولى وتوجيهه وفقا لهذه المهارات للاختصاصات الحديثة وما تطلبه اسواق العمل، من دون أن ننسى بأن هناك اختصاصات تقليدية التي هي على نمط التاريخ والرياضيات والفلسفة وعلم الاجتماع. هدفنا هو خلق توازن بين التكنولوجيا والاختصاصات التقليدية (تاريخ، فلسفة، رياضيات) لكي لا تندثر.

81
عامًا
تصميم. انجاز. مثابرة
We Proudly Sponsor
المدرسة الوطنية الأرثوذكسية Ecole Nationale Orthodoxe
SOFITEL LUXURY HOTELS BEIRUT LE GABRIEL
AB Azar Brothers
Restaurant مطعم بوزق Restaurant JOSEPH
ASL Air Sea Land
SUNNY HOUSE Home Decor

تربية

تريز الخوري
khourytherese@hotmail.com

أزمات نفسيّة وتعليميّة وتسرّب مدرسي الحرب تترك آثارها على أجيال المستقبل

أشار تقرير اليونيسف إلى أن اطفال لبنان يعانون جسديا ونفسيا ويحتاجون إلى دعم للتعافي والتغلب على التداعيات الطويلة الامد للأزمات التي مروا بها. وقد تبين نتيجة الحرب أن 72 في المئة من مقدمي الرعاية، أفادوا بأن ابناءهم يعانون من القلق، بينما قال 62 في المئة منهم ايضا إن اولادهم يشعرون بالإكتئاب

تتفاقم المعاناة في ظل أزمات متراكمة، ألقت بظلالها على مختلف جوانب الحياة، ودفع الثمن في كل ذلك، فتيان يفترض أن تكون سنوات طفولتهم مساحة للنمو والامان، فوجدوا أنفسهم أمام واقع صعب اجبرهم على تحمل مسؤوليات تفوق أعمارهم، بينما تواجه عائلاتهم صعوبة متزايدة في تأمين أبسط مقومات الاستمرار. أما النزوح فقد فرض على آلاف الأطفال ترك منازلهم ومدارسهم وبيئتهم والانتقال إلى أماكن جديدة في ظروف غير مستقرة، حيث يعيش هؤلاء حالة من عدم اليقين، ويواجه بعضهم صعوبات في تأمين الاحتياجات الاساسية، في حين يبرز التسرب المدرسي كواحد من أخطر مظاهر الأزمة، بعد أن وجد عدد كبير منهم خارج مؤسساتهم التربوية، مما فتح الباب أمام مشكلات أخرى، كعمالة الأطفال والاستغلال والعنف، وزاد من خطر البقاء في دائرة العوز. لا تتوقف الأمور عند الجانب المادي أو التعليمي، بل تمتد إلى الصحة النفسية لهؤلاء الصغار، فإن حمايتهم لا تقتصر على تأمين المأوى أو المساعدة، بل تشمل أيضا ضمان حقهم في مكان آمن يمنحهم فرصة لاستعادة براءتهم. على اي حال، هم الحلقة الأضعف، في حين تبرز الحاجة إلى تعزيز منظومات الحماية الاجتماعية والتعليمية حتى لا تتحول الظروف الاستثنائية التي يعيشونها إلى واقع دائم يرافقهم مدى العمر.

"الامن العام" حاورت مدير قسم التواصل والمناصرة في منظمة اليونيسف والمتحدث الرسمي باسمها كريستوف بولياك، ورئيسة لجنة المرأة والطفل في بلدية صور الدكتورة رندا أبو صالح.

بولياك: يجب دعم الأسر وتعزيز مهارات التربية

■ ما هي أبرز أشكال التعنيف التي يتعرض لها الأطفال في لبنان اليوم؟

□ إنهم يواجهون العنف الجسدي والنفسي داخل المنزل، وصولا إلى المدرسة والمجتمع، والاستغلال والإهمال وعمل الأطفال. كما أن الأزمات المتتالية والنزاعات تركت اثرا كبيرا، ليس فقط من خلال المخاطر المباشرة، ولكن أيضا من جراء فقدان الشعور بالأمان والاستقرار.

■ ما هو حجم انتشار هذه الظاهرة؟

□ هي تؤثر على الملايين، وتشير بيانات اليونيسف إلى أن العديد منهم يتعرضون لأشكال مختلفة من أساليب التأديب داخل البيت أو في محيطهم. لكن الأرقام لا تعكس دائما الحجم الكامل للمشكلة، لأن العديد من الحالات لا يتم الإبلاغ عنها بسبب الخوف أو الوصمة أو محدودية الوصول إلى خدمات الحماية. وتشير التقديرات العالمية، إلى أن نحو 3 من كل 4 أطفال بين عمر سنتين و14 سنة يتعرضون لهذا النوع من التعذيب. ففي لبنان، يتأثرون بشكل خاص بتداعيات الأزمات المتعددة، بما فيها الفقر والنزوح والعنف المجتمعي، وهي عوامل تزيد من مخاطر تعرضهم للاستغلال.

■ ما هي الصعوبات الاخرى التي يواجهونها؟

□ تشمل الاحتكاك أو النزاع مع القانون، والجنس والانفصال عن مقدمي الرعاية، والزواج المبكر. وأشير أيضا الى أن بعض الممارسات الاجتماعية التي تعتبر العنف وسيلة للتربية أو التأديب تساهم في استمرار المأزق. لذلك، فإن حماية الأطفال تتطلب العمل على تغيير السلوكيات، دعم الأسر، تعزيز مهارات التربية الايجابية وآليات الابلاغ.

■ كيف تؤدون دوركم في التحصين والامان ومع مَن تتعاونون؟

□ اننا نعمل مع وزارة الشؤون الاجتماعية والوزارات المعنية والشركاء لتعزيز نظام الرعاية. نحن ندعم الوقاية والاستجابة للعنف، ونوفر خدمات الدعم وآليات الاحالة للذين يتعرضون للخطر، إضافة إلى مراكز ومبادرات مجتمعية توفر بيئة آمنة وخدمات متكاملة. اننا نبذل جهودنا مع الحكومة اللبنانية والشركاء، من خلال برامج مجتمعية بهدف توفير خدمات متكاملة، إضافة إلى اننا نساعد الأسر والمجتمعات لتعزيز ممارسات التربية الإيجابية.

■ ظاهرة أخرى يعاني منها الطفل وهي الفقر، فما هي النسبة لديكم؟

□ تشير تقديراتنا في تقريرنا الصادر عام 2022 إلى أن نحو ثلاثة أرباع الأطفال في لبنان معرضون لخطر الفقر نتيجة استمرار التحديات المختلفة. هذا لا يعني فقط نقص الموارد المالية، بل فقدان الفرص الاساسية التي تؤثر على نموهم ومستقبلهم. كما قد يواجهون صعوبات في الحصول على التغذية الجيدة، والرعاية الصحية، والتعليم. هذا الحرمان في السنوات الأولى من الحياة، يمكن أن ينعكس على النمو، كما أنه يدفع العديد من العائلات إلى اللجوء إلى استراتيجيات سلبية، من بينها إرسال ابنائهم إلى سوق العمل للمساهمة في دخل الأسرة. هذا الامر يخلق حلقة مفرغة، حيث يؤدي إلى انخفاض فرصهم في الدراسة والحصول على وظائف لائقة مستقبلا.

81 عاماً
تصميم. إنجاز. مثابرة

مدير قسم التواصل والمناصرة في منظمة اليونيسف والمتحدث الرسمي باسمها كريستوف بولياك.

■ كيف تبذلون جهودكم التقليل من هذه الحالات؟

□ نعمل من خلال مقاربة متعددة القطاعات، نحن ندعم التعليم، الصحة، التغذية، المياه والصرف الصحي، والحماية الاجتماعية، بهدف ضمان الحصول على كل ما يحتاجون اليه من اجل التطور. كما نساهم في تعزيز السياسات وشبكات الامان التي تقلل من الضغوط الاقتصادية.

■ كيف يقوم المجتمع بمساعدتكم؟

> **اطفال لبنان اكثر عرضة للفقر نتيجة التحديات**

□ إن المسؤولية مشتركة، فهو يسعى من خلال مساندة هؤلاء للبقاء في المدارس، وعدم قبول عملهم وتعزيز دعم الأسر الأكثر هشاشة. كما يمكن لأصحاب العمل والمجتمعات المحلية والقادة المساهمة في رفض تشغيلهم، مما يؤدي إلى رفع الوعي ايضا ويسهم في كسر دائرة العوز التي تنتقل من جيل إلى آخر.

■ ما هي معدلات التسرب المدرسي على المستوى الوطن ودول المنطقة؟

□ على الصعيد العالمي، هناك نحو 250 مليون طفل ومراهق هم خارج المدرسة، اما في لبنان، فان بياناتنا للعام 2025، تفيد بأن 10% من اللبنانيين و60% من اللاجئين يعانون من عدم التعلم، وأن الفئة العمرية بين 15 و18 هي الأكثر تأثرا. في هذا الاطار، لا بد لي من أن اشير الى انه من الضروري التمييز بينهم وبين المتسربين، لأن هؤلاء يتركون المدرسة قبل إتمام تعليمهم.

■ كيف يمكن الحد من معدلات الانقطاع عن الدراسة؟

□ نحن نعمل بشكل وثيق مع وزارة التربية والتعليم العالي وشركاء آخرين للمساعدة وتوفير الدعم للمعلمين والمدارس. يشمل ذلك أيضا برامج التعلم الاستدراكي، الكشف المبكر عن المعرضين لخطر التسرب، وتقديم يد العون. هنا الفت الى أنه يجب معالجة المعوقات المتعددة والصعوبات في مراحل مبكرة، وتوفير مسارات مرنة للأطفال الذين فاتتهم الفرص في ظل المشاكل المتراكمة. كما يكتسب ضمان الاستمرارية في حالات الطوارئ أهمية قصوى، بما في ذلك إتاحة التعلم من بعد، توفر الأجهزة الإلكترونية، خدمة الاتصال بالإنترنت والكهرباء عندما يتعذر على الولد الذهاب إلى المدرسة بأمان.

■ ما هي كلمتكم الاخيرة التي توجهونها الى الجميع؟

□ في نهاية المطاف، اوجه رسالة مفادها ان الأطفال هم مستقبل لبنان، وحمايتهم ليس خيارا بل مسؤولية. فعندما نساعدهم، نبني مجتمعا أكثر قدرة على الصمود والازدهار.

أبو صالح: المعاناة لم تنته والتحديات كبيرة

■ بعد عودة الأهالي من النزوح القسري الى صور، كيف انعكس ذلك على الأطفال؟

□ بعد الرجوع إلى الجنوب، بدأت تظهر بشكل أوضح الآثار التي تركتها الحرب على اولادنا. هناك عائلات تمكنت من العودة إلى منازلها واستعادت جزءا من حياتها الطبيعية، لكن هناك بعض الاسر ما زالت خارج المنطقة، سواء بسبب الأضرار التي لحقت بممتلكاتها أو الظروف الصعبة التي مرت عليها. وهؤلاء الصغار ما زالوا يعيشون تداعيات النزوح، خصوصا على المستوى النفسي والاجتماعي والتعليمي، كما أن المعاناة لم تنته بعد، ◄

◄ فالولد الذي عاش فترة طويلة في أجواء الاعتداءات الاسرائيلية والغارات المتكررة يحتاج إلى وقت وإلى دعم حتى يستعيد شعوره بالأمان والاستقرار. لقد انعكست هذه الامور أيضا على وضعهم بشكل عام، إذ أن معظمهم لا يزال يواجه صعوبات في الاندماج، مما زاد من حجم التحديات أمامهم.

■ ما هي الأعراض التي بدأت تظهر على هؤلاء البراعم؟

□ ان الاجواء العامة ليست سهلة، خصوصا عندما يجدون أنفسهم أمام مشاهد الدمار والقصف المتقطع أو المتواصل احيانا. هذه الظروف تركت ضغطا نفسيا كبيرا عليهم، وقد ترجمت من خلال القلق والتوتر وصعوبة التكيف مع الحياة الطبيعية. إضافة إلى ذلك، فان التوترات التي تعيشها الاسر انعكست سلبا، مما ادى الى مزيد من العنف، لكن ما أود تأكيده أن الطفل لا يجب ان يعيش مشاكل صعبة أو يكون ضحية للأزمات الاقتصادية والامنية. لذلك، فان المطلوب توفير بيئة آمنة له مهما كانت الظروف. من الضروري الاستماع إلى اولادنا ومساعدتهم على تجاوز الآثار السلبية التي خلفتها الاوضاع المزرية التي يعيشها البلد، لأن حمايتهم تعني تأمين مستقبلهم الآمن.

■ كيف تعمل بلديتكم على مساندة الابناء ودعمهم؟

□ نحن نتعاون مع الجهات المعنية والمنظمات الدولية، ومن بينها اليونيفيل التي تقدم لنا كل ما يلزم كي يعيش هؤلاء بأمان بهدف حفظ كرامتهم، وتأمين احتياجاتهم الاساسية. كما نعمل على تأمين رجوع هؤلاء إلى المدارس، ومتابعة أوضاعهم لأن التعليم يشكل عنصرا أساسيا في تأهيلهم. اما بالنسبة الينا ايضا، فان أي خطة يجب أن تأخذ في الاعتبار أن هؤلاء يحتاجون إلى الرعاية، حتى يتمكنوا من النمو بشكل سليم. ففي حال قمنا بتركهم من دون اهتمام، فقد يتجه البعض إلى خيارات سلبية تنعكس لاحقا على المجتمع بأكمله.

رئيسة لجنة المرأة والطفل في بلدية صور الدكتورة رندا أبوصالح.

"أبناؤنا في حاجة إلى الأمان والاستقرار والاهتمام"

■ كيف تصفين الوضع النفسي لهم في ظل استمرار تداعيات الحرب؟

□ من الصعب اليوم، إجراء إحصاءات دقيقة تعكس الحجم الكامل للاضطرابات التي يعيشها هؤلاء الصغار، لأننا لا نزال نعيش مفاعيل هذه الأزمة، ولم ندخل بعد مرحلة التعافي الفعلي. ففي الوضع الراهن، ما زالوا يعيشون حالة من الضغط والانتظار المستمر. لذلك تتركز الجهود حاليا على تقديم جلسات المساعدة والتفريغ الانفعالي لهم. أما أبرز الأعراض التي ظهرت خلال هذه المرحلة فهي الصدمات والقلق العام والاكتئاب، مع تسجيل تأثير أكبر لدى الذين كانوا يعانون أصلا من مشكلات، إذ ساهمت الظروف الأخيرة في تفاقم حالتهم. كما أن الخسائر، سواء بفقدان الأحبة أو المنازل، تركت آثارا عميقة وفتحت ملف الألم من كل جوانبه. ولا ننسى التسرب المدرسي والفقر الذي بدأ يظهر جليا في معظم العائلات، والذي انعكس سلبا على اطفالها. كما يمكن القول ان التوتر يشكل السمة الأبرز لأن الولد يعيش خوفا مستمرا من المجهول، حتى عندما تراجعت الغارات، فهذا لا يعني أن المشكلة انتهت، لأن الانتظار والترقب يشكلان ضغطا نفسيا كبيرا عليه.

■ ما هي مطالبكم من الأهل والمجتمع والجهات المعنية في شأن أولادكم؟

□ انهم يعانون كثيرا من جراء هذه الحرب التي طالت البشر والحجر وحطمت احلامهم، لذا علينا أن نعطيهم دائما الاولوية التي يستحقونها، لأنهم دفعوا ثمنا كبيرا نتيجة النزوح والظروف الصعبة. ابناؤنا في حاجة إلى الاهتمام وليس إلى المزيد من الوجع الذي يشعرون به. لذا، المطلوب من الجميع، من الأهل والبلديات والمؤسسات والجمعيات، أن يتعاونوا لحمايتهم، لأن أي إهمال في هذه المرحلة قد يترك آثارا طويلة الأمد على وضعهم بشكل عام. كذلك علينا أن نعمل على مساندتهم لأن حمايتهم هي مسؤوليتنا، وإذا أردنا بناء مستقبل أفضل للجنوب علينا أن نبدأ بأطفاله.

FMPS HOLDING S.A.L
SMG ISO 9001
Bioteck MEDICAL & HOSPITAL SUPPLIES S.A.L
Biotekno RESEARCH & QUALITY SOLUTIONS S.A.L
UNITED FOR A HEALTHIER WORLD
Supporting Lebanese Businesses since 1990
YOUR MISSION. OUR CARE.
Naccache, Talet el Srour, Blue Zone, FMPS Bldg.
P.O.Box 60247, Beirut-Lebanon
T +961 4 403 410/411 F +961 4 520164
fmps.holding FMPS Holding
FMPS.Holding FMPS Holding
www.fmpsholding.com

رئيس النادي الرياضي بيروت:
بكيت بعد زيارة عرقجي وأعتذر من والدة خيّاط

انتخبته الجمعية العمومية بالاجماع على رأس النادي الرياضي بيروت لولاية ثالثة تمتد لعام 2030. نجح في قيادة النادي الذي حافظ على زعامة كرة السلة اللبنانية بعد حسمه السلسلة النهائية المثيرة أمام الحكمة بيروت بنتيجة 4 - 3. لم يتردد باهداء اللقب 39 لشهداء لبنان في الجنوب، البقاع، الشمال، بيروت وضحايا تفجير مرفأ بيروت

رفع سقف التحديات في المرحلة المقبلة، وتعهد العمل لتحويل النادي الى "مؤسسة مستدامة" لا ترتبط بشخص واحد أو بمجموعة معينة لضمان الاستقرار والاستمرار جيلا بعد جيل. "الأمن العام" التقت رئيس النادي الرياضي بيروت المهندس مازن طبارة.

■ هل فوزك بالتزكية لأنه ممنوع أن يترشح أحد ضدك، او لأن لا أحد يتجرأ على تحمل هذه المسؤولية؟

□ حتما لا يوجد أي قرار بالمنع، فالباب مفتوح امام كل مَن يرغب. هذا خيار الجمعية العمومية للنادي التي لديها كامل الحرية في خياراتها. صحيح ان اللجنة الحالية فازت بالتزكية، لكن باجماع اعضاء الجمعية العمومية الذين حضروا إلى النادي وعبّروا عن موقفهم رغم عدم وجود منافسة. أنا مستمر لأنني محاط بشباب ورجال اعمال يساعدونني في تحمل هذا العبء الكبير. بين فترة واخرى اشعر انه يجب أن أتوقف، لكن الفوز يزيد الطاقة الايجابية.

■ ما هي الخطوات العملية التي بدأت تتخذها لتحويل النادي الى مؤسسة مستدامة ماليا واداريا لا تعتمد على مبادرات فردية؟

□ بدأنا تنفيذ المشروع، لكن التحديات والصعوبات التي واجهتنا منذ عام 2019 عطلت بعض المراحل. سنعيد العمل في المشروع، لأن النادي يستحق أن يدار بطريقة مؤسساتية.

رئيس النادي الرياضي بيروت المهندس مازن طبارة.

مشروع توسيع الملعب بلغ مراحله النهائية

■ لماذا لم تنفذ خطط تحديث ملعب النادي وزيادة القدرة الاستيعابية لقاعة صائب سلام؟ هل هناك مَن يتعمد العرقلة؟

□ لا عرقلة طبعا، انما بيروقراطية وامور ادارية عالقة في بعض دوائر الدولة. هذا المشروع بلغ مراحله النهائية، فخطط توسيع الملعب جاهزة وتحتاج إلى معالجة بعض التفاصيل الصغيرة. لن نغير الموقع لأنه بات رمزا للنادي.

■ كان لافتا اهداء لقب البطولة لشهداء الجنوب، البقاع، الشمال وبيروت ولضحايا تفجير المرفأ، كيف يترجم النادي هذا الالتزام الانساني والوطني بمبادرات لدعم المجتمع في هذه الاوقات الصعبة؟

□ بما أننا بلد واحد يعيش حربا يموت فيها اشخاص من كل لبنان، لا يمكن إلا نتذكر في لحظة مشابهة اشخاصا من كل لبنان يفقدون حياتهم، خصوصا أن الفوز تزامن مع ذكرى ضحايا مرفأ بيروت. لدينا واجب انساني تجاه شعبنا وجمهورنا واهلنا، وقريبا سنعيد تفعيل النشاط الانساني في النادي، خصوصا الامور المتعلقة بالمساعدات الانسانية كما حصل خلال أزمة 2019.

■ لماذا لم نرَ سيرجيو الدرويش في صفوف فريق الرياضي لهذا الموسم، علما ان النادي كان قد اعلن رسميا التعاقد معه؟

□ لقد تعرض لضغوط كبيرة من وكيل اعماله الأجنبي، وخلفه النادي الذي عرقل طلب الاستغناء ولم نحصل عليه إلا عبر الـ"فيبا". سيرجيو مرتبط بالنادي الرياضي لموسمين إضافيين، ووفق العقد لا يحق له أن يلعب في لبنان إلا مع فريق الرياضي.

■ بعد اصابة وائل عرقجي، هل تواصلتم معه لاقناعه باللعب؟

□ سيرجيو تعب من موسمه في اليابان وطلب ان يرتاح قبل استحقاقاته مع المنتخب الوطني، وقد تزامن هذا الامر مع ضغوط كبيرة من وكيل اعماله الاجنبي. لقد اعتبرنا ان اللاعب الذي لا يكون جاهزا بنسبة مئة في المئة لا يجب الاعتماد عليه.

■ بكل صراحة، هل شعرت بأن الرياضي لن يتمكن من الاحتفاظ بلقب البطولة؟

□ كنا واقعيين، واعتبرنا أن الاصابات التي تعرض لها بعض اللاعبين مؤشر غير مطمئن، خصوصا ان اصابتي كوات نوي وجورج ماركوس هانت حصلتا عندما كان المدرب أحمد فران مع المنتخب الوطني. تلتها اصابة هايك في أنفه وعينه وكاحل قدمه، والشد العضلي عند أمير سعود، ثم الضربة القوية باصابة وائل عرقجي، مما أدى إلى تغيير تركيبة الفريق. لا أنكر أن كل هذه العوامل جعلتنا نشعر بقلق كبير، مع الايمان بأننا اقوياء على ارضنا وامام جمهورنا.

■ هل كنت ستتقبل الخسارة لو حصلت؟

□ لقد سبق وخسر الفريق امام فريقي ◄

خبرة "الأصفر" تتفوّق على حماسة "الأخضر"

توج فريق الرياضي بيروت بلقب بطولة لبنان لكرة السلة لموسم 2025 - 2026 بعد حسمه الدور النهائي المثير 4 - 3 أمام غريمه التقليدي الحكمة بيروت، وفوزه في المباراة السابعة الحاسمة بنتيجة 100 - 79 في قاعة صائب سلام في المنارة.

جاء هذا التتويج التاريخي نتيجة تضافر عوامل فنية ونفسية وادارية مهمة، مكنت الفريق من قهر الظروف الصعبة عبر التعامل الاحترافي مع الاصابات وتجاوز غياب النجوم.

لم يكن سهلا أن يفقد الرياضي جهود نجمه الابرز وائل عرقجي بداعي الاصابة في المباراة الثانية من السلسلة النهائية، اضافة إلى اصابة لاعبه الاميركي ماركوس جورج هانت، وعدم التحاق اللاعب الدولي سيرجيو الدرويش، عن مشاركة كل من هايك غيوكتجيان وأمير سعود واسماعيل احمد رغم الاصابات التي تعرضوا لها في بداية المراحل الحاسمة. هذه الوقائع اظهرت عمق التشكيلة، بعدما برهن اللاعبون عن روح قتالية عالية وتعاون كبير لتعويض النقص الحاصل وسد الغياب بأفضل طريقة ممكنة.

من دون تجاهل "الواقعية" التدريبية لأحمد فران في ادارة المباريات الحاسمة، إذ برهن عن خبرة عالية في قراءة المباريات وتغيير التكتيك والاسلوب بحسب مجريات اللقاء، وخاصة في الربع الثاني من المباراة السابعة الحاسمة حيث نجح في صنع الفارق، من دون اغفال محافظة الجهاز الفني على استقرار الفريق، وبث الثقة في نفوس اللاعبين البدلاء لتخطي صدمة الاصابات والضغط الجماهيري.

لا شك في أن النادي الرياضي بيروت يتمتع بخبرة تراكمية كبيرة في خوض المنافسات الطويلة والنهائيات القوية، في مقابل تسرع أو نقص خبرة لدى المنافسين في الاوقات الحرجة. وقد ظهر معدن الابطال جليا في القدرة على العودة بالنتيجة وحسم المواجهة المباشرة في اللقاء الفاصل وتحديدا في المباراة السابعة، حيث لعب جمهور النادي في المنارة دورا كبيرا في الضغط على المنافس ودعم اللاعبين طوال مشوار السلسلة النهائية. كما وفرت الادارة البيئة الهادئة والاحترافية للاعبين والجهاز الفني للتركيز المطلق على الملعب والبطولة.

في المقابل، تعود خسارة فريق الحكمة الدور النهائي للبطولة الى عوامل فنية، بدنية، وتنظيمية ابرزها الارهاق البدني. فقد عانى اللاعبون من اجهاد بدني كبير في الاوقات الحساسة من المباريات الحاسمة (في المباراتين الخامسة والسابعة) بسبب الاعتماد شبه الكامل على عدد محدود من اللاعبين طوال الدور النهائي، اضافة إلى ارتداد دفاعي وفقدان التركيز في الاوقات الحاسمة. من دون اغفال التراجع في الربعين الاول والرابع الاخير في المباريات التي خسرها الحكمة، اذ كان الفريق يبدأ اللقاء ببطء قبل أن يتراجع دفاعيا بوضوح في النصف الثاني، ما كان يسمح للاعبي الرياضي بفرض سيطرة هجومية كاملة، كما حصل في الربع الاول من المباراة الخامسة 29 - 16 والمباراة السابعة التي انتهت بفارق 21 نقطة. كذلك شكل الوقوع في فخ الاخطاء الشخصية، وغياب الانضباط الدفاعي تحت السلة في اللحظات الحرجة إلى دفع بعض مدافعي الحكمة لارتكاب أخطاء مبكرة قلصت من فاعلية المنظومة. كذلك غياب الفاعلية الهجومية الجماعية، والاعتماد على الجهود الفردية لنجومه في الأداء في كثير من الفترات، مثل علي حيدر واللاعبين الأجانب وعلى رأسهم ديشاندري واشنطن، بدل الاعتماد على اللعب الجماعي والتمرير السريع لخلخلة دفاع الرياضي. كما عاب الفريق تراجع نسب نجاح التصويب من المسافات المتوسطة والثلاثية مقارنة بالرياضي، لا سيما في المباراة الاخيرة. لقد تميز الدور النهائي بأن كل فريق فاز على أرضه، مما جعل المنافسة قوية وحماسية ومشوقة، ولم تحسم نتيجته إلا في المباراة السابعة الحاسمة.

نمر جبر
nemer.jabre66@yahoo.com

رياضة

◄ هومنتمن بيروت وبيروت فيرست كلوب، وكنت رئيسا للنادي. الرياضة ربح وخسارة، والذي لا يعرف كيف يخسر لا يعرف كيف يربح. عندما تحسم النتيجة على أرض الملعب وليس في المكاتب، يتقبلها الجميع على مضض.

■ لولا افضلية الارض هل كان الرياضي بيروت قادرا على الاحتفاظ بلقب البطولة؟
□ كانت ستكون اصعب خصوصا مع الاصابات التي كانت موجودة، لذا كان عامل الارض اساسيا. كنا سنلعب الادوار الحاسمة على ملعب "مجمع نهاد نوفل"، لكن بعد الاصابات اخترنا البقاء في ملعبنا لنستفيد من الضغط الذي يضعه الجمهور على الفريق الخصم.

■ هل تؤيد الآراء التي اعتبرت أن فريق الرياضي هو النسخة الأضعف هذا الموسم؟
□ كل تركيبة لديها نقاط قوة وضعف. ربما تأخر حصول التجانس بين اللاعبين بسبب بعض الغيابات التي فرضت تغييرات. الظروف جعلت التشكيلة غير اعتيادية.

■ هل كنت راضيا عن خيارات اللاعبين الاجانب؟
□ طبعا، استقدمنا أفضل ما توفر في سوق الانتقالات الذي كان صعبا جدا، علما أن اللاعبين الجيدين غير متاحين في كل الاوقات.

■ هل صحيح أن ضغط الجمهور في المباراة الثالثة كانت فكرتك؟
□ لقد حاولوا "شيطنة" جمهور الرياضي الذي لم يرتكب أي غلطة منذ 4 سنوات، باستثناء المباراة امام الحكمة بيروت في بطولة "وصل" على ملعب "مجمع نهاد نوفل للرياضة والمسرح" وتم في حينه معاقبة اشخاص وتغريم مجموعة كبيرة من المشجعين، بسبب افضلية الارض لكي يتم توقيف الجمهور وحرماننا منه. نحن في النادي، على الصعيد الشخصي وعلى

"سيرجيو الدرويش تعرض لضغوط كبيرة من وكيل اعماله"

صعيد الادارة نحارب منذ سنوات الهتافات الطائفية، السياسية، المذهبية والمناطقية وكل انواع الشتائم. لست راضيا عن كل ما حصل في المباراة الثالثة، لكنه جاء كرد فعل على ما حصل في المباراة الثانية في غزير.

■ ماذا عن الشتائم التي صدرت من الجمهور في حق والدة لاعب الحكمة يوسف خياط، خصوصا ان البعض لامك لأنك لم تقم بأي رد فعل خلال المباراة؟
□ طبعا لم اكن راضيا. انا قبل المباراة تحدثت الى الجمهور، لكن كان واضحا أن الجو كان متشنجا ومشدودا، فما قبل اصابة عرقجي ليس كما بعدها، خصوصا ما تعرض له في المباراة الثانية في غزير خارج الملعب وداخله.

■ كيف ترد على الذين قالوا إن تصرفات المدرب احمد فران في المباراة الثالثة كانت تستحق قرارا صارما من الحكم؟
□ ربما، لكنها جاءت كرد فعل على تصرفات لم نكن نتحدث عنها حفاظا على سير مباريات الدور النهائي. خصوصا ان الضغوط التي كان يتعرض لها الحكام من مقعد احتياط فريق الحكمة كانت واضحة وفاضحة، مقابل قرارات صارمة وحاسمة على مقعد احتياط فريقنا.

■ لو طرد الحكم المدرب فران من المباراة الثالثة بعد ان هدده بالجمهور، هل كان الرياضي سيخسر المباراة؟
□ طبعا كنا سنخسرها، وانا لست موافقا على ما قاله المدرب فران للحكم، لكن الاخير ارتأى أن ما حصل لا يستوجب الطرد، خصوصا ان فران لم يهدده مباشرة بل حذره من أن استمرار الصافرة بهذه الطريقة سيدفع الجمهور للنزول على أرض الملعب.

■ الجميع رأى وتابع ردود فعل عرقجي العاطفية بعد الإصابة، والمح إلى امكان عدم عودته الى الملعب. هل أنت خائف من غيابه في الموسم المقبل؟
□ وائل سيعود الى الملاعب ونحن واثقون من ذلك. ليأخذ كل الوقت الذي يحتاجه، فنحن لسنا مستعجلين ولن نضغط عليه. همنا الاول أن يستعيد عافيته وصحته لكي يعود اقوى. وائل لا يستسلم، وردود فعله بعد الاصابة مباشرة كانت طبيعية.

■ زرت وائل في بيته في اليوم الثاني من اصابته، وعندما غادرت بكيت، لماذا؟
□ لأنني أحبه. وائل لاعب تعذب وعانى من الاصابات. لقد اثر فيّ، فهو ابن النادي واعطى الكثير لفريق الرياضي. الاصابات "تكسر" اللاعب وتهده بدنيا ومعنويا، لكنني واثق بأن وائل سيعود اقوى وافضل.

■ هل ستكون تركيبة فريق الموسم المقبل من دون وائل؟
□ التركيبة ستكون على ان وائل غير موجود، لأننا نريده ان يرتاح ويأخذ كل وقته ليستعيد عافيته كاملة. في حال كان جاهزا في مراحل لاحقة من الدوري للعودة، فسيكون ذلك بمثابة علاوة واضافة كبيرة للفريق.

■ من مَن يعتذر مازن طبارة؟
□ أعتذر من الشتائم التي صدرت في المنارة، وبشكل خاص من والدة يوسف خياط.

■ إذا طلبت منك اهداء اللقب لشخص واحد لمن تهديه؟
□ لإبنتي.

ن. ج

81
عامًا
تصميم . إنجاز . مثابرة

الكلمات المتقاطعة

إعداد نعوم مسعود
naoummassoud@live.com

أفقيا

1- مدير عام سابق للامن العام اللبناني بالوكالة 2 – دولة عربية – راع يتفقد ماشيته ويرعاها 3- احرف متشابهة – عملتي الخضراء 4- دولة آسيوية – حرف نصب 5- مخالف ومعاكس – مقولهم 6- مدير عام سابق للامن العام اللبناني – كوّن الكلمة ورتبها 7- يضيء – بنت الملك – احصل على بالامر 8- رمى الماء من فمه – وثيقة رسمية تثبت ملكية العقار مصدر الكلمة تركية – حصة مالية في شركة 9- ممثل سنغافوري – نوقعهم في حيرة واضطراب – للنفي 10- سئم – كلب بالاجنبية – رتبة عسكرية مخصصة فقط للمدير العام للامن العام اللبناني 11- مخطط وعملية احتيال استثمارية وهمية نسبة الى مخادع مالي عالمي – عدّ واحصى 12- مدينة فرنسية – من الاشجار 13- ممثلة مصرية راحلة 14- كرم وسخاء – واضح وجلي وظاهر 15- احدى مدن روسيا عاصمة الكيان الفدرالي تشوكوتكا – نهر ايطالي

عموديا

1- جامعة مصرية – سكن الليل 2- عاصمة غامبيا – اله مصري للتفسير – مدينة هولندية 4- كتاب للصحافي اللبناني نقولا ناصيف 5- مدينة فرنسية – عسل 6- الالتزام بالقواعد وطاعة النظام العام والسيطرة على النفس لتنفيذ الاوامر بدقة – من الحيوانات 7- شخصية خيالية خارقة تُعرف بـ«الرجل العنكبوت» - يُعاتب 8- من الفاكهة – اول رئيس جمهورية في المانيا – بلدة لبنانية في قضاء عكار 9- نعم بالروسية – الفرار – الاسم العلمي لفيروس كورونا 10- مواطنة اسبانية زمن الفتح العربي – اعلى قمة جبلية في مصر 11- والدة – منبسط واسع من الارض 12- مدينة فرنسية – متروك بلا عناية 13- طائر صحراوي يشبه الحمام – دق وكسر 14- ملك الافرنج وامبراطور الغرب حاول الاستيلاء على اسبانيا لكنه فشل – نوتة موسيقية 15- حرف ابجدي – ديوان شعري للشاعر اللبناني الياس ابو شبكة

81 عاماً
تصميم. إنجاز. مثابرة

مثل في الدائرة

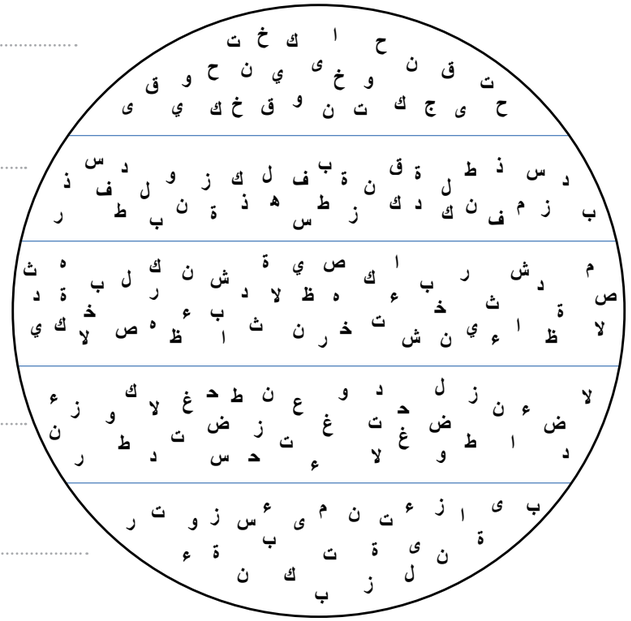

شروط اللعبة

هذه اللعبة مكوّنة من كرة في داخلها حروف مكررة والمطلوب شطب كل حرف مكرر ثلاث مرات في كل من الخانات ليتبقى لنا في كل خانة أحرف غير مشطوبة تشكل الكلمات المطلوبة للوصول الى المثل المأثور من الأمثال اللبنانية الشعبية

الكلمة الضائعة

ن	د	ي	م	ل	ط	ي	ف	ب	ج	س	ح	ظ	ع
ه	ي	م	س	ت	ش	ا	ر	م	ص	ا	د	م	ل
ل	ا	ر	ز	ه	و	ط	ي	ق	د	ن	ل	ل	ز
ي	ة	م	س	ا	ب	ل	ا	ح	ف	ل	م	ا	ب
ا	م	م	ن	ي	ا	ا	د	ي	ا	ر	ه	ا	ر
ف	ن	ح	ا	ل	ب	ن	ه	ي	ت	ي	م	ا	ه
و	ص	ق	س	ل	ا	ل	ب	ش	ا	ح	ط	م	م
ر	ح	ي	ل	و	س	ا	ا	ل	د	خ	ا	ف	ع
ن	د	ع	ط	ر	ق	ف	ب	س	ن	ي	ح	و	ن
و	ز	ن	س	و	ؤ	س	ي	و	ا	ر	ر	ض	ل
م	ا	ل	ر	ح	ت	ي	م	ز	م	ي	خ	ف	ي
ي	م	ا	د	ا	ى	ي	ا	ر	و	ز	ل	ف	م
ر	ف	و	ن	د	ر	ل	ي	ص	ا	ج	ح	ا	ج
ك	د	ي	ر	ي	ن	ي	ز	ج	ق	ي	ف	و	ة

شروط اللعبة

إبحث عن الكلمات المدوّنة أدناه واشطبها في كل الإتجاهات. أما الحروف المتبقيّة بانتظام دون تشطيب فسوف تشكل الكلمة الضائعة

الكلمة الضائعة مكونة من 10 حروف:
ضابط تولى منصب المدير العام للأمن العام اللبناني لفترة وجيزة

الياس البيسري – انطوان دحداح – احتياط – اصيل – امن – بلد – جوزيف سلامة – جميل السيد – جميل نعمه – حدود – حزم – حصن – حق – رهيون روفايل – رهيون خطار – رؤيا – ردى – زاهي البستاني – زهو – سلم – ظل – عز – فاروق ابي اللمع – فريد شهاب – فخر – مستشار – مرفق – مفوض – منصب – نديم لطيف – وفيق جزيني

تسلية

حروف مبعثرة

خ ش ت ي ه ب	س ة ا ل ط ا	ر ا م ح ي	ك ا ر ح ا ت
= 42	= 32	= 33	= 29
م ح ص ر	و ا س ل ب	ر ق و ش	ل ل ت ش ي و
= 38	= 32	= 33	= 28
م ة خ د	ب ر ك ا	ب ل ا ل ك	و ز ا م
= 32	= 32	= 33	= 39
ي ب ر ت	ع ق ط و	ل ا ك م ا ب	ص ا ل ة ا
= 42	= 32	= 33	= 31

شروط اللعبة

هذه اللعبة مكوّنة من 16 مستطيلاً. فوق كل مستطيل تتبعثر حروف عند انتظامها تشكل جواباً للأسئلة الواردة أدناه. عند معرفة أحد الأسئلة نضع الجواب داخل المستطيل مع رقم السؤال وهكذا دواليك. لمعرفة صحة الأجوبة نجمع الأرقام الموجودة داخل المستطيلات لكي تتطابق مع الأرقام الموجودة في أسفل ويسار الشبكة.

1- ثبات وارتباط بالجذور والاتكاء على اساس قوي
2- نهر لبناني على ضفافه منحوتات اثرية لمعظم غزاة العصور القديمة
3- رجال شجعان لا يخشون الموت
4- بلدة لبنانية في قضاء عاليه
5- آلة موسيقية وترية من عائلة الكمان
6- عائد في الحق
7- من غزاة العالم القديم
8- الاستئثار بسلعة بهدف التحكم في السعر
9- ذو مرتبة في السلك العسكري
10- عاصمة اوغندا
11- مأزق او عقبة خطيرة باللغة العامية
12- من ينابيع لبنان في محافظة النبطية
13- اول العنب قبل ان ينضج
14- ملك صور الفينيقي الشهير
15- موت كريه وسريع
16- احدى شعائر المديرية العامة للامن العام اللبناني

أسماء من التاريخ

1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16

مفكر وصحافي واديب لبناني (1819-1883). من اعظم اركان النهضة. لقبّ بالمعلم. من آثاره «قاموس محيط المحيط».

2+3+4+8 = مدينة تركية
9+7+12+13 = من ايام الاسبوع
14+10+16+7+5 = الفولاذ
11+15 = من الحبوب

متفرقات

حدث في مثل هذا الشهر

ايلول 1882: انشاء اول محطة توليد كهرباء في العالم في الولايات المتحدة الاميركية.

ايلول 1961: اعدام رئيس وزراء تركيا عدنان مندريس.

ايلول 1973: انقلاب عسكري في تشيلي.

ايلول 1987: توقيع بروتوكول مونتريال لحماية طبقة الاوزون.

معلومات عامة

هناك حقائق في مجرى التاريخ تُذهل العقول منها: كان شرب القهوة ممنوعا في تركيا في القرنين السادس والسابع عشر تحت طائلة الحكم بالاعدام. في عهد القيصر الروسي بطرس الاكبر كان ممنوعا على اي موطن ان تكون له لحية الا اذا دفع ضريبة خاصة عنها للدولة. كان الاعتقاد سائدا في روما القديمة ان صاحب الانف المعقوف مؤهل اكثر من غيره لتولي السلطة.

طرائف

من المعروف عن الرئيس اللبناني الراحل الياس سركيس تعلقه بنظام المؤسسات ودقته في العمل واستيقاظه باكرا لتسيير امور الدولة. عام 1977 عيّن الرئيس الأمير فاروق ابي اللمع مديرا عاما للامن العام اللبناني وكان المير الى جانب مسؤولياته الامنية والسياسية يحب السهر والحياة الاجتماعية. في صبيحة احد الايام اتصل به الرئيس عند الثامنة صباحا ليطلبه الى القصر. استيقظ الامير فاروق بصعوبة وعندما وصل الى القصر قال له الرئيس معاتبا: "تأخرت يا فاروق نحن هنا نعمل منذ السابعة".
رد عليه الامير بابتسامة عابرة: "فخامة الرئيس، الامن العام يحرص على حماية البلد ليلا حتى تنام بسلام وتستيقظ في السادسة. لو استيقظنا جميعا باكرا من يحرس البلد في الليل؟".

اقوال مأثورة

"الناس لا يقدّرون البساطة حق قدرها، مع انها مفتاح القلب"
(مصطفى لطفي المنفلوطي).

81 عاماً
تصميم. إنجاز. مثابرة

SU DO KU

6								2
	7		4		6		5	
		9				4		
	6		7		4		2	
9								4
8				2				3
	3		5		2		1	
		8				5		
			8		3			

مستوى صعب

7		8						
	9						5	
5	4		1	6	9			
		4						
			9	4			7	
	2				8	5		6
3			8					
	6		5	2				
	5		7		1	9		

مستوى وسط

		4	1					2
	6	3	8				4	1
		5	6	9				7
	1			2			5	
	9	2				1	8	
	7			1			6	
6				8	1	4		
8		1			5	9		6
2					7	3		

مستوى سهل

شروط اللعبة

هذه الشبكة أو الشبكات مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم الى 9 خانات صغيرة.
من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 الى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أو عمودي.

حلول العدد 155

حل حروف مبعثرة

1- فيستولا 2- بادرة 3- بارنتس
4- تطويق 5- غلاسكو 6- اسبانيا
7- جومان 8- ساقية 9- اواكس
10- فطنة 11- ماليه 12- روية
13- هالاند 14- قنديل 15- منجز
16- جهير

حل الكلمة الضائعة

سعاد حسني

حل اسماء من التاريخ

دون دافيسون روكفلر

حل مثل في الدائرة

المشركل قصو ولو نقص نصو

حل SU DO KU

4	1	9	3	5	7	8	2	6
6	7	8	9	2	1	4	5	3
3	5	2	6	8	4	9	7	1
9	3	1	5	7	2	6	8	4
8	4	5	1	6	9	7	3	2
7	2	6	8	4	3	1	9	5
5	6	3	4	9	8	2	1	7
1	9	7	2	3	6	5	4	8
2	8	4	7	1	5	3	6	9

مستوى صعب

4	6	1	7	5	8	2	9	3
8	2	9	3	4	1	6	7	5
5	3	7	9	2	6	8	4	1
3	4	8	1	6	9	7	5	2
9	7	6	5	3	2	1	8	4
2	1	5	4	8	7	3	6	9
7	9	2	6	1	5	4	3	8
6	8	3	2	9	4	5	1	7
1	5	4	8	7	3	9	2	6

مستوى وسط

9	6	1	4	2	3	8	7	5
2	8	5	9	7	6	1	4	3
4	3	7	8	5	1	2	6	9
1	7	8	6	3	9	4	5	2
3	2	4	5	8	7	9	1	6
6	5	9	1	4	2	7	3	8
8	9	6	7	1	5	3	2	4
5	1	3	2	9	4	6	8	7
7	4	2	3	6	8	5	9	1

مستوى سهل

حل الكلمات المتقاطعة

افقيا
1- سيمون دو بوفوار 2- اميرال – البرتغال 3- من – اد – سرورا – ويح 4- حثيث – جلابية 5- ان – يابسة – مر 6- لجم – تاج – برطيل 7- صم – اوتاوا – اهداب 8- اسي – دن هاغ – نون 9- ديوانية – تبوك – دح 10- الامير – نراجيل 11- واصا – ماكاو – ننبز 12- يصر – مامبو 13- الشارو – اسيف 14- النهر الخالد 15- برشلونة – ايفرتون

عموديا
1- سامي الصيداوي – لب 2- يمن – نجم – يلاصق 3- مي – اواصر – اش 4- ورائي – اساما 5- ناديا تويني – بلاو 6- دل – ثبات – يرم – شلن 7- سجادة – امانة 8- بارجة – ون – مكاره 9- ولول – باهت – امورا 10- فبراير – ابنوب – اي 11- وراب – طاغور – والف 12- آت – يليه – كان – سخر 13- رغوة – لدن – جنايات 14- اي – اوديب – فلو 15- الحارث بن حلزة – دن

رئيس التحرير المسؤول
العميد منير عقيقي

تعبيد الطريق نحو الدولة تغليب الكفاية

الدولة لا تبنى بمن يملأون المكاتب، بل بمن يملكون القدرة على النهوض بالمسؤوليات. هذه حقيقة بديهية، لكنها تحتاج إلى أن تقال بوضوح، لأن مستقبل الإدارة العامة لا يتوقف فقط على عدد الموظفين أو توزيعهم، بل على مستوى كفايتهم وقدرتهم على خدمة الناس وحماية المصلحة العامة.

الوظيفة الرسمية ليست بابا للوجاهة، ولا مكافأة سياسية، ولا امتيازا شخصيا. إنها تكليف ومسؤولية، فالموظف العام مؤتمن على تطبيق القانون وخدمة المواطن والمحافظة على المال العام وحسن سير المؤسسة التي يعمل فيها.

في لبنان، يعمل مئات آلاف الموظفين في مختلف القطاعات الرسمية، المدنية والعسكرية والأمنية، وفي المؤسسات والمجالس والهيئات والإدارات العامة. يشكلون الجهاز الذي تتحرك من خلاله الدولة، ومن دونهم تبقى القوانين والقرارات مجرد نصوص لا تتحول إلى واقع.

ولأن لبنان يتكوّن من 18 طائفة، فقد فرضت تركيبته الاجتماعية والسياسية صيغة تقوم على التوازن في التمثيل داخل مؤسسات الدولة. وهذا التوازن له أسبابه الوطنية، لأنه يضمن مشاركة مختلف المكونات اللبنانية في الإدارة، ويعزز الشعور بالشراكة والانتماء إلى دولة واحدة. لكن التوازن شيء، وتحويله إلى وسيلة لتجاوز الكفاية شيء آخر.

المشكلة تبدأ عندما تصبح الوظيفة العامة نتيجة للعلاقة، لا نتيجة للجدارة. فالتدخل السياسي في التعيينات، يمكن أن يؤدي في بعض الحالات إلى تجاوز معايير الاختصاص والخبرة والمعرفة، لمصلحة المحسوبية والولاء والقرب من أصحاب النفوذ. وهنا لا يخسر الشخص الكفوء وحده فرصته، بل تخسر الدولة معه فرصة الاستفادة من طاقته. وأخطر ما في هذه الظاهرة أنها لا تظهر نتائجها دفعة واحدة. إنها تبدأ بتعيين غير مناسب، ثم تتراكم الأخطاء، وتتراجع الإنتاجية، وتضعف المبادرة، وتتأخر مشاريع الإصلاح والتحديث، ويصبح القرار الإداري أبطأ وأقل فاعلية. ومع مرور الوقت، قد تتحول بعض المؤسسات إلى أماكن للحضور الوظيفي أكثر منها مراكز للإنتاج والإنجاز.

إن الكفاية ليست ترفا، ولا امتيازا للنخب، ولا شعارا يرفع في المناسبات. إنها شرط أساسي للإدارة الرشيدة والمستدامة، وأحد الأعمدة التي تقوم عليها الحوكمة السليمة.

لا تعني الكفاءة إلغاء التوازن الوطني، ولا التوازن الوطني يجب أن يعني إلغاء الكفاءة. فالمعادلة الصحيحة هي أن يكون لكل مكوّن لبناني حضوره في الدولة، شرط أن يكون هذا الحضور قائما على أشخاص أكفاء، قادرين على تحمل المسؤولية والقيام بواجباتهم وفق القانون والنظام.

والسؤال الذي يطرح نفسه، لماذا لا نبحث عن الأكفأ داخل كل طائفة، بدلا من البحث عن المحسوب على هذا المسؤول أو ذاك الحزب؟ ولماذا لا تكون المنافسة على خدمة الدولة، لا على النفوذ داخلها؟

إن وضع الشخص المناسب في المكان المناسب ليس مجرد قاعدة إدارية، بل هو بداية الإصلاح الحقيقي، ومن دون هذه القاعدة، تصبح كل خطط الإصلاح مجرد عناوين جميلة عاجزة عن تغيير الواقع. فالموظف الذي يصل إلى موقعه بكفاءته سيبقى وفيا للقانون، أما الذي يصل إليه بفضل ولائه لشخص أو جهة، فقد يجد نفسه مدينا لمن أوصله أكثر مما هو مدين للدولة، وهنا يكمن الخطر. فلبنان لا يفتقر إلى الطاقات والعقول والخبرات، وما يحتاجه هو نظام وظيفي يكتشف هذه الطاقات ويضعها في المكان الصحيح، ويمنحها فرصة العمل والتقدم على أساس الجدارة.

فإذا أردنا دولة قوية، علينا أن نحافظ على التوازن الوطني من دون أن نجعل منه بديلا من الكفاية. وأن نضع القانون فوق المحسوبية، والجدارة فوق الولاء، والخبرة فوق العلاقات.

تعبيد الطريق نحو الدولة لا يبدأ من توزيع المناصب، بل من اختيار الأكفأ لشغلها. وإذا لم نضع الرجل المناسب في المكان المناسب، فإننا لا نؤسس لدولة قادرة على النهوض، بل نسير بها، بأيدينا، نحو الهاوية.

إلى العدد المقبل

SUMMER ISSUE

VINATO

STYLE THAT SPEAKS

DEFINE YOUR OWN VIBE.

CLOTHES AREN'T JUST WHAT YOU WEAR, THEY'RE HOW YOU PRESENT YOURSELF.

TIMELESS LOOKS. MODERN YOU.

ELEVATE YOUR STYLE. EVERY DAY.

CONFIDENCE IS THE BEST OUTFIT.

INSTAGRAM
vinato__

LOCATION
1- DORA
2- DAHYE